جامعـة باتنــة 01
كلية الحقـوق والعلـوم السياسيـة
قسـم العلـوم السياسيـة

مصادر وضوابط السلوك الخارجي للقوى الكبرى

دراسة مقارنة لافتراضات المقاربات الواقعية، اللبرالية، والبنائية.

أطروحـة مقدمـة لنيـل شهـادة دكتوراه العلـوم في العلـوم السياسية
تخصص العلاقـات الدوليـة

إعـداد الباحثـــة:
فاطمة الزهراء حشاني

إشـراف الأستـــاذ:
أ.د. حسيـن قـادري

لجنــة المنـاقشــة:

اسم ولقب الأستاذ	الرتبة	الجامعة الأصلية	الصفة
عبد الله راقـدي	استاذ محاضر	باتنـــــة 01	رئيسا
حسيـــن قادري	أستاذ التعليم العالي	باتنـــــة 01	مشرفا ومقررا
السـعيد مـلاح	استاذ محاضر	المسيـــــلة	عضوا مناقشا
جمـال منصـر	استاذ محاضر	قـــــالمة	عضوا مناقشا
مصطفى اسـعيد	استاذ محاضر	بـــــسكـرة	عضوا مناقشا
زيـــدان زياني	استاذ محاضر	باتنـــــة 01	عضوا مناقشا

السنة الجامعية: 2016-2017

جميع حقوق النشر محفوظة للمؤلف

لا يجوز نشر هذه الاطروحة او اي جزء منها إلا بإذن خطي

من المؤلف

fatma_zahra_hachani@yahoo.com

جامعـة باتنــة 01
كلية الحقـوق والعلـوم السياسيـة
قسـم العلـوم السياسيـة

مصادر وضوابط السلوك الخارجي للقوى الكبرى

دراسة مقارنة لافتراضات المقاربات الواقعية، اللبرالية، والبنائية.

أطروحـة مقدمـة لنيـل شهـادة دكتوراه العلـوم في العلـوم السياسية
تخصص العلاقـات الدوليـة

إعـداد الباحثـــة:
فاطمة الزهراء حشاني

إشـراف الأستـــاذ:
أ.د. حسيـن قـادري

لجنــة المنـاقشــة:

اسم ولقب الأستاذ	الرتبة	الجامعة الأصلية	الصفة
عبد الله راقـدي	استاذ محاضر	باتنـــــة 01	رئيسا
حسيـــن قادري	أستاذ التعليم العالي	باتنـــــة 01	مشرفا ومقررا
السـعيد مـلاح	استاذ محاضر	المسيـــــلة	عضوا مناقشا
جمـال منصـر	استاذ محاضر	قـــــالمة	عضوا مناقشا
مصطفى اسـعيد	استاذ محاضر	بـــــسكـرة	عضوا مناقشا
زيـــدان زياني	استاذ محاضر	باتنـــــة 01	عضوا مناقشا

السنة الجامعية: 2016-2017

مصادر وضوابط السلوك الخارجي للقوى الكبرى:

دراسة مقارنة لافتراضات المقاربات الواقعية، اللبرالية، والبنائية.

شكروعرفان

أتقدم بجزيل الشكرو أسمى عبارات الامتنان لأستاذي المشرف
الدكتور حسين قادري على طول صبره وعلى كل ما اسداه لي من نصح
وتوجيه طيلة سنوات الدراسة والبحث.

كما اتوجه بأخلص التشكرات الى اساتذتي الافاضل بجامعتي باتنة
والجزائر، والى كامل اعضاء لجنة المناقشة .

ت

ملخص الدراسة:

1. باللغة العربية:

تطلعت هذه الدراسة نحو فهم العناصر المسؤولة عن صياغة السلوك الخارجي للقوى الكبرى وتأطيره، وقد استند هذا المسعى الى الاستبصارات ذات الصلة التي تقدمها المقاربات النظرية الرئيسية في حقل العلاقات الدولية، متضمنة اجراء مقارنة متقدمة بين تفسيرات الواقعيين والليبراليين والبنائيين بشتى اطيافهم لمصادر هذا السلوك وضوابطه، ولا تخص هذه الدراسة حقبة زمنية او قوى كبرى معينة، بل تفترض ان هذه الاسهامات تصدق على السلوك الخارجي لجميع القوى الكبرى منذ نشأة النظام الدولي الحديث.

انطلقت هذه الدراسة من التساؤل حول مقدار القيم التفسيرية للمقاربات الواقعية والليبرالية والبنائية لمصادر السلوك الخارجي للقوى الكبرى وضوابطه، وقد تم تبويبها في اربعة فصول، يتناول الفصل الاول تحديد مفاهيم الدراسة الرئيسية والممثلة في مفهومي السياسة الخارجية والقوى الكبرى، وقد تطلب ذلك الوقوف على بعض المفاهيم القريبة في مضامينها من المفهومين الرئيسيين لتوضيح جوانب الاختلاف بينها، وقد تم تكريس الفصول الثلاثة اللاحقة لاستعراض افتراضات وإسهامات المقاربات الواقعية والليبرالية والبنائية حول مصادر السلوك الخارجي للقوى الكبرى وضوابطه على التوالي، وقد تم استهلال كل فصل بمدخل تعريفي لأسس وتوجهات كل مقاربة نظرية لإعداد الارضية الملائمة لفهم تصوراتها بشأن متغيرات موضوع الدراسة، وخصص القسم الثاني من كل فصل لاستعراض هذه التصورات، وخصصت نهايتي الفصلين الاخيرين لخدمة غرض المقارنة بين الافتراضات المستعرضة.

وقد خلصت هذه الدراسة الى جملة من الاستنتاجات انسجمت في غالبيتها مع افتراضاتها المبدئية، فتنوع تفسيرات وافتراضات المقاربات الثلاث وتباين قراءاتها لمصادر وضوابط السلوك الخارجي كما وقفت عليه هذه الدراسة يعكس في جانب حالة عدم الثبات التي تميز المعايير المستند اليها في تحديد منزلة القوى الكبرى عبر مراحل النظام الدولي الحديث، ويعبر في جانب آخر على التحولات العميقة التي مست مجمل نواحي الحياة السياسية الدولية سيما منها ما تعلق بتعدد ابعاد وعناصر التفاعلات الدولية، كما يعكس أخيرا الزوايا الضيقة التي تنظر من خلالها المقاربات النظرية المفحوصة للسلوك الخارجي للقوى الكبرى.

وعلى هذا الاساس، جادلت هذه الدراسة بأن الجزء الاكبر من السلوكات الخارجية للقوى الكبرى في تاريخ النظام الدولي الحديث يمكن تفسيرها استنادا الى متغيري القوة المادية والفوضى النسقية، وهذا يعني بشكل صريح القبول بأغلب افتراضات المقاربة الواقعية في هذا الجانب، وهي الافتراضات التي تبررها وقائع تاريخية عديدة ادت القوة دورا حاسما فيها، وكانت مكونا محوريا في جميع التحولات التي مست بنية النظام الدولي بمفهومه الحديث منذ نشوئه في القرن الـ17 وحتى اليوم.

في ذات السياق، يكمن مصدر الاهمية التفسيرية للمقاربتين اللبرالية والبنائية في الدور المتنامي لتأثير العوامل غير المادية في السياسة الدولية منذ العقود الاولى من القرن الـ20 على الأقل، ويعني هذا منطقيا تقلص مستوى تأثير العوامل المادية- وعلى رأسها القوة العسكرية- في صياغة وتحديد نطاق السياسات الخارجية للقوى الكبرى، فانتشار القيم الديمقراطية والبنى المؤسساتية على المستويين المحلي والدولي كان له اثر بالغ في توجيه السياسات الخارجية لمختلف الفواعل الدولية، وتنامت بالموازاة مع ذلك اهمية افتراضات وإسهامات المقاربات اللبرالية والبنائية على اختلاف شعبهما دون الغاء افتراضات المقاربات الواقعية.

وقد انتهت هذه الدراسة من خلال مقارنتها لهذه الافتراضات الى تأكيد المشكلة الاساسية التي يعانيها مجال التنظير في العلاقات الدولية، فتباين المنطلقات الفكرية للمقاربات الثلاث، وزواياها التنظيرية الضيقة حال دون قدرتها على تقديم اطار متكامل لفهم السلوك الخارجي للقوى الكبرى كما هو الحال بالنسبة للظواهر الاخرى المهمة في العلاقات الدولية، ويبقى فهمها يتوقف على قدرة الباحثين على تركيب منظور متكامل يجمع هذه بين هذه التصورات المتباينة ويتجاوز تناقضاتها.

Sources and Regulations of Great Powers' External Behavior:

A comparative study to the assumptions of realist, liberalist, and constructivist approaches.

2. باللغة الانجليزية:

ABSTRACT:

This study looks toward the understanding of the elements responsible for the formulation of the external behavior of great powers and it's regulators, this endeavor is based on the relevant insights offered by main theoretical approaches in the field of international relations, including a deep comparison between the interpretations offered by realists, liberalists, and constructivists thinkers about the sources and limits of the behavior of great powers, this study doesn't specify certain times or great powers, but assume that these contributions are compatible to the external behavior of all great powers since the emergence of the modern international system.

This study begins by asking about the interpretive value of realist, liberalist, and constructivist approaches about sources of great powers' external behavior and it's settings, the first chapter of this study deals with identifying the study key concepts' such as "foreign policy" and "great powers", it has been required to identify some nearby concepts in implications of the key concepts to illustrate aspects of difference between them, the next three chapters has been devoting to review the assumptions and contributions of realism, liberalism and constructivism approaches about sources and regulations of major powers' external behavior respectively, each chapter began by defining the assumptions and and orientations of each approach to build a suitable ground for understanding the perceptions on the subject of our study, the second section of each chapter has devoted to review these perceptions, and the ends of the last two chapters devoted to serve the purpose of comparison between the assumptions under review, finally we emphasize on the importance of integrating material and non material factors to build a general approach to understand the dynamics of the external behavior of the great powers and it's setting mechanisms.

خطة الدراسة:

مقدمة:

الفصل الأول: السلوك الخارجي للقوى الكبرى: تأصيل مفاهيم الدراسة:

المبحث الأول: تحديد مفهوم السياسة الخارجية

المطلب الأول: التوجهات الرئيسية في تعريف السياسة الخارجية

المطلب الثاني: تمييز مفهوم السياسة الخارجية عن المفاهيم ذات الصلة

المبحث الثاني: مفهوم القوى الكبرى: التأصيل النظري وعناصر التشخيص

المطلب الأول: تحديد مفهوم القوى الكبرى والمفاهيم ذات الصلة

المطلب الثاني: القوى الكبرى في القرن الـ21: الاصول المحددة واشكاليات التشخيص

الفصل الثاني: مصادر وضوابط السلوك الخارجي للقوى الكبرى من منظور المقاربة الواقعية:

المبحث الاول: اسس ومنطلقات المقاربة الواقعية لدراسة السياسة الخارجية:

المطلب الاول: التعريف بالمقترب الواقعي لدراسة العلاقات الدولية

المطلب الثاني: تيبولوجيا المقاربة الواقعية المعاصرة

المبحث الثاني: الدوافع و الاليات الناظمة للسلوك الخارجي للقوى الكبرى من منظور الواقعية.

المطلب الاول: اولوية المقاربة الداخلية للسلوك الخارجي

المطلب الثاني: محورية القوة في صياغة السلوك الخارجي للقوى الكبرى

المطلب الثالث: أثر فوضى النظام الدولي على السلوك الخارجي للقوى الكبرى

الفصل الثالث: مصادر وضوابط السلوك الخارجي للقوى الكبرى من منظور الفكر اللبرالي:

المبحث الاول: المقاربة اللبرالية لدراسة العلاقات الدولية: الاسس والتوجهات

المطلب الاول: التعريف بالمقترب اللبرالي لدراسة العلاقات الدولية

المطلب الثاني: التوجهات الرئيسية للمقاربة اللبرالية في العلاقات الدولية

المبحث الثاني: دوافع للسلوك الخارجي للقوى الكبرى وقيوده القيمية والمؤسساتية

المطلب الاول: نمط النظام السياسي وطبيعة السلوك الخارجي

المطلب الثاني: تبعية السلوك الخارجي للتفضيلات الاجتماعية

المطلب الثالث: البنى المؤسساتية الدولية وحدود السلوك الخارجي

الفصل الرابع: مصادر وضوابط السلوك الخارجي للقوى الكبرى من منظور المقترب البنائي:

المبحث الاول: المقاربة البنائية لدراسة العلاقات الدولية

المطلب الاول: التعريف بالمقاربة البنائية في العلاقات الدولية

المطلب الثاني: صور المقاربة البنائيـة في العلاقات الدولية

المبحث الثاني المباديء الصائغة والناظمة للسلوك الخارجي للقوى الكبرى من منظور المقاربة البنائية

المطلب الأول: خصائص المنظور البنائي للسياسة الخارجية

المطلب الثاني: البناء الهوياتي للسلوك الخارجي

المطلب الثالث: الرغبة (المصلحة) كمحرك للسلوك الخارجي

الخاتمة.

مقدمـــة

تحظى سياسات القوى الكبرى بكثير من الاهتمام السياسي والأكاديمي، نظير حزمة من الاعتبارات اللصيقة بوزنها المؤثر في السياسة الدولية وحضورها الدائم في القضايا الدولية المهمة قديما وحديثا، فعلى مر التاريخ، كانت القوى الكبرى هي التي تقرر –بفعل أفضلياتها المادية او بفعل عوامل أخرى- مصير النظام الدولي برمته، ويكفي التأمل في تاريخ النظام الدولي الحديث لإدراك هذه الحقيقة، بدءا بالنظام الويستفالي الذي اقرته القوى الاوروبية بعد حرب الثلاثين عاما، وانتهاءا بنظام "الاحادية القطبية" الحالي، كانت القوى الكبرى في كل عصر هي من يتولى وضع قواعد ومؤسسات النظام القائم، ومن ثم العمل على التحكم في تفاعلاته وتوجيهها.

يلفت العدد المحدود للقوى الكبرى في النظام الدولي الحديث الاهتمام نحو العناصر المسؤولة عن صياغة الدور "العالمي" لهذه القوى، أي الى جملة المقومات التي تؤهلها دون غيرها لتأدية هذا الدور من جهة، والى حزمة القواعد والقيود التي تتوسط عملية ترجمة هذه المقومات الى سلوك خارجي من جهة ثانية، باعتبار هذا الاخير مظهرا عمليا يعكس سواء مكانتها كقوى كبرى أو تطلعاتها بشأن تحقيق غاياتها الخارجية وفق تصورات معينة، وكذا للطريقة التي تتولى من خلالها هذه التصورات تحديد اساليب وأدوات تأدية هذا السلوك.

بالنظر الى سعة الاهتمام الاكاديمي بالسياسات الخارجية لهذه القوى، ترتكز هذه الدراسة على اسهامات المقاربات النظرية الرائدة في حقل العلاقات الدولية في الوقت الحالي؛ الواقعية، اللبرالية، والبنائية بصيغتها الوضعية بشكل خاص ليس لغرض المقارنة بنمطها التقليدي، بل لرسم صورة شاملة عن مصادر وضوابط السلوك الخارجي للقوى الكبرى مدعمة بشواهد امبريقية من تاريخ النظام الدولي الحديث.

1. أهمية الموضوع:

يكتسي هذا الموضوع اهمية بالغة على ضوء معالجته لمسائل لها صلة بمنزلة الفواعل الرئيسية في الانساق الدولية الحديثة من جهة، ولأثر استرشاده بأهم المقاربات النظرية في حقل العلاقات الدولية من جهة ثانية:

- يتعلق الاعتبار الأول **(الاهمية العملية)** بحجم الدور الذي تؤديه القوى الكبرى، كمحور لهذه الدراسة، في صياغة السياسة العالمية من خلال سلوكياتها الخارجية واستراتيجياتها العالمية،

اي انها تتعلق بأهمية النظر الى المؤسسات والبنى والمبادئ الناظمة للسياسة الدولية كنتاج لإرادات وتفاعلات القوى الكبرى دون غيرها، وتبرز من ثم اهمية اخضاع هذا السلوكيات والتفاعلات للدراسة لفهم صيرورة بناء او اعادة بناء الانساق الدولية، وموقع الدول الضعيفة او المتوسطة من هذه التفاعلات.

- تمثل **القيمة العلمية** المكون الثاني لأهمية هذا الموضوع، فزيادة على مقتضيات معالجته في نطاق المقاربات النظرية الرائدة في حقل العلاقات الدولية، تقع محاولات فهم السلوك الخارجي للقوى الكبرى في قلب اهتمامات باحثي العلاقات الدولية منذ زمن بعيد، الى حد جعل البعض يقر بوجود تحيز واضح تجاه القوى الكبرى في نظريات العلاقات الدولية، ومن دون شك، يساهم التنوع الثري لأدبيات العلاقات الدولية في توفير قاعدة معرفية صلبة لمساعي البحث في هذا الاطار.

2. أسباب اختيار الموضوع:

يعود سبب اختيارنا لهذا الموضوع لدواع ذاتية لها علاقة بخيارات بحث شخصية، وأخرى موضوعية على صلة بمكانة الموضوع وأهميته:

- تتعلق **الدوافع الذاتية** بتطلع الباحثة الى استكمال مسعاها البحثي الذي باشرته في طور الماجيستير، خصوصا في ظل رغبتها في الاحاطة بفهم اعمق للسلوك الخارجي استنادا الى الاستبصارات التي توفرها المقاربات النظرية الرئيسية في حقل العلاقات الدولية، ومن ثم السعي الى تقديم اسهام شخصي يعزز جهود الجامعة الجزائرية في تقديم ما يفيد الباحث المحلي والاقليمي.

- تتعلق **الدوافع الموضوعية** بالقيمتين العلمية والعملية لهذا الموضوع، اذ غالبا ما تكون المواضيع المتصلة بسياسات القوى الكبرى مواضيع محورية بالنسبة لباحثي العلاقات الدولية، لا سيما في ظل اهتمام الدراسات الغربية بهذا الموضوع لتبرير افتراضاتهم بشأن تغير طبيعة العلاقات الدولية وما صاحبه من تحول في دوافع ومنطلقات السلوك الخارجي للقوى الكبرى الحالية، كما يعكس هذا الموضوع جزءا من النقاش النظري الدائر في الاوساط الاكاديمية حول دور عدد من المتغيرات كالقوة، القيم، والهوية وغيرها في السياسة العالمية.

3. اشكالية الدراسة:

يعتبر السلوك الخارجي مظهرا بارزا لعملية غامضة ومعقدة على مستوى اجهزة صناعة القرار داخل كل دولة، ويعكس هذا المظهر مواءمة صناع القرار بين اهداف وغايات السياسة الخارجية من جهة، ومستوى الفرص والقيود التي يتحدد على اساسها نطاق الفعل الخارجي من جهة ثانية، ورغم ان التصور المبدئي ينصرف الى توقع مقدرة القوى الكبرى على تخطي هذه العوائق والقيود، تظهر الممارسات الفعلية لهذه القوى خضوع هذا الفعل الى اعتبارات اخرى يتم على ضوئها تعديل السلوك الخارجي.

وبالنظر الى حجم التعقيدات والتشابكات التي تكتنف عوامل وظروف صياغة هذا السلوك، تبرز الحاجة الى اهمية المقاربة لهذه المسألة من زوايا متعددة، وكما تدل خبرة التعاطي مع نظريات العلاقات الدولية، ليس بمقدور اي منظور منفرد تقديم تفسير شامل لمسألة معقدة بأبعادها المتنوعة، كما هو شأن العوامل المقرَّرة للسلوك الخارجي للقوى الكبرى من خلال ادوارها الدافعة والمقيدة، وبناءا على ذلك، يتحدد التساؤل الرئيسي لهذا البحث بالشكل التالي:

ما هو مقدار الاهمية التفسيرية التي توفرها المقاربات الواقعية والليبرالية والبنائية لفهم العناصر المسؤولة عن صياغة وتحديد نطاق السلوك الخارجي للقوى الكبرى ؟

في سياق الاجابة عن تساؤل البحث الرئيسي نستهدف في البداية الاجابة عن التساؤلات الجزئية التالية:

أ. مالمقصود بمفهومي السلوك الخارجي والقوى الكبرى؟، وما دلالات المفهوم الاخير في السياسة العالمية؟

ب. ما هي دلالات التحولات الكبيرة في بنيتي القوة و النظام الدولي على مفهوم القوى الكبرى؟

ت. كيف عالجت المقاربات النظرية الرئيسية الثلاث الاشكالات المتعلقة بتفسير وفهم العوامل المسؤولة عن تحديد نطاق السلوك الخارجي للقوى الكبرى؟

ث. ما هي دلالات التعقد في بنية وتفاعلات النسق الدولي على السلوك الخارجي للقوى الكبرى في الوقت الحالي ؟

4. فرضيات الدراسة:

في مسعانا للإجابة عن الاشكالية السابقة، نتطلع لاختبار صدقية الفرضيات الثلاثة التالية:

أ. يعكس الاختلاف في توصيف مفهوم "القوى الكبرى" الخضوع الدائم لهذا الاخير للتحولات الحاصلة على صعيد مستوى تركيز القوة في الانساق الدولية.

ب. رغم واقع التنوع الذي يميز انماط التفاعل الدولي، تظل القوة بمفهومها المادي متغيرا حاسما في صياغة السلوك الخارجي للقوى الكبرى وفي تحديد نطاق مصالحها في الخارج.

ت. ينعكس اختلاف تصورات المقاربات النظرية الثلاث لطبيعة التفاعلات الدولية في صورة تفسيرات مختلفة لمصادر وضوابط السلوك الخارجي للقوى الكبرى.

5. مناهج ومقاربات الدراسة:

تستدعي محاولة فهم مجال السلوك الخارجي للقوى الكبرى من الزوايا المعتمدة انتهاج تركيبة متنوعة من المناهج والأدوات البحثية والمقاربات نوجزها فيما يلي:

أ. المنهج الوصفي: لا يمكن الاستغناء عن هذا المنهج في البحوث الاجتماعية بشكل عام، ففي اطار مفاهيم الدراسة والاقتباسات الخاصة بتحديد المفاهيم يتم استخدام هذا المنهج، كما هو الشأن بالنسبة للاقتباسات المتعلقة باستعراض تصورات المقاربات المعتمدة تجاه مسائل البحث، وكذا في ايراد الامثلة العديدة بشكل يسبق اي محاولة للتفسير والاستنتاج.

ب. المنهج التاريخي المقارن: تستند هذه الدراسة بشكل واسع الى التاريخ، انطلاقا من اهمية فهم السلوك الخارجي على ضوء الوقائع المتصلة بسلوك القوى الكبرى ولوضعها في سياقها التاريخي، ويتجلى توظيف هذا المنهج بشكل خاص في الامثلة

والحوادث التاريخية التي قمنا بإدراجها في هذه الدراسة قياسا بافتراضات المقاربات الثلاث المعتمدة في هذه الدراسة.

ت. **المنهج المقارن:** تظهر استخدامات هذا المنهج لدى مقارنة افتراضات واسهامات المقاربات النظرية الثلاث المعنية بالدراسة، كما توظيف هذا المنهج ايضا لغرض تبويب مختلف التوجهات الفكرية داخل كل مقترب.

ث. **منهج تحليل المحتوى:** تم توظيف هذه المنهج في سياق تحليل المصادر الاصلية التي تم اعتمادها في هذا البحث، وفي استخلاص المادة المعرفية المتصلة بهذه الدراسة، ففي حالات محدودة، تناولت هذه المصادر سلوك القوى الكبرى في سياق عام يتعلق بالتفاعلات الدولية، وكان من الضروري معرفة توجهات الباحثين تجاه المسائل التي تهم هذا البحث.

6. الاطار النظري للدراسة:

تستند هذه الدراسة الى افتراضات وإسهامات المقاربات الرئيسية الثلاث في حقل العلاقات الدولية؛ الواقعية، اللبرالية، والبنائية، وقد تم هذا الاختيار بناءا على معطيات موضوعية صرفة، فهي المقاربات التي تتسم تفسيراتها بحيازة قبول واسع لدى الاوساط الاكاديمية والرسمية منذ نهاية الحرب الباردة على الأقل، كما تتسم تفسيراتها بالتضارب والتباين مما يعزز امكانية بناء فهم شامل حول موضوع الدراسة عبر جمع وتركيب تصوراتها المتنوعة.

7. مفاهيم الدراسة:

تحصر هذه الدراسة مفاهيمها الرئيسية في الكلمات المفتاحية لعنوانها "مصادر وضوابط السلوك الخارجي للقوى الكبرى":

أ. **المصادر:** تنطلق هذه الدراسة من تحديد مصادر وضوابط السلوك الخارجي في جملة العوامل المادية وغير المادية التي تتولى تحريك الفعل في السياسة الخارجية سواء كان مصدرها داخلي او خارجي.

ب. **الضوابط:** تشير في هذه الدراسة الى جملة المبادئ الناظمة والقيود التي تحد من نطاق اهداف ومجال الفعل في السياسة الخارجية للدولة، سواء كانت مادية او غير مادية داخلية او خارجية.

وتتبنى هذه الدراسة منظورا يدمج بين المفهومين لتداخلهما ولصعوبة الفصل بينهما، ففي معظم الحالات تؤدي المصادر والضوابط ادوارا متشابهة، فالقول بالمصلحة كمحرك للفعل، يعني انها تحصر مجال التصرف في نطاق ما يتم تعريفه في نطاق المصلحة.

ت.السلوك الخارجي: تتبنى هذه الدراسة مفهوما موسعا للسلوك الخارجي يشمل الفعل والمبادئ الموجهة له، استنادا الى تعريف **فريق الابحاث لمعهد بروكينز** (1953) لتوافقه مع طبيعة هذا الدراسة، وهو يشير الى ذلك " المسار السياسي الذي تنتهجه الدولة في علاقاتها بغيرها من الدول والمتسم بالتعقيد والديناميكية، والذي يشمل، الى جانب الافعال الهادفة، التزامات الدولة، مصالحها الآنية، والمباديء التي تحكم سلوكياتها".

ث.القوى الكبرى : تأخذ هذه الدراسة بمعيارين اساسيين لتحديد منزلة القوى الكبرى؛ القدرات: وتشمل اساسا قوة الدولة الاقتصادية والعسكرية والبشرية معرفة بعبارات حجمي الناتج الاجمالي والإنفاق العسكري وعدد الافراد والعتاد، و**الثقل السياسي والدبلوماسي معرفا في اطار** حجم التأثير الذي تمارسه الدولة في السياسة العالمية، ويقاس غالبا بالعضوية الفاعلة في المؤسسات الدولية وأهمها –حاليا -العضوية الدائمة في مجلس الامن الدولي.

8. حدود الدراسة:

يشكل البعدان الزماني والمكاني معلمين رئيسيين لهذه الدراسة:

أ. **الحدود الزمنية:** تتعاطى هذه الدراسة مع واقع القوى الكبرى منذ نشأة النظام الدولي بمفهومه الحديث (منذ معاهدة ويستفاليا 1648) حتى الفترة الحالية.

ب. **الحدود المكانية:** تتناول هذه الدراسة السلوك الخارجي للوحدات الدولتية التي بلغت مكانة القوة لديها في فترة ما وضعا ينسجم مع شروط منزلة القوى الكبرى المشار اليها في التعريف السابق.

9. الدراسات السابقة:

في سياق قيامنا بعملية استقصاء للدراسات المشابهة لهذا المسعى البحثي لفت انتباهنا ثلاثة دراسات نوجز مضامينها المهمة وعلاقتها بدراستنا في ما يلي:

- دراسة للبروفيسور **جون ميرشايمر** بعنوان "مأساة سياسات القوى العظمى" صدرت في شكل كتاب عام 2001،• تناول المؤلف في عشر فصول الرؤية الواقعية الهجومية للسياسة الدولية ولتفسير سلوك القوى الكبرى، كما ابرز المؤلف جوانب مهمة من المقاربات الواقعية الدفاعية واللبرالية بفروعها وقام بمناقشتها ودحضها، انتهج المؤلف اسلوب الشرح الطويل والمبسط لمناقشة مسائل الفوضى ودور القوة وأشكال السلوك الخارجي للقوى الكبرى بنظرة متشائمة تعكس توقعات الواقعية الهجومية بغلبة طابع الصراع على المشهد الدولي مستقبلا، وينظر ميرشايمر الى عاملي القوة (بمكونها العسكري على وجه التحديد) والثروة باعتبارهما المصدرين الحاسمين في صياغة السلوك الخارجي للقوى الكبرى.

- دراسة للباحث التركي **فاتيح تايفور** بعنوان "مقاربات رئيسية لدراسة السياسة الخارجية: مراجعة" باللغة الانجليزية صادرة عام 1994، عالج المؤلف في هذه المقالة الموسعة ابرز الاطر النظرية والمناهج التقليدية والحديثة لدراسة مسائل السياسة الخارجية، مبرزا التحولات التي ميزت حقل السياسة الخارجية مع ظهور مقاربات صنع القرار، الادراك وسوء الادراك، تفكير الجماعة، ونظرية الدور وغيرها، لكنه لم يستهدف تبويب هذه الاطر المنهجية والنظرية في نطاق المقاربات النظرية الكبيرة او تناول السياسة الخارجية لأي من القوى الكبرى.

- دراسة للباحث **ماكلين شيلدروب** بعنوان "الخيار القزمي: تفسير تنوع السياسة الخارجية للدول الصغيرة" (باللغة الانجليزية) في شكل اطروحة شرفية من جامعة **كولورادو -بولدر** عام 2014، استعرض فيها الباحث من خلال اربعة فصول مراجعة للأدبيات التي اهتمت

• صدرت الترجمة العربية لهذا الكتاب عام 2012 عن هيئة النشر العلمي والمطابع بجامعة الملك سعود بالرياض، المملكة العربية السعودية، ترجمة مصطفى محمد قاسم.

بدراسة السلوك الخارجي للدول الصغيرة، ومحددات هذا السلوك الخارجي ومناهج تحليله كميا، معتمدا في ذلك على دراسة حالتي السلوك الخارجي لكل من قطر والكويت، ومن خلال اهتمامها بكشف جوانب الاختلاف في محددات وطرق تحليل السلوك الخارجي للقوى الكبرى والدول الصغيرة؛ ساهمت هذه الدراسة في وضع ارضية مهمة لدراستنا هذه.

10. تنظيم الدراسة:

اعتمدنا على تقسيم هذه الدراسة الى اربعة فصول، يقدم الفصل الاول مدخلا تعريفيا لمفاهيم الدراسة الرئيسية، حيث تم تكريس المبحث الاول لعرض التوجهات الرئيسية في تعريف مفهوم السياسة الخارجية، ومن ثم جرى التعريف بالمفاهيم المشابهة للسياسة الخارجية كالسياسة الدولية والعلاقات الدولية والدبلوماسية، وتم بناءا على التمييز بين هذه المفاهيم استخلاص تعريف دقيق لمفهوم السلوك الخارجي كمتغير محوري في هذه الدراسة، وهو نفس المنهج التي تبنيه مع مفهوم القوى الكبرى، حيث تم تخصيص المبحث الثاني من هذا الفصل للتعريف بالمفهوم وتمييزه عن مفاهيم القوى الرئيسية، القوى العظمى، القوى المفرطة التي تستخدم بمفهومها العام للإشارة الى نفس المعنى تقريبا، وتم الخلوص في النهاية الى تحديد ابرز سمات القوى الكبرى وتوصيفها اعضاء منزلتها مع بدايات القرن الحالي.

تم تخصيص الفصول الثلاثة اللاحقة لعرض وتحليل اسهامات المقاربات الواقعية والليبرالية والبنائية على التوالي بشأن العوامل المحركة والناظمة للسلوك الخارجي للقوى الكبرى، وتم ترتيب المقاربات الثلاث على هذا النحو احتراما لثقلها التاريخي وسعة ادبياتها ونطاق قبولها، وجرى تخصيص المباحث الاولى من كل فصل كمدخل تعريفي بأهم الافتراضات والمنطلقات التصورية والتوجهات الفكرية داخل كل مقترب، بين تم تخصيص المباحث الثانية في الفصول الثلاث لعرض اسهامات المقاربات الثلاث حول العوامل المحركة والمتحكمة في حدود السلوك الخارجي للقوى الكبرى، وتم الوقوف بشكل اكثر تحديدا على تصور الواقعيين بشأن دور عاملي القوة والفوضى، وتصور الليبراليين بشأن العوامل المتصلة بنوع النظام السياسي ودور التفضيلات الاجتماعية والمؤسسات الدولية، وافتراضات البنائيين المتصلة بدور الهوية والبناء الاجتماعي للمصالح.

ولخدمة غاية المقارنة في هذه الدراسة، تم تخصيص نهايات الفصلين الاخيرين لإبراز اوجه التشابه والتباين بين تصورات الواقعيين واللبراليين حول العناصر المعنية بهذه الدراسة في نهاية الفصل الثالث، ومن ثم مقارنتها بإسهامات المقاربة البنائية في نهاية الفصل الرابع، محاولين في النهاية الوقوف على القيمة التفسيرية لكل منها والتاكيد على اهمية دمج العوامل المادية وغير المادية لتركيب مقاربة شاملة لفهم العوامل المحركة للسلوك الخارجي للقوى الكبرى وآلياته الناظمة.

الفصل الأول:

السياسة الخارجية للقوى الكبرى:
تأصيل مفاهيم الدراسة

تقديـــــم:

يعتمـــد المعنـــى الكلـــي لأي موضـــوع علـــى مجموعـــة مـــن المفـاهيم المترابطـة التـي تشـكل فـي النهايـة اطـارا او نموذجـا يسـاعد فـي تفسـير موضـوع الدراسـة، ولهـذا يعطـي البـاحثون اهتمامـا كبيـرا للمفـاهيم والتصـورات التـي تمثـل مـدخلا لدراسـتهم ويتوقـف فهمهـا علـى مسـتوى الاحاطـة بـدلالات هـذه المفـاهيم والتصـورات، لأن هـذه الاخيـرة غالبـا مـا تفتقـد لمعنـى موضـوعي وتحتـاج للبحـث عـن معانيهـا المعتـرف بهـا ثـم اشـتقاق معناهـا الجـوهري المشـترك واستخدام المفهوم على هذا النحو.

فمفهومـا السياسـة الخارجيـة والقـوى الكبـرى وتلـك المرتبطـة بهمـا لا يختلفـان عـن مضـمون الفكـرة السـابقة، وسـيكون مـن الضـروري السـعي للالمـام بمختلـف المعـاني والـدلالات التـي يحتملهـا، ومـن ثـم محاولـة اسـتخلاص المعنـى الجـوهري الضـروري لبنـاء هـذه الدراسـة، وتشـكل هـذه الخطـوة مرحلـة مهمـة فـي توجيـه العناصـر التاليـة لهـذا العمـل، وعلـى ضـوء هـذا المعنـى سـيتم مناقشـة اشكالية وفرضيات الدراسة، ومن ثم استخلاص نتائجها.

وبنـاءا علـى ذلـك، سـوف يـتم تنظـيم هـذا الفصـل علـى النحـو التـالي: يسـتعرض المبحـث الاول مختلـف الـدلالات والمعـاني التـي يحملهـا مفهـوم السياسـة الخارجيـة اسـتنادا الـى تصـورات عـدد مـن البـاحثين، كمـا يتوقـف علـى طبيعـة العلاقـة التـي تربطـه بمفـاهيم العلاقـات الدوليـة والسياسـة الدوليـة أو السياسـة العالميـة بحكـم

التداخل المفترض بين دلالات هذه المفاهيم.

وعلى نحو مشابه، تم تكريس المبحث الثاني لمفهوم القوى الكبرى والمفاهيم ذات العلاقة به، وبالنظر الى الاهمية التي يكتسيها هذا المفهوم بالنسبة لهذه الدراسة؛ فسنحاول رصد اهم دلالاته والابعاد الفكرية والتاريخية التي تقف وراء استخدامها، ونسعى ايضا لتوضيح الحدود الفاصلة بين معاني مفاهيم القوى الكبرى، القوى العظمى، القوى الرئيسية، والقوى المفرطة والتي تستخدم جميعا للاشارة الى الوضع المتميز لبعض الدول، ويتناول العنصر التالي المقومات الرئيسية لهذا الوضع المتميز، واخيرا سنحاول وضع تعريف إسمي للقوى الكبرى في القرن الـ**21** لاختبار فرضيات الدراسة.

المبحث الأول: تحديد مفهوم السياسة الخارجية :

يمثل مفهوم السياسة الخارجية احد المفاهيم المفتاحية في العلاقات الدولية، وكما هو الشأن بالنسبة لاغلب مفاهيم هذا الحقل، من الصعب ايجاد تعريف دقيق ومتفق عليه بين اعضاء المجتمع العلمي لهذا الحقل لمفهوم السياسة الخارجية، وهذا بالنظر الى تعدد مقاربات العلاقات الدولية، والى اختلاف منطلقاتها الفكرية وادواتها المنهجية، ولتجاوز هذه المشكلة نسعى في البداية الى استعراض مجموعة من تعريفات مفهوم السياسة الخارجية، وهي التعريفات التي توصف بانها مقبولة نسبيا لاشتمالها على المتغيرات الاساسية لهذا المفهوم، ومن خلال مناقشتها سنحاول الخروج بتعريف اجرائي يشكل معلما رئيسيا في البناء المفاهيمي لهذا البحث.

المطلب الأول: التوجهات الرئيسية في تعريف السياسة الخارجية:

كما سبقت الاشارة، لا يوجد هناك تعريف متفق عليه لمفهوم السياسة الخارجية عند علماء علم السياسة بشكل عام و العلاقات الدولية بشكل خاص، ويعكس تعدد التعاريف مستوى التعقيد الذي يميز ظاهرة السياسة الخارجية من جهة، وتنوع المداخل المفاهيمية ومنطلقاتها من جهة ثانية، كما يعود جزء من هذا التعدد الى غياب التوافق حول فواعل السياسة الخارجية في المقام الاول، ويمكن في هذا الاطار رصد ثلاثة توجهات رئيسية لتعريفات السياسة الخارجية :

1. تعريف السياسة الخارجية انطلاقا من الاهداف الخارجية للدولة :

تبنى تعريفات السياسة الخارجية عند هذا الاتجاه انطلاقا من الاهداف التي تسعى الدولة لتحقيقها خارج نطاقها الاقليمي، ويبرز في هذا الاطار تعريف الموسوعة الحرة **"ويكيبيديا"** للسياسة الخارجية بأنها "مجموعة من الأهداف السياسية التي تسعى لتوضيح كيف أن بلدا معينا سيتعاطى مع البلدان الأخرى؟"،[1] وتعرفها **الموسوعة البريطانية**

[1] جاسم محمد زكرياء، **مبدا التوازن في السياسة الدولية، نحو نظام انساني دولي جديد** (دمشق: منشورات اتحاد الكتاب العرب، 2009)، ص 58.

(*Encyclopædia Britannica*) بأنها "الاهداف العامة التي توجه نشاطات وعلاقات دولة ما في تفاعلاتها مع غيرها من الدول".[1]

وكمثال اخر عن تعريفات هذا الاتجاه ؛ السياسة الخارجية هي "مجموعة الاهداف والارتباطات التي تحاول الدولة بوساطتها، من خلال السلطة المحددة دستوريا، ان تتعامل مع الدول الاجنبية ومشكلات البيئة الدولية، باستعمال النفوذ والقوة، بل والعنف في بعض الاحيان"،[2] أو هي "برنامج عمل الدولة في المجال الخارجي، الذي يتضمن الاهداف الخارجية التي تسعى هذه الدولة الى تحقيقها، وتعكس مصالحها الوطنية".[3]

والملاحظ من التعريفات السابقة انه مالم تقترن انشطة الدولة الخارجية بتحقيق اهداف عامة لها، فانها لاتصنف سياسة خارجية، كما ان هذا التوجه في تعريف علم السياسة يرتكز الى مسالتين مهمتين هما: تحديد الاهداف التي تسعى الدولة الى تحقيقها في بيئتها الخارجية، واختيار الوسائل والادوات التي يمكن استخدامها لتحقيق هذه الاهداف بأكبر قدر ممكن من المكاسب.[4]

في حقيقة الامر، الاخذ بهذا التوجه لتعريف السياسة الخارجية يستلزم التسليم بعقلانية وحدة صناعة القرار الخارجي وهي مسألة يفندها الواقع، فالكثير من الممارسات الواقعية في السياسة الخارجية لعدد من الدول تتعارض مع اهدافها الخارجية المعرفة وفق عبارات المصلحة الوطنية، وفي بعض الحالات؛ وحتى في الدول الديمقراطية الكبرى؛ يسخِّر صناع القرار السياسات الخارجية لدولهم لتحقيق غايات خاصة، وفي حالات اخرى تكون السياسات المنتهجة مضرة بأهداف ومصالح الدول ذاتها.(•)

[1] Ensclopedia Britanica, “Foreign policy”, At : <http://www.britannica.com/topic/foreign-policy>, Visited in 12 Mar 2013.

[2] السيد سليم، **تحليل السياسة الخارجية**، ط 2 (القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، 1998)، ص 08.

[3] محمود نعمان الفطافطة، **السياسة الخارجية الهندية تجاه القضية الفلسطينية (1947 - 2005)** (القدس : دار الجندي للنشر والتوزيع، 2012)، ص 36.

[4] **نفسه**، ص 35

(•) على سبيل المثال يجادل جون ميرشايمر وستيفن والت في عملهما الشهير "اللوبي الاسرائيلي والسياسة الخارجية الامريكية" المنشور عام 2006، بأن السياسة الخارجية للولايات المتحدة تجاه منطقة الشرق الاوسط والتزاماتها تجاه اسرائيل لا تخدم المصالح الامريكية.

ومن الناحية النظرية، تعتبر الحالة السابقة مسألة مألوفة عند مفكري السياسة الخارجية منذ عمل غراهام اليسون (*Graham T. Allison*) الشهير في عام 1972 على الاقل[••]، ففي اثنين من بين نماذج صناعة القرار الثلاثة التي قدمها اليسون، وكنتيجة لتعدد فواعل السياسة الخارجية "اللاعقلانيين" يكون الهدف من وراء اتخاذ القرار الخارجي وفق نموذجي "المساومة الحكومية" و"العملية التنظيمية" هو احداث تغيير في البيئة الداخلية اساسا وليس خدمة مصالح الدولة على الصعيد الخارجي، وهذا في الواقع يمس بدقة التعاريف السابقة للسياسة الخارجية.

2. السياسة الخارجية كنسق من المدخلات والمخرجات :

ينظر الاتجاه الثاني الى السياسة الخارجية باعتبارها عملية لتحويل المدخلات الى مخرجات على النحو الذي يصوره مقترب تحليل النظم كما قدمه ديفيد ايستون، فنموذج هذا الاخير يبنى اساسا على تحويل المطالب والتي هي في الاساس الحاجات والاهداف والرغبات الى قرارات وافعال لتحقيق هذه الاحتياجات مع وجود عنصر التاثير المتبادل بينهما.

ويعتبر تعريف **جورج موديلسكي** (*George Modelski*) مثالا لهذا التوجه : "السياسة الخارجية هي تلك المنظومة من النشاطات التي تطورها المجتمعات لتغيير سلوكيات الدول الاخرى، ولاقلمة انشطتها طبقا للبيئة الدولية.....يتعين ان تلقي السياسة الخارجية الضوء على الطرق التي تحاول من خلالها الدول أن تغير، وتنجح في تغيير سلوك الدول الاخرى".[1]

كما يعرفها **بروس راسيت و هيرفي ستار** *(Bruce Russett & Harvey Starr)* بقولهما " لا يوجد اتفاق بشان ما ينبغي ادراجه هنا، لكن هناك اهتمام بالسياسات التي تعلنها الدول، وبالقرارات التي تتخذ من قبل الدوائر الحكومية، وكذا بالافعال العملية المتخذة من

[••] للمزيد انظر : Graham T. Allison, **Essence of Decision: Explaining the Cuban Missile Crisis**, (Boston: Little Brown, **1971)**

[1] George Modelski, **A Theory of Foreign Policy**, (London : Pall Mall Press, 1962), pp.6-7**.**

قبل الحكومات والمحصلات الناجمة عن سلوك الحكومات وممثليها الرسميين، السياسة الخارجية هي مخرجات الدولة الى النسق العالمي".[1]

ومن بين تعاريف هذا الاتجاه ايضا ما قدمه **مارسيل ميرل** (*Marcel Merle*) الذي يرى انها: "ذلك الجزء من النشاط الحكومي الموجه نحو الخارج، اي الذي يعالج -بنقيض السياسة الداخلية- مشاكل تطرح في ما وراء الحدود"،[2] ويبدو واضحا تركيز انصار هذا الاتجاه على مسألة النشاط والافعال التي تقوم بها الدولة وتمارسها في علاقاتها مع غيرها من الدول، الى جانب الظروف التي تؤثر في هذا النشاط ، كالبيئة الداخلية والخارجية بهدف خدمة مصالح الدولة واهدافها المختلفة.[3]

والانتقاد الاساسي الموجه لتعاريف هذا الاتجاه مرده اساسا حصر السياسة الخارجية في شكل جملة من النشاطات او ردود الافعال، وزيادة على الغموض الذي يكتنف مفهوم النشاط ذاته، فان هذا الاخير يعتبر احد مكونات السياسة الخارجية،[4] وفي حالات اخرى قد يكون عدم اتخاذ اي قرار ازاء مسائل خارجية مهمة (مدخلات) جزءا من السياسة الخارجية.

3. عملية صناعة القرار كمنطلق لتعريف السياسة الخارجية :

يستند هذا الاتجاه بصدد بناء تعريفه للسياسة الخارجية الى عملية صناعة القرار وعلاقتها بمواقف وسلوكيات الدولة في محيطها الخارجي، ومن اشهر تعاريف هذا الاتجاه تعريف باتريك مورغان (*Patrick M. Morgan*) للسياسة الخارجية على أنها: "التصرفات الرسمية المحددة التي يقوم بها صانعو القرار السلطويون في الحكومة الوطنية، او ممثلوهم، بهدف التأثير في سلوك الفاعلين الدوليين الاخريين".[5]

---

[1] Tayfur, M. Fatih, "Main Approaches to the Study of Foreign Policy: A Review", **METU Studies in Development**, Vol.21, No.1 (1994), p 117.

[2] مارسيل ميرل، **السياسة الخارجية**، مترجما (بيروت: جريس برس، د.س.ن)، ص3

[3] محمود نعمان الفطافطة، **مرجع سابق**، ص 35.

[4] السيد سليم، **مرجع سابق**، ص 09

[5] **نفسه**، ص 09.

كما يعرف **جاك بلانو** و **روي أولتون** (*Jack Plano & Roy Olton*) السياسة الخارجية بأنها "منهاج مخطط للعمل يطوره صانع القرار في الدولة تجاه الدول او الوحدات الدولية الاخرى، بهدف تحقيق اهداف محددة في اطار المصلحة الوطنية".[1]

وعلى النحو المذكور اعلاه، تنطلق محاولات تعريف السياسة الخارجية لهذا الاتجاه من الاهمية الكبيرة التي تكتسيها وحدة صناعة القرار الخارجي على مستوى الدولة كما يقر بذلك مقترب صناعة القرار، لان سلوك الدولة في محيطها الخارجي يتوقف على طبيعة ادراك صناع القرار فيها لمفهوم المصلحة الوطنية ولآليات تحقيقها، ومن ثم فان سلوك الدولة الخارجي هو سلوك اولئك الذين يتصرفون باسمها.[2]

ويبدو بشكل واضح عند مراجعة التعاريف السابقة لمفهوم السياسة الخارجية تركيزها على ثلاثة مسائل أساسية:

1. أن السياسة الخارجية هي مجال خاص بالدول دون غيرها من الفواعل الدولية الاخرى كالمنظمات او الشركات العالمية، اي انها نشاط حكومي موجه نحو البيئة الخارجية.
2. اعتبار السياسة الخارجية كاداة او كمجال لتفاعل الدولة مع دولة اخرى او مجموعة من الدول، ومن ثم لا يدخل في نطاق السياسة الخارجية وفق منطق هذه التعاريف علاقات وتفاعلات الدول مع مختلف الهيئات والمنظمات الدولية كالامم المتحدة او المنظمات غير الحكومية.
3. ان طبيعة التفاعل الذي يدخل تحت مسمى السياسة الخارجية وفقا لهذا التصور يكون سلميا، وتمثل الدبلوماسية عاملا محوريا في ادارة هذا التفاعل.

والقول في الواقع باستثناء تفاعلات وعلاقات الدول مع مختلف الهيئات والمنظمات والشركات غير الوطنية من مجال السياسة الخارجية يعتبر تصورا تقليديا، فبالنظر الى تنامي حجم التاثير الذي تمارسه هذه الفواعل غير التقليدية في النظام الدولي وفي الدول نفسها، اصبحت هذه الاخيرة تولي اهتماما بالغا بهذه الفواعل الى حد تخصيص هيئات دائمة

[1] نقلا عن: **نفس المرجع**، ص 10.
[2] جوزيف فرانكل، مترجما، **العلاقات الدولية**، ط2 (جدة، مطبوعات تهامة، 1984). ص 41

للتفاعل معها، في حين لا يوجد اختلاف مهم حول اعتبار السياسة الخارجية حكر على الفواعل التقليدية دون غيرها.

غير ان التركيز على الطبيعة السلمية للسياسة الخارجية يعتبر توجها مالوفا حتى بالنسبة لاكثر تعريفات السياسة الخارجية قبولا، فعلى سبيل المثال، يعرف **جيمس روزنو** (James N. Rosenau) السياسة الخارجية بانها " منهج للعمل يتبعه الممثلون الرسميون للمجتمع الوطني من اجل اقرار موقف معين في النسق الدولي، بشكل يتفق و الاهداف المحددة سلفا"،[1] ويعتبر روزنو من اهم الذين كتبوا في السياسة الخارجية بشكل علمي، كما يعتبر من اوائل من حاولوا وضع نظرية للسياسة الخارجية، وكان قد اكد في دراسته لها عل التداخل بين السياسة الداخلية والخارجية فيما يسميه بالترابط السياسي *linkage politics*.

وبشكل عام، يعود منطق الحديث عن الطبيعة السلمية للسياسة الخارجية جزئيا الى الدلالة اللغوية للمصطلح، فالسياسة الخارجية مفهوم مركب من كلمتين هما: السياسة *(Policy)* وتعني مسالة ادارة اي شأن باسلوب لبق وبارع، وهذا هو اصل التمييز بين ما هو سياسي وما هو عسكري، بينما مصطلح الخارجية *(Foreign)* فيشير بوضوح الى الطابع الخارجي لهذه السياسة ويضع حدودا صريحة بينها وبين السياسة الداخلية، مع ان هذا لا يعني غياب "الترابط" بينهما كما اشار اليه روزنو، مع ان استخدام القوة العسكرية يعتبر اداة مهمة من ادوات تنفيذ السياسة الخارجية.

فالسياسة الخارجية لاي دولة تنصرف الى الاهتمام بسلوك تلك الدولة تجاه الدول الاخرى وتجاه مكونات البيئة الخارجية بشكل عام، وتشير الى السبل التي ترتبط من خلالها الحكومات المركزية للدول المستقلة ببعضها البعض وبالنسق الخارجي بهدف تحقيق اهداف محددة، حيث تسعى الدول من خلال سياستها الخارجية الى اقناع الاخرين بما يتوافق مع اهدافها التي تتحدد اساسا بناءا على مقومات القوة التي تتوفر عليها.

تبني هذه الدراسة تحديدها لمفهوم السلوك الخارجي على التعريف الذي قدمه **فريق الابحاث لمعهد بروكينز** عام 1953 باعتباره الاكثر انسجاما مع طبيعة الدراسة، حيث

---

[1] نقلا عن: السيد سليم، **مرجع سابق**، ص11.

يستخدم هؤلاء مصطلح السياسة الخارجية للاشارة الى ذلك " المسار السياسي الذي تنتهجه الدولة في علاقاتها بغيرها من الدول والمتسم بالتعقيد والديناميكية، والذي يشمل، الى جانب الافعال الهادفة، التزامات الدولة، مصالحها الآنية، والمباديء التي تحكم سلوكياتها".[1]

وبناءا على التعريف السابق، يمكن حصر ثلاثة تصورات رئيسية للسياسة الخارجية: السياسة الخارجية كتوجهات، السياسة الخارجية كمخططات والتزامات، والسيسة الخارجية كنشاطات (او سلوكات)، وهذا التصور الثلاثي ظهر اساسا عند **جيمس روزنو** عام 1976 ، حيث تمثل التوجهات *Orientations* مرشدا مهما للفعل تماما مثل دور القانون الاساسي لاية منظمة، وبهذا المعنى تشير السياسة الخارجية الى جملة المبادي والميولات التي تقف وراء سلوكيات الدولة في الشوؤن الدولية، والتي هي جزء لا يتجزا من تقاليد وتجارب وطموحات اي مجتمع، السياسة الخارجية بمعنى الخطط و التعهدات *Plans & Commitments* تشير الى الاستراتيجيات و القرارات الموجهة نحو غايات محددة، وينظر اليها كترجمة التوجهات السابقة الى وقائع فعلية، اخيرا، السياسة الخارجية كنشاط *Activity*، تشير الى السلوك المادي للدولة تجاه الاحداث والوقائع الحاصلة في النسق الدولي بما يتوافق مع توجهاتها ومخططاتها.[2]

المطلب الثاني: تمييز مفهوم السياسة الخارجية عن المفاهيم ذات الصلة:

يستهدف هذا العنصر ابراز الحدود التي تفصل معنى السياسة الخارجية عن دلالات مفهومي السياسة الدولية (أو العالمية) والعلاقات الدولية، وسيتم الوقوف عند ابرز تعاريف المفهومين ومن ثم تبرير التوجهات المختلفة التي تقف وراء الاستخدامات المختلفة للمفاهيم الثلاث عند باحثي هذا الحقل المعرفي، والتي تعود جذورها الى اختلاف الاسس الانطولوجية لجوهر المفاهيم الثلاث.

[1] **Major Problems of United States' Foreign Policy: 1952-1953,** (Washington, D.C.: The Brookings Institution, 1953), pp. 373-75.
[2] Tayfur, M. Fatih, "Main Approaches to the Study of Foreign Policy: A Review", **METU Studies in Development"**, Vol.21, No.1(1994), pp. 116-117

1. السياسة الدولية: *International Politics*

يستخدم هذا المصطلح بشكل كثيف في ادبيات المقاربات الواقعية، في حين يستخدم خصومهم من المفكرين اللبراليين والبنائيين والنقديين مصطلحي **"السياسة العالمية"** (*World politics*) و **"السياسة الكونية"** *(Global politics)* للاشارة الى نفس المعنى تقريبا، ويعود مصدر هذا الخلاف اساسا الى التباين الشديد في تحديد مكانة الدولة الوطنية والنظر الى الفواعل الاخرى بين الواقعيين وخصومهم،[1] ولا حاجة لنا هنا لاستعراض تبريرات استخدام هذه المصطلحات لدى مفكري المقاربات المذكورة.

ويمكن في هذا الاطار التمييز بين استخدامين رئيسين لمصطلح السياسة الدولية، ينصرف احدهما الى الاشارة الى ذلك الحقل المعرفي الفرعي الذي يهتم بدراسة وتحليل هذا الشكل من السياسة، بينما يميل الثاني الى الاشارة الى الممارسات الفعلية التي تجسد هذا النوع من السياسة:

1. السياسة الدولية كحقل معرفي فرعي:

ينصرف مدلول السياسة الدولية هنا الى ذلك الحقل المعرفي الفرعي الذي يهتم بتطبيق نظريات العلاقات الدولية على القضايا المعاصرة في النظام الدولي بغية فهمها وتحليلها، وعلى هذا النحو؛ تثير قضايا النظام الدولي دورا مهما في السياسة الدولية، وتعتبر "القوة" مفهوما مفتاحيا لدى باحثي السياسة الدولية بالنظر الى تاثيرها كوسيلة وغاية في نفس الوقت، وسواء تعلق الامر بالقوة الصلبة او بالقوة الناعمة، فالسياسة الدولية تهتم هنا اساسا بدراسة لماذا وكيف تستخدم الدول هذه الأنواع من القوة لتحقيق أهدافها.

وعلى هذا النحو، تعتبر محاولات فهم اسباب حدوث النزاعات الدولية وطرق ادارتها، سبل تعزيز التعاون بين الدول لتحقيق الاهداف المشتركة، وتاثير الفواعل غير الحكومية كالمنظمات الارهابية والشركات المتعددة الجنسيات على التفاعلات الدولية... مسائل اساسية بالنسبة للباحثين في هذا الحقل المعرفي الضيق، والاختلاف هنا بين الواقعيين وخصومهم

[1] John Baylis & Steve Smith, **The Globalization of World Politics : An introduction to international relation**s, 3rd ed, (Oxford University press, 2004), pp.2-3.

يتعلق اساسا بتقدير مستوى التاثير الذي تحدثه هذه الفواعل غير الدولتية، ففي مقابل تركيز الواقعيين على الدول، يهتم خصومهم بالفواعل الاخرى على نحو مواز تقريبا لاهتمامهم بالدول، وعلى هذا الاساس يستخدمون مصطلح "السياسة العالمية" كبديل "للسياسة الدولية".

2. السياسة الدولية كمجال للتفاعل الدولي:

يستخدم مصطلح السياسة الدولية هنا للاشارة الى الحقائق العملية لتفاعل اي دولة مع دولة او دول اخرى وهو اكثر ما يهمنا هنا، فعند الدفع بالسياسة الخارجية للدولة الى فضائها الخارجي ستلتقي بالسياسات الخارجية للدول الاخرى، والتي تسعى هي الاخرى الى تحقيق اهدافها من خلال سياساتها الخارجية، والتفاعل الناتج –بالاضافة الى ابعاد اخرى- هو ما نسميه بالسياسة الدولية.[1]

ومن بين اشهر تعاريف السياسة الدولية ذلك الذي قدمه جوزيف ناي الابن: "سياسة تنشأ في غياب سياسة مشتركة، او سياسة بين كيانات ليس لها حاكم عام، ولهذا يطلق على السياسة الدولية عادة انها فوضوية *Anarchical*، وكما تعني كلمة تراتبية حاكم اعلى، تعني كلمة فوضوية عدم وجود اي حاكم، -ولهذا- تعد السياسة الدولية نظاما للاعتماد على الذات *(Self-help)*.[2]

وفي هذا الاتجاه ايضا يسير تعريف **جوزيف فرانكل** (Joseph Frankel) الذي يرى ان السياسة الدولية "تتضمن السياسات الخارجية للدول في تفاعلاتها المتبادلة الى جانب تفاعلاتها مع المنظومة الدولية *(International System)* ككل ومع المنظمات الدولية والجماعات الاجتماعية من غير الدول، بالاضافة الى فعل المنظومة الدولية والسياسات المحلية لكل الدول".[3]

وكما يبدو جليا من التعريفين السابقين؛ تتعلق السياسة الدولية اساسا بالتفاعلات الحاصلة بين مختلف الدول، والتي هي في الاساس عبارة عن افعال وردود افعال تهدف من

---

[1] سعد حقي توفيق، **مبادئ العلاقات الدولية**، ط.03 (عمان: دار وائل للنشر، 2012)، ص 18.
[2] احمد نوري النعيمي، **عملية صنع القرار في السياسة الخارجية: الولايات المتحدة الامريكية انموذجا**، (عمان: دار زهران للنشر والتوزيع، 2011)، ص 37.
[3] سعد حقي توفيق، **مرجع سابق**، ص 18.

ورائها هذه الدول الى تحقيق غايات محددة، وهي التفاعلات التي تتاثر الى حد كبير بعناصر المنظومة الدولية كشكل توزيع القوة القائم والقيم والمعايير السائدة، بالاضافة الى مستوى تاثير الفواعل غير الحكومية في ظل حالة "الفوضوية" التي تميز المنظومة الدولية.

- **اوجه الاختلاف بين مفهومي السياسة الخارجية والسياسة الدولية:**

يقول الاستاذ **فاضل زكي محمد** "إن السياسة الدولية يعبر عنها اسمها، فكما ان العلاقات الدولية تعبر عن العلاقات بين الدول كانعكاس للسياسات الخارجية، فان السياسة الدولية هي تلك العملية السياسية المتفاعلة التي تجرى على صعيد دولي او عالمي، على خلاف السياسة الداخلية التي تجري فيها التفاعل على صعيد محلي او داخلي، والسياسة الدولية بكلمة موجزة هي حصيلة تفاعل السياسات الخارجية".[1]

في حين يعتبر **روبرت كانتر (*Robert D.Cantor*)** ان السياسة الدولية تتضمن عمليا كل الانشطة التي تؤثر في العلاقات بين الدول، سواء كانت هذه الانشطة رسمية او غير رسمية، خفية او مكشوفة،[2] ونفهم من هذه الاشارة ان كل الانشطة التي تؤثر في العلاقات الدولية تدخل في اطار مفهوم السياسة الدولية، وهذا يعني ان السياسة الخارجية تعتبر ضمن مكونات السياسة الدولية.[3]

وفي حقيقة الامر؛ تعتبر السياسة الخارجية امتدادا خارجيا للسياسة الداخلية، في حين يشير مصطلح السياسة الدولية الى مجموعة المبادئ والمظاهر المرتبطة بالنشاط الدولي، ففي رده الشهير عن تساؤل **كولن إلمان** (Colin Elman) حول ما اذا كانت نظريات السياسة الدولية للواقعيين الجدد تنطبق ايضا على مجال السياسة الخارجية؛ اشار كينيث والتز بأن "السياسة الدولية ليست سياسة خارجية"،[(•)] موضحا ذلك بقوله:

---

[1] نقلا عن: زايد عبيد الله مصباح، **السياسة الدولية بين النظرية والتطبيق** ، (طرابلس: .دار الرواد، 2002)، ص 16.

[2] **نفسه**، ص15.

[3] **نفسه**، ص15

[(•)] أنظر Kenneth N. Waltz, “International Politics Is Not Foreign Policy”, **Security Studies**, Vol. 6, No.1, (Autumn 1996), p 54.

"....تبرز نظرية السياسات الدولية كيف ان تفاعلات الدول تفرز بنية تحد من قدرة هذه الدول على اتخاذ بعض الافعال وتصرفهم الى اتخاذ اخرى....احد الاهتمامات الرئيسية للنظرية هي تفسير كيف ان التنوع في الظروف خارج الدول تدفعهم او تجرهم في اتجاهات مختلفة، تفسر النظرية لماذا تتصرف الدول ذات الاوضاع متشابهة على نحو متشابه رغم فروقاتها الداخلية، فتفسير سلوك الدولة يقع على المستوى الدولي وليس على المستوى الوطني، ولهذا السبب تسمى بنظرية السياسة الدولية، في المقابل؛ تسعى نظرية السياسة الخارجية لتفسير كيف ان الدول التي لها اوضاع متشابهة في المنظومة تتصرف بطرق مختلفة، الفروقات في السلوك تنشأ من التركيبة الداخلية، فالسياسات الخارجية هي منتوج حكومي، وعلى النظرية ان تاخذ اداء الحكومات كمواضيع لتفسيراتها لكي تطلق عليها تسمية نظرية السياسة الخارجية".[1]

والحقيقة ان والتز في مسعاه للدفاع عن منظور الواقعيين الجدد للسياسة الدولية يقدم اسهاما مهما بصدد تمييز السياسة الدولية عن السياسة الخارجية، فهذه الاخيرة مرتبطة اساسا بالنشاط الحكومي كما سبقت الاشارة، وهو النشاط الذي يتاثر اساسا بالعناصر الداخلية، اي انها تتعلق بالمستوى الثاني من مستويات التحليل الثلاثة المعروفة (الفرد، الدولة، والمنظومة الدولية)، في حين ان السياسة الدولية تتعلق اساسا بالتفاعلات الناجمة عن السياسات الخارجية لعدد من الدول في سياق تلك الاثار التي تفرضها بنية المنظومة الدولية ككل، ومن ثم فالنظر اليها يتم غالبا من زاوية المستوى الثالث من التحليل.

2. العلاقات الدولية: *International Relations*

تعتبر العلاقات الدولية احد اكثر المجالات اهتماما من قبل الباحثين وصناع القرار على حد سواء، فمنذ نهاية الحرب العالمية الثانية بشكل خاص، وكنتيجة لتنامي عدد الدول المستقلة وتنوع اشكال التفاعلات الدولية، ازدهرت الدراسات والابحاث في هذا المجال، وتمخض عنها كم هائل من الاعمال والادبيات حتم على اعضاء المجتمع العلمي الاعتراف بهذا الحقل المعرفي، ومن ثم العمل على تطويره ليتناسب ومقتضيات تلك المرحلة وضغوطاتها.

[1] **Ibid**, pp 54-55.

وكما هو الحال بالنسبة لاغلب المفاهيم المحورية في العلوم الاجتماعية بعمومها؛ تصطدم اي محاولة لايجاد تعريف دقيق للعلاقات الدولية بمشكلة تعدد المفاهيم والتصورات والاتجاهات الفكرية داخل هذا الحيز المعرفي، ويعود جزء من هذه المشكلة الى حداثة هذا التخصص المعرفي من جهة، والى الدينامكية التي تميز التفاعلات الدولية بدخول عناصر جديدة عبر مختلف المراحل من جهة ثانية.

وتنبغي الاشارة في بداية استعراضنا لابرز تعاريف العلاقات الدولية الى استخدامين رئيسيين لمصطلح العلاقات الدولية، احدهما للاشارة الى الفرع المعرفي الذي يهتم ببناء النظريات والمناهج التي تساعد في تفسير وتحليل القضايا والمسائل الدولية، والثاني للاشارة الى مختلف الانماط العملية لتفاعل الدول والمكونات الاخرى من غير الدول:

1. العلاقات الدولية كتخصص اكاديمي:

تعتبر العلاقات الدولية ظاهرة قديمة جدا، بالنظر الى عراقة الروابط بين الدول او الوحدات السياسية السابقة عن وجود الدولة، و بالاشارة الى الروابط بين الدول الوطنية *(Nation States)*، ينسب ازدهار العلاقات الدولية اساسا الى معاهدة ويستفاليا لعام 1648، والتي تعتبر مؤسسا للدولة الوطنية في أوربا، وفي المقابل، تعتبر العلاقات الدولية كتخصص اكاديمي (*As an academic discipline*) (يشار الى هذا المعنى غالبا مختصرا بالحروف الكبيرة **IR**) ظاهرة حديثة، فدراستها المنتظمة بدأت فقط بعد الحرب العالمية الاولى، حيث شرعت حينها بعض الجامعات في اوربا الغربية والولايات المتحدة في تقديم دروس منتظمة حول العلاقات الدولية بداية من عشرينيات القرن الماضي.[1]

ورغم التطور الكبير في تدريس العلاقات الدولية على مستوى الجامعات العالمية، والتطور الحاصل على الصعيدين المنهجي والتنظيري بالشكل الذي دفع بالبعض الى تصنيفه كواحد من اسروع الفروع الاكاديمية نموا في العالم، الا انه يصعب حتى الان الحديث عن استقلالية هذا الحقل المعرفي، ويكمن السبب في ذلك الى غياب الاجماع حول

[1] Anneck Chatterjee, **International Relations Today: Concepts and Applications,** (Delhi: Dorling Kindersley, 2010), p 01.

الفواعل الرئيسية لهذا اللون المعرفي حيث يستمر الجدال القائم حول الجانب الانطولوجي بين انصار "الدولة الوطنية" كفاعل رئيسي وخصومهم، وكذا الى غياب حدود واضحة تفصل العلاقات الدولية عن بقية فروع المعرفة الاخرى وعلى رأسها علم السياسة، ولهذا السبب ينظر الى العلاقات الدولية في غالب الاحيان كتخصص يدخل ضمن مجال علم السياسة،[1] أو كمجال يقع بين عدد من التخصصات (*interdisciplinary*)[2].

ومن بين اشهر تعاريف هذا الحقل المعرفي ما قدمه الباحث الاسترالي **جون بيرتون** John Burton الذي يعرف العلاقات الدولية بانها "علم يهتم بالملاحظة والتحليل والتنظير من اجل التفسير والتنبؤ"[3] بالظواهر الدولية، ويعرفها الباحث الامريكي **تشارلز ماكليلاند** Charles A. McClelland بأنها: "دراسة التفاعلات بين انواع معينة من الكيانات الاجتماعية بما في ذلك الظروف الملائمة المحيطة بالتفاعلات"،[4] وهذا يعني ان دراسة العلاقات الدولية تستهدف بناء الادوات والتصورات التي يمكن ان تفيد في فهم التفاعلات الدولية والتنبؤ بها.

وتعود المحاولات الاولى للتعريف بحقل العلاقات الدولية الى الاكاديمي البارز **شارلز مانينغ** C.A.W Manning•، الذي تولت منظمة الامم المتحدة للتربية والعلم والثقافة ***UNESCO*** نشر كتابه "التعليم الجامعي للعلوم الاجتماعية: العلاقات الدولية" عام 1954، ومنذ ذلك الوقت خطى هذا الفرع خطوات كبيرة في طريق الاعتراف به كعلم مستقل، وعموما هناك اتفاق على مجالات اهتمام الباحثين في هذا التخصص وهي كالتالي:[5]

- النظام السياسي.
- المصلحة الوطنية.
- القوة الوطنية.
- السياسة الخارجية.

---

[1] Chris Brown & Kirsten Ainley, **Understanding international relations** , 3rd ed (N.Y: PALGRAVE MACMILLAN, 2005), p 11

[2] Sri .P .K .Varghese, **International Politics: Study Material**, (University of Calucut press, 2011, p 06

[3] نقلا عن: سعد حقي توفيق، **مرجع سابق**، ص 12

[4] نقلا عن: **نفس المرجع**، ص 12.

• شارل مانينغ Charles Anthony Woodward Manning (1894-1978) باحث جنوب افريقي واحد ابرز اقطاب المدرسة الانجليزية التقليدية للعلاقات الدولية.

[5] Sri .P .K .Varghese**, Op, Cit**, p 06.

- وسائل السياسة الدولية (الدبلوماسية، السياسة الخارجية، التجارة الدولية المساعدات العسكرية والاقتصادية...).
- القومية، الاستعمار، والإمبريالية.
- التحكم في العلاقات بين الدول (توازن القوة، القانون الدولي، والمنظمات الدولية).
- العناصر الديناميكية والابعاد الجديدة (التنافس بين القوى العظمى والتكتلات الدولية المختلفة الحكومة العالمية).
- ايديولوجيات الحرب والسلام.
- المجموعات العرقية (الأجناس البشرية، الجماعات الإرهابية).
- النزعة الاقليمية الدولية.
- الأسلحة النووية واستخداماتها.
- المنظمات الدولية ودورها في الحفاظ على النظام العالمي.

2. العلاقات الدولية كمجال عملي (ir):

تكشف المراجعة البسيطة لادبيات العلاقات الدولية عن حالة من انعدام التوافق حول تعريف دقيق لمجال هذه الدراسة، ويعود سبب غياب هذا الاجماع الى الاختلاف الذي يميز باحثي هذا التخصص بشأن فواعل هذه العلاقات، ومجالات التفاعل وطبيعة التفاعل في حد ذاته، ويمكن التمييز في هذا السياق بين توجهين رئيسيين في تعريف العلاقات الدولية؛ يركز الاول على تعريفها استنادا الى العلاقات الدبلوماسية والعسكرية بين الدول، بينما يركز التوجه الثاني على كل شكل من اشكال التفاعلات العابرة للحدود.[1]

1. العلاقات الدولية كتفاعل بين الدول الوطنية:

تنصرف تعاريف هذا الاتجاه الى النظر الى العلاقات الدولية في نطاق التفاعلات بين مختلف الدول، ووفق لهذا الاتجاه يهتم مجال دراسة العلاقات الدولية بالاشكال المختلفة التي ترتبط من خلالها الدول المختلفة ببعضها البعض؛ سواء عبر الوسائل الدبلوماسية أو العسكرية أو الاستراتيجية، وعلى هذا الاساس تشكل مواضيع الحرب والسلام والتعاون

[1] Chris Brown & Kirsten Ainley, **Op. Cit**, p 01.

والصراع مكونات رئيسية للعلاقات الدولية، ومن ثم يتعين على باحثي هذا المجال الاهتمام بفهمها وتحليلها.

ومن اشهر باحثي هذا الحقل الذين تبنوا هذا التوجه (المتمركز في الدولة) في تعريف العلاقات الدولية **كوينسي رايت** Quincy Wright الذي يرى انها تشمل "العلاقات بين المجموعات ذات الاهمية الكبيرة في الشأن العالمي في اي مرحلة تاريخية"،[1] ومما لاشك فيه ان الدول في الوقت الحالي هي ما يمثل المجموعات الاكثر اهمية وفق ما يشير اليه رايت، ولهذا السبب يفضل عدد من الباحثين استخدام مصطلح *Inter-States* بدلا من *International* لان مصطلح الدولة *State* اكثر دقة في التعبير عن معطيات الواقع الحالي من مصطلح الامة *Nation* .

ومن بين تعاريف هذا الاتجاه ما قدمه **بيدالفورد ولينكولن** Norman J. Padelford & George A. Lincoln اللذان يعرفان العلاقات الدولية في اطار "تفاعلات سياسات الدولة في سياق انماط متغيرة من علاقات القوة"،[2] في حين يعرفها **تومبسون ومورغنثو** Kenneth Thompson & Hans Morgenthau "السياسة الدولية التي مادتها الاساسية الصراع من اجل القوة بين الدول ذات السيادة".[3]

وعموما يحصر أنصار هذا الاتجاه مجال العلاقات الدولية في العلاقات بين الدول الوطنية، وبشكل اكثر تحديدا؛ في العلاقات الرسمية بين هذه الوحدات السياسية، وعلى هذا النحو لا يتم الاعتراف بالفواعل الاخرى غير الدولتية كاطراف في اي علاقة دولية، ومن ثم يقتصر مجال الدراسة في العلاقات الدولية وفق هذا التصور الضيق على القضايا المتعلقة بالصراعات والحروب ومسائل التعاون والدبلوماسية، اي تلك الروابط الرسمية التي تكون اطرافها وحدات دولية مستقلة دون غيرها.

2. العلاقات الدولية كعلاقات عابرة للحدود (المفهوم في الواسع):

[1] Quincy Wright, **The Study of International Relations** (New York: Appleton-Century-Crofts,1955),p.09

[2] P .K .Varghese, **Op, Cit**. p 06

[3] نقلا عن: مبروك غضبان، **المدخل للعلاقات الدولية** (باتنة: باتنيت للمعلوماتية والخدمات المكتبية، 2005)، ص 10

كان من نتائج التاثير المتنامي للوحدات غير التقليدية في السياسة الدولية في نهاية الستينيات بالغ الاثر في لفت انتباه الباحثين للاهتمام بهذا النوع من الفواعل، وبدت حينها مساعي الاعتراف بهذه الفواعل الجديدة كتحدي مباشر للنظرة الواقعية المتمحورة حول الدولة من قبل خصومهم التعدديين ذوو الخلفية اللبرالية في الاساس، ويتبنى انصار هذا الاتجاه تصورا واسعا لمفهوم العلاقات الدولية ليشمل فواعل متعددة رسمية وغير رسمية وعلاقات سياسية وغير سياسية.

وكأمثلة عن تعاريف هذا الاتجاه ما قدمه **لويس شوفاليه** Louis Chevalier الذي يرى بأنها تشمل "جميع العلاقات القائمة بين الافراد والجماعات التي مصالحها، او حتى ميولها واعمالها، تدفعها لاجتياز الحدود الوطنية حيث تنمو وتتطور من داخل الاطار الوطني"،[1] أو كما يعرفها **هولستي** kalevi j. holsti "جميع اشكال التفاعل بين اعضاء الجماعات المستقلة سواء كانت حكومية او غير حكومية".[2]

ويورد **ولنكنسون** Paul Wilkinson تعريفا فضفاضا حسب وصفه، حيث ينظر الى شمولية العلاقات الدولية لـ "العلاقات القائمة بين الدول والمنظمات من غير الدول؛ مثل الكنائس ومنظمات الاغاثة الانسانية والشركات متعددة الجنسيات، والعلاقات القائمة بين الدول والمنظمات الحكومية الدولية؛ كالامم المتحدة والاتحاد الاوروبي"،[3] ومع ان هذا التعريف لا يشير صراحة الى طبيعة هذه العلاقات، الا انه يتبنى تصورا موسعا لاطراف العلاقات الدولية من غير الدول.

وعرفها مارسيل ميرل في كتابه سوسيولوجيا العلاقات الدولية بأن "كل التدفقات التي تعبر الحدود أو حتى تتطلع نحو عبورها ويمكن وصفها بالعلاقات الدولية؛ وتشمل هذه التدفقات العلاقات بين حكومات هذه الدول، كما تشمل جميع الأنشطة التقليدية للحكومات

---

[1] نقلا عن: مبروك غضبان، **مرجع سابق**، ص 11

[2] نقلا عن: سعد حقي توفيق، **مرجع سابق**، ص 53

[3] بول ويلكنسون، **العلاقات الدولية: مقدمة قصيرة جدا**، مترجما (القاهرة: مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، 2013)، ص 09.

(الدبلوماسية، المفاوضات، الحرب)، وتشتمل أيضا في الوقت نفسه على تدفقات من طبيعة أخرى اقتصادية (إيديولوجية، سكانية، رياضية، ثقافية).[1]

وعلى هذا الاساس يمكن القول بان العلاقات الدولية تتضمن مجالا واسعا من العلاقات والتفاعلات التي تشترك في خاصية "عابرة للحدود"، سواء كانت هذه العلاقات والتفاعلات ذات طابع سياسي او غير سياسي، او بين دول او بين فواعل اخرى غير دولتية، على ان تمتد اثار هذه العلاقة الى خارج نطاق الدولة الواحدة.

•اوجه الاختلاف بين مفهومي السياسة الخارجية والعلاقات الدولية:

يتفق اغلب الباحثين ان التمييز بين مجالي السياسة الخارجية والعلاقات الدولية مسألة سهلة نسبيا اذا ما قورنت بمحاولة التمييز بينها وبين السياسة الدولية، ففي غالب الاحيان يتم النظر الى السياسة الخارجية كامتداد للسياسة الداخلية للدول المستقلة ومن ثم كجزء من سياستها العامة، في حين ان مجال العلاقات الدولية أكثر شمولية واتساعا بالنظر الى تنوع اطراف هذه العلاقات، حيث تضاف الى علاقات الدول جملة من الروابط التي يكون اطرافها فواعل اخرى غير دولتية، ومن ثم يتسع مجال العلاقات الدولية ليضم تشكيلة متنوعة من العلاقات والاطراف في مقابل ارتباط السياسة الخارجية بالدول ذات السيادة.[2]

وفي هذا السياق العام، تستخدم الدول السياسة الخارجية لخدمة اهدافها ومصالحها خارج نطاق حدودها الاقليمية، وهذه الاهداف او الخيارات يتم وضعها من قبل صناع القرار انفسهم، لكن الدول تجد نفسها في كثير من الاحيان في موقف يتعين عليها التعامل مع اطراف اخرى غير رسمية وبوسائل غير رسمية ايضا، ولهذا السبب يتم احيانا استخدام مصطلح **الشؤون الخارجية** *Foreign Affaires* لتخطي هذا الاشكال، لان جزءا مهما من هذه المسائل لايحمل طابعا سياسيا ويخرج بذلك عن الدلالة اللفظية لمفهوم السياسة الخارجية.

[1] محمود حسن أحمد، **العلاقات الدولية في دار الإسلام**، دار الثقافة العربية، دمشق 1886 ، ص 12

[2] حسين بوقارة، **السياسة الخارجية، دراسة في عناصر التشخيص والاتجاهات النظرية للتحليل** (الجزائر، دار هومة، 2012)، ص 26

لكن المسألة الاكثر اثارة للجدل هنا تتصل اساسا بغياب حدود واضحة بين مجالي دراسة نظريتي العلاقات الدولية والسياسة الخارجية، وبشكل اكثر دقة؛ حول طبيعة المسائل التي تعنى بدراستها كلتا النظريتين ومن أية زاوية، حيث يطرح اهتمام الباحثين في مجال تحليل السياسة الخارجية بدراسة المسائل ذات الصلة بالمصلحة الوطنية كقضايا النزاع والقوة والامن إشكالا حقيقيا في التمييز بين المظاهر اللصيقة بنظريات العلاقات الدولية وتلك العناصر اللصيقة بالسياسة الخارجية للدولة.[1]

وفي هذا الاطار، تستند الواقعية الجديدة الى التقاليد البحثية المنفصلة لكل من السياسة الخارجية والعلاقات الدولية (تحت مسمى السياسات الدولية) لرسم الحدود الفاصلة بين مجالي الاهتمام، بينما يحاج بعض الباحثين امثال كولن إيلمان بعدم منطقية اي شكل من اشكال التمييز بين المجالين،[2] فنظرية الدور *Role Theory* على سبيل المثال (كنظرية في السياسة الخارجية)، تجمع بين مستويي التحليل الثاني والثالث، وينطبق هذا ايضا على النظرية البنائية، ومن ثم يظهر شكل من اشكال التكامل بين نظريتي العلاقات الدولية وتحليل السياسة الخارجية.

وللعوامل السابقة يتفق اغلب الباحثين على اعتبار نظرية السياسة الخارجية احد مكونات نظرية العلاقات الدولية، وقد كانت هذه الفكرة موجودة عند ريتشار سنايدر احد الاباء المؤسسين لنظرية تحليل السياسة الخارجية *(FPA)*، وقد كتب في عمل مشترك مع هنري بروك و ريتشارد سابين عام 1954:

> "...في النقاش الفلسفي القديم حول العلوم الاجتماعية والمتعلق بما اذا كانت الفواعل او البنيات هي المحددات الرئيسية للسلوك في العالم الاجتماعي، يقع مجال تحليل السياسة الخارجية بشكل مباشر في صف الفواعل، فتحليل السياسة الخارجية ماهو الا نظرية للعلاقات الدولية متمحورة حول الفاعل *Agent-centered theory of international relations*، محللوا السياسة الخارجية يحاجون

---

[1] Luis Fernando Vargas-Alzate , "Foreign Policy as a topic inside the Discipline of International Relations: An Epistemological View", **Unpublished Working Paper**, 2010, p 02

[2] Cameron G. Thies, "Marijke Breuning, Integrating Foreign Policy Analysis and International Relations through Role Theory", **Foreign Policy Analysis**, No. 8(2012), p 02

بانه من دون حساب مركزية الانسان في نظرية العلاقات الدولية، لا يمكن للمرء تطوير تفسير مقنع للتحولات الحاصلة عبر الوقت على صعيد الشؤون الدولية..."[1]

وللاسباب السابقة، مثلت النهاية غير المتوقعة للحرب الباردة اخفاقا ذريعا لنظريات العلاقات الدولية بسبب عجزها عن التنبؤ بتحول عميق بذلك المستوى، ودفع ذلك بالباحثين الى الالتفاف حول اهمية العنصر البشري (سواء بشكل فردي او جماعي) كمحدد اساسي للشؤون الدولية،[2] سواء تعلق الامر بصناعة القرار او بخضوع المواقف والسلوكات للادراكات المختلفة للافراد والجماعات بشكل عام، مع ان نظرية السياسة الخارجية لا تنفي تاثر السلوك الخارجي لاي دولة بالضغوطات التي تفرضها البنية الدولية، الا انها ترى ان فهم هذا السلوك يستدعي تسليط الضوء اساسا على العنصر البشري وليس على بنية النسق الدولي كما تفعل نظرية العلاقات الدولية.

3. الدبلوماسية: *Diplomacy*

تعتبر الدبلوماسية ظاهرة قديمة جدا، وتعود بجذورها حسب البعض الى العصر البرونزي،[3] رغم الطبيعة البدائية للوحدات السياسية في تلك الحقبة، في حين ان السياسة الخارجية، كهيئة وزارية، ظهرت لأول مرة عام 1626 على يد الكاردينال الفرنسي **دو روشيليو de Richelieu**، واستخدم مصطلح *Diploma* لدى الاغريق القدماء للإشارة الى الرجل الكبير أو المسن، ثماستُخدمت فيما بعدُ في اللغة الفرنسية للإشارة إلى عمل المُفاوِض.[4]

يعتبر الدبلوماسي والمفكر البريطاني **أرنست ساتو** **Ernest** M. **Satow** من اوائل من وضعوا اعمالا مرجعية اساسية في دراسة الدبلوماسية، ويعرف في مقدمة كتابه "دليل

[1] Encyclopedia of the New American Nation, "Decision Making - Decision making and foreign policy analysis", at:
http://www.americanforeignrelations.com/A-D/Decision-Making-Decision-making-and-foreign-policy-analysis.html#ixzz491RYtfVX

[2] Valerie M. Hudson & Christopher S. Vore, "Foreign Policy Analysis: yesterday, today, tomorrow" **Mershon International Studies Review**, vol. 39, no. 2 (oct. 1995), pp. 209-210.

[3] جوزيف إم سيراكوسا، **الدبلوماسية: مقدمة قصيرة جدًا**، (القاهرة، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة 2015)، ص. 09.

[4] **نفسه**، ص. 14.

الممارسة الدبلوماسية" الصادر عام 1917 الدبلوماسية بأنها "استخدام الحنكة واللباقة في العلاقات الرسمية بين حكومات الدول المستقلة، واستخدامها كذلك احياننا في تعاملات تلك الحكومات مع الدول التابعة، او بمزيد من الاختصار، هي ادارة العلاقات بين الدول بالطرق السلمية"،[1] ويبقى هذا التعريف مقبولا بشكل واسع رغم الانتقادات المتصلة بفحوى الحنكة واللباقة، فليس كل ممارسي الدبلوماسية يتسمون بهذه الصفة.[2]

كما يعرفها البريطاني الاخر **هارولد نيكولسون** Harold G. Nicolson بأنها "العملية والأداة التي من خلالها ...يتم التفاوض"،[3] أي انها تعنى فقط بأوجه التواصل في الصراع والسلام، وهو التعريف الذي ينتقده **جيريمي بلاك** لإغفاله لدور الدبلوماسية الحاسم في الاعداد للحروب وحشد الحلفاء وتضليل الأعداء، ويبقى افضل مثالا في هذا السياق، الاهانة الدبلوماسية التي سببها بيسمارك لفرنسا وملكها نابليون الثالث عام 1870 وأدت الى استدراج فرنسا للحرب البروسية-الفرنسية وهزيمتها الساحقة في تلك الحرب.[4]

أما **هانس مورغنثو** فيعرف الدبلوماسية بالقول انها " فن استيعاب تضارب المصالح، وتعزيز المصالح الوطنية بالطرق السلمية"،[5] وهو يتبنى منظورا واسعا للدبلوماسية يشمل مجال السياسة الخارجية ككل، ويحدد اربعة وظائف للدبلوماسية، يكتب مورغنثو:

> " أولا يتعين على الدبلوماسية ان تحدد اهدافها على ضوء القوة الفعلية او المحتمل حيازتها لتحقيق هذه الأهداف، ثانيا، على الدبلوماسية ان تقيم اهداف الدول الاخرى والقوة الفعلية او المحتمل حيازتها لتحقيق تلك الأهداف، ثالثا، يتعين على الدبلوماسية ان تحدد مدى توافق هذه الاهداف مع بعضها البعض، رابعا، على الدبلوماسية ان تستخدم الوسائل الملائمة لتحقيق تلك الاهداف"[6]

---

[1] جيريمي بلاك، **تاريخ الدبلوماسية**، (هيئة ابو ظبي للثقافة والسياحة، 2013)، ص. 14-15.

[2] Monday Dickson, “Citizen Diplomacy in President Umaru Musa Yar'Aduas Nigeria, 2007-2009. An Assessment”, **International Journal of Politics and Good Governance**, Vol. 1, No. 1.3 (Quarter III 2010), p.02.

[3] **نفسه**، ص. 15.

[4] Nancy N. Barker, “Napoleon III and The Hohenzollern Candidacy for The Spanish Throne”, **The Historian**, Volume 29, Issue 3 (May 1967), pp.431.

[5] Monday Dickson, **Op, Cit**, p. 02.

[6] According to : **Op, cit.** p. 02.

بشكل عام، تعد الدبلوماسية اداة اساسية تدافع من خلالها الدولة عن مصالحها الخاصة والتعبير عن مواقفها للآخرين، كما تعد احدى الوسائل الأساسية التي تتولى الدولة من خلالها التوفيق بين مختلف المصالح الوطنية المتنافسة، بمعنى ان الدبلوماسية هي اداة لتحقيق أهداف الدولة مع الاخذ بعين الاعتبار مصالح وأهداف الآخرين، وفي الغالب، تمثل المحافظة على السلام وتجنب النزاع هدفا رئيسيا للدبلوماسية.[1]

تقليديا، تناط بالدبلوماسية ثلاثة وظائف رئيسية، تتمثل الاولى في جمع المعلومات عن البلد المضيف للتنبؤ بالمشكلات الداخلية واستباق التغيرات المحتملة في سياستها الخارجية، حيث يتم على اساس هذه المعلومات بناء السياسة الخارجية تجاه هذه الدولة، تتمثل الوظيفة الثانية في تقديم صورة ايجابية عن الدولة المفوضة، من خلال التعريف بالعناصر الايجابية في سياساتها ومواقفها، والتقرب من وسائل الاعلام الاجنبية لتجنب الدعايات السلبية المحتملة، اما الثالثة فتتعلق بتطبيق سياساتها المنتهجة، حيث يتولى الدبلوماسيون ادارة برامج الدولة في الخارج، من خلال التفاوض وتسهيل الاستثمار وتوفير المعلومات وغيرها.[2]

عرفت الدبلوماسية بمفهومها التقليدي (دبلوماسية المقيمين) تراجعا كبيرا منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، ففي الماضي كان السفراء والمفوضون يتمتعون بسلطات كبيرة في تطبيق السياسة الخارجية، بالنظر الى صعوبات التواصل الدائم بحكومات دولهم، وهي السلطات التي تقلصت بشكل كبير جراء التطور الحاصل في مجال الاتصالات، ناهيك عن تطور وسائل النقل وتنامي دبلوماسية القمم التي قلصت من دور الدبلوماسية المقيمة، سيما ما تعلق بالمسائل الامنية والعسكرية.

- **اوجه الاختلاف بين مفهومي السياسة الخارجية والدبلوماسية:**

يتضح من النقاش السابق بان الدبلوماسية هي العملية الكاملة التي تقيم الدول عبرها علاقاتها الخارجية، سواء تعلق الامر بعلاقات التعاون او حل النزاعات، وبمعناها

---

[1] مارتن غريفيثس وتيري اوكالاهان، **مرجع سابق**، ص 204.

[2] **نفسه**، ص. 204.

الضيق، الدبلوماسية هي تطبيق للسياسة الخارجية،[1] وعلى نطاق واسع، يقتبس الباحثون عبارة للدبلوماسي الامريكي **جيمس تشيلدس** James R. Childs (1948) للتمييز بين مفهومي السياسة الخارجية والدبلوماسية، ينظر فيها **تشيلدس** الى السياسة الخارجية باعتبارها " مادة العلاقات الخارجية"، وللدبلوماسية على انها "العملية التي يتم بموجبها تنفيذ السياسة".[2]

باختصار، تعد الدبلوماسية الاداة الرئيسية لتنفيذ السياسة الخارجية، رغم ان تبني مفهوم موسع للدبلوماسية يطابق مفهوم السياسة الخارجية في حد ذاته، ابعد من ذلك، الكثير من الوظائف المناطة بالدبلوماسية، كالوساطة مثلا، تؤديها فواعل اخرى من غير الدول، وإذا تعلق الامر بموضوع السياسة الخارجية، كمجال حكر على الوحدات الدولية، تعد الدبلوماسية احدى ادواة تنفيذ السياسة الخارجية وجزء منها.

كخلاصة، تختلف مفاهيم السياسة الخارجية والسياسة الدولية والعلاقات الدولية والدبلوماسية فيما بينها من حيث دلالاتها المعروفة، مع ان محاولة رسم حدود صلبة بينها تصطدم بوجود عدد من العناصر المشتركة بينها، و في غالب الاحيان يتم النظر الى السياسة الدولية والسياسة الخارجية كحقلين فرعيين ضمن مجال العلاقات الدولية، حيث ينصرف المفهوم الاول الى الاهتمام ببنية وتفاعلات النسق الدولي ككل، بينما يرتكز الثاني على سلوك الدول تجاه بعضها البعض على وجه الخصوص في اطار هذا النسق الدولي ومن خلال فواعلها الرسمية،[3] اما مفهوم الدبلوماسية فينصرف الى مجال تنفيذ السياسة الخارجية، ومن خلال هذه الصورة يبدو جليا ان مجال اهتمام باحثي السياسة الخارجية - بخلاف العلاقات الدولية - لا يشمل سلوك الفواعل الاخرى غير التقليدية بالدراسة، وذلك انطلاقا من اعتبار السياسة الخارجية نشاطا حكوميا.

---

[1] **نفسه**، ص.203,

[2] Monday Dickson, **Op, Cit**, p.03.

[3] Tayfur, M. Fatih,**Op. Cit**, pp. 113-115

المبحث الثاني: مفهوم القوى الكبرى: التاصيل النظري وعناصر التشخيص:

يتوفر حقل العلاقات الدولية على جملة من النظريات والتصورات التي اهتمت بدراسة توزيع القوة في النظام الدولي، وبتفسير انماط توازن القوة بين اقطاب هذا النظام، وكذا دراسة العوامل التي تقف وراء صعود او افول القوى الكبرى ومسارات هذا الصعود او الافول، كما اهتمت نظريات اخرى بدراسة حالات قوى كبرى تاريخية بهدف استخلاص نماذج نظرية عامة لفهم سلوك القوى الكبرى الحالية، ومن ثم لمحاولة التنبؤ بسلوكها المستقبلي.

وفي المقابل، لم يحظى مفهوم القوى الكبرى *Great powers* بمستوى كاف من التنظير في ادبيات حقل العلاقات الدولية، ولا يوجد هناك اتفاق صريح حول ماذا يعني مفهوم القوى الكبرى بالتحديد، وما هي معايير تصنيفها، ويعود جزءا من هذا الاشكال الى تبني باحثي هذا الحقل لمعايير متباينة لقياس قوة الدول، ناهيك عن الغموض الواضح في تحديد مفهوم القوة نفسه، هذا بالاضافة الى التحول السريع في بنى القوة وظهور ابعاد جديدة فيها.

وقد قاد هذا الاختلاف الى ظهور استخدامات متعددة لهذا المفهوم عبر مصطلحات غير متطابقة، فعلى سبيل المثال لا يميز بعض باحثي هذا الحقل بين مفهوم القوى الكبرى *Great powers* ومفهومي القوى العظمى *Super-powers* والقوى الرئيسية *Major powers* رغم تباين دلالاتها، وفي احيان اخرى يتم استخدام مصطلحي القوى المهيمنة *Hegemonic powers* والقوى الضخمة *Big powers* للاشارة الى ذات المعنى تقريبا.

وبالنظر الى الاهمية الكبيرة التي يكتسيها مفهوم القوى الكبرى بالنسبة لهذه الدراسة، تصبح مسألة صياغة تعريف دقيق للمفهوم مسألة ملحة، وهو المسعى الذي يستوجب احاطة سليمة بمعايير قياس قوة الدول، وبتحديد مفهوم القوة في المقام الاول كمفهوم محوري في اكثر العلوم الاجتماعية، ومن ثم الوقوف على طبيعة الاصول المكونة للقوى الكبرى ثم محاولة تشخيص القوى الكبرى الموجودة حاليا على وجه التحديد، وهي العناصر التي سيتم استعراضها في المحاور التالية:

المطلب الأول: تحديد مفهوم القوى الكبرى والمفاهيم ذات الصلة:

تتوقف اي محاولة لتصنيف الدول حسب قوتها أو مقارنتها على طبيعة المعايير التي تم الاستناد اليها في تحديد عناصر التصنيف او المقارنة، فالتسليم بالنمط التراتبي للقوة في النسق الدولي يستلزم اساسا حصر مكونات القوة والمفاضلة بين الدول على اساسها، غير ان محاولة القيام بذلك ستصطدم حتما بغياب الاجماع حول مكونات القوة وحول مقدار الاهمية النسبية لكل مكون، واهم من ذلك، غياب الاجماع حول مفهوم القوة في حد ذاته.

I. تحديد مفهوم القوة في العلاقات الدولية:

مع ان مفهوم القوة يقع في قلب الدراسات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، ويستخدم على نطاق واسع من قبل ، الا انه يبقى مفهوما مثيرا للجدل أساسا، ويعود السبب في ذلك إلى انعدام وجود إجماع بين الباحثين بشأن طبيعتها، وبدوره يعود سبب غياب هذا الاجماع لإدراك هؤلاء أن القوة تعمل في أشكال مختلفة ولها أوجه متنوعة، وبذلك تصبح مسألة ضبطها تحت صيغة واحدة أمر في غاية الصعوبة، حيث لا يمكن توقع أي شكل من اشكال التنظيم من دون أن تكون القوة هي جوهر الأسس التي يستند إليها.[1]

ورغم انتفاء هذا الاجماع، هناك ميل عام لفهم القوة في إطار من العلائقية وفق التصورين التاليين: إما بجعل شخص آخر يفعل ما تريد منه أن يفعل *(Power-over)* أو بالقدرة على التصرف أو الفعل *(Power-to)*، ويسمى التصور الأول بالقوة الإلزامية، اي من منظور نتائج التفاعلات بين الوحدات المختلفة بحيث جملة من العلاقات بين الفواعل تسمح لطرف بصياغة واقع وأفعال طرف آخر بشكل مباشر (السيطرة و التاثير)، ويندرج التعريف الكلاسيكي للقوة الذي قدمه **ماكس فيبر** Max Weber عام 1947 "إمكانية تواجد فاعل ما ضمن علاقة اجتماعية في موقع (يسمح له بأن) ينفذ إرادته الخاصة بالرغم من مقاومة

[1] Michael Barnett and Raymond Duvall, **Power in Global Governance** (Cambridge University Press, 2005), p 02.

(الآخـرين)"[1] هـو احـد أشـهر تعـاريف القـوة وأكثرهـا اسـتخداما والتـي تسـقط تحـت هـذا المفهـوم، ويستخدم بشكل واسع كنقطة انطلاق لمناقشة مسألة القوة في العلوم الاجتماعية.

وفـي هـذا الـنمط ايضـا، يصـب تعريـف روبـرت دال (Robert Dahl) المرجعـي للقـوة والـذي يشـير مـن خلالـه الـى عبـارات التـأثير الصـرفة بحيـث أن" *أ* لـه القـوة علـى **ب** إلـى الحـد الـذي يمكنـه مـن جعـل **ب** يقـدِم علـى فعـل شـيء مختلـف عمـا كـان يريـد"[2]، ويمكـن مـن استخلاص 03 خصائص من خخلال هذا التعريف:[3]

1. هنـاك نيـة مقصـودة مـن جانـب الطـرف أ، كـأن يطلـب أ مـن ب تغييـر أفعالـه فـي اتجـاه معين.

2. أن يكـون هنـاك تنـازع فـي الاردات إلـى الحـد الـذي يشـعر فيـه **ب** انـه مـرغم علـى تغييـر سلوكه، أي أن **أ** و **ب** يريدان نتائج متباينة.

3. أن ينجح **أ** في جعل **ب** يتصرف على نحو معين لامتلاكه موارد مادية وعسكرية.

ووفـق هـذا التصـور، تتجسـد القـوة فقـط حـين تمـارس الدولـة السـيطرة او التـاثير علـى الاخـرين، ومـن ثـم تقـاس القـوة بنـاءا علـى النتـائج التـي تترتـب عـن هـذه الممارسـة، ويعنـي ذلـك ان الدولـة الاقـوى هـي تلـك التـي تكـون لهـا الغلبـة فـي النهايـة،[4] وتعتبـر القـوة بهـذا المفهـوم شـكلا بـارزا مـن اشـكال ممارسـة القـوة فـي السياسـة الدوليـة مـن الناحيـة التاريخيـة، فنيـل الاعتـراف بمكانة القوى الكبرى يتحدد في الغالب من خلال ممارساتها للقوة العسكرية اساسا.

علـى الارجـح سـيكون التصـور الثـاني الاكثـر توافقـا مـع حالـة القـوى الكبـرى فـي عـالم اليـوم، وهـو يعـرف القـوة وفـق عبـارات الاصـول والمقومـات الماديـة –وغيـر الماديـة- التـي تملكهـا الدولـة او الفاعـل، أي العناصـر التـي تمكنـه مـن فعـل الشـيء، أي مـا يسـمى احيانـا بـ **القـوة**

---

[1] **Ibid**, p 02.

[2] نقلا عن: جون ميرشايمر، **ماساة سياسات القوى العظمى، مترجما** (الرياض: هيئة النشر العلمي والمطابع بجامعة الملك سعود، 2012)، ص 72.

[3] Zheng Yongnian, **“Power to dominate, Not to change: How China’s central-local relations constrain its reform”**, EAI Working Paper No. 153, July 2009, p 3.

[4] جون ميرشايمر، **مرجع سابق**، ص 72

الكامنة *Potential power* وهو ما يقصده **توماس هوبز** بقوله " الأدوات الحاضرة (لشخص ما) لتحصيل منافع مستقبليةنبقّ".[1]

بعض الباحثين لا يرون اي اختلاف بين المفهومين، لان تحديد نتيجة التفاعل ليست مؤشرا في النهاية على مستوى القوة، ويورد ميرشايمر امثلة عديدة حول هذه النقطة، فقد الحقت روسيا هزيمة ساحقة بنابليون عام 1812 رغم انها كانت في موقف اضعف بكثير، وهو نفس حال الولايات المتحدة في حرب فيتنام 1965-1972،[2] وينطبق الحال ايضا على هزيمة فرنسا في حرب التحرير الجزائرية، ولهذا السبب تتحدد القوة اساسا من خلال حجم الموارد والاصول التي تملكها الدولة والتي تسمح عند الاقتضاء الى تحويلها الى قوة فعلية للسيطرة او التاثير.

وفي الحقل السياسي بشكل عام، ارتبطت القوة تاريخيا بالقدرة العسكرية، مع انه لا يمكن تحديد القوة القومية من خلال عنصر واحد، جزء من المشكلة تعود جذوره إلى واقع أن مصطلح القوة يأخذ معنى كل من القدرة على فعل شيء والممارسة الفعلية للقدرة، مع أن قدرة الدولة على تحويل القوة الممكنة إلى قوة عملية تتوقف على عدة اعتبارات لعل أهمها تداخل العلاقات السياسية والسيكولوجية والوحدة القومية وهي العناصر التي سنناقشها في مكان اخر من هذه الدراسة.

II. تأصيل مفهوم القوى الكبرى:

تعتبر مفاهيم القوى الكبرى، القوى العظمى، القوى الرئيسية...مفاهيم ذات خلفية واقعية بالنظر الى المكانة المركزية لمفهوم القوة في الادبيات الواقعية منذ القديم، حيث يتم النظر في الغالب الى الحياة السياسية الدولية كصراع من اجل البقاء على الاقل، ولهذا يفترض الواقعيون وجود شكل من اشكال التراتبية بين وحدات هذا النظام، وتحكمه قاعدة الاعلى يسود الادنى بشكل يوازي تدرج القوة من الاعلى الى الأسفل، وهذا في مقابل تسليم

[1] **Ibid**, p 4.

[2] جون ميرشايمر، **مرجع سابق**، ص ص 71-72

خصومهم المثاليين والليبراليين بشكل عام بمبدأ المساواة بين مختلف الدول وبتشابهها الوظيفي.[1]

ويعتبر مصطلح القوى الكبرى مفهوما حديثا نسبيا، وظهر بالضبط عام 1814 في **معاهدة شومون** *Treaty of Chaumont* للاشارة الى القوى المهمة في اوربا المتحالفة ضد نابليون بونابرت، رغم ان الممارسات المتصلة بهذا المفهوم قديمة جدا وكانت معروفة على الاقل في اليونان القديمة، وغالبا ما يتم النظر الى معاهدة واستفاليا، من خلال إقرارها بالدولة الوطنية وبمبدأ توازن القوى، كاعتراف علني بتفاوت القوة بين الدول الوطنية.

يقضي استخدام مصطلح القوى الكبرى التسليم بالتسلسل الهرمي للقوة في النسق الدولي كعامل مهم لفهم السياسة الخارجية للدول الخارجية، فقد اصبح مفهوم القوى الكبرى مفهوما محوريا في حقل العلاقات الدولية من البدايات الاولى للقرن التاسع عشر، ومع ذلك لا يوجد حتى الان اتفاق على تعريف دقيق لهذا المفهوم، مع ان هناك توجها تقليديا لدى الباحثين في النظر الى القوى الكبرى عبر مقدرات القوة المادية التي تحوزها، لكن مع تنامي تأثير الابعاد غير المادية للقوة كالثقافة والايديولوجيا، وظهور عناصر جديدة للقوة المادية كالتكنولوجيا النووية والتقنية الفضائية، اصبحت مسالة الاتفاق حول مؤشرات القوى الكبرى أمرا أكثر صعوبة.

ولتجاوز هذه الاشكالية، ظهر توجه عام عند ابرز باحثي العلاقات الدولية لدراسة عوامل صعود وأفول القوى الاكثر تأثيرا عبر التاريخ، وانصرف اخرون الى الاهتمام بالقوى الرئيسية الاكثر تاثيرا في النسق الدولي في فترات تاريخية معينة، وهذا في ظل وجود اجماع بين هؤلاء حول النظر الى طبيعة وقواعد الانساق الدولية كانعكاس لإرادات وتفاعلات القوى الكبرى دون غيرها،[2] وهذا يعني ان القدرات بمفردها ليست عاملا حاسما في تحديد مكانة القوى الكبرى، اذ يتطلب الامر اعترافا بقدرات الدولة الكبرى على التأثير الواضح في السياسة العالمية.

[1] حسين بوقارة، **مرجع سابق**، ص ص 166-168.

[2] Jon Rynn, “The Power to Create Wealth: A systems-based theory of the rise and decline of the Great Powers in the 20th century”, **Dissertation for the degree in Political Science**, The City University of New York, 2001, p 01

وعلى هذا الاساس توفر أدبيات العلاقات الدولية معيارين رئيسين لتحديد مكانة القوى الكبرى، يتعلق الاول بوجود اجماع حول استحقاق دولة ما في فترة زمنية معينة لتوصيف القوة الكبرى، وينصرف المعيار الثاني الى توفر تلك الدولة على لائحة من القدرات التي تصل في النهاية بقوتها الوطنية الى بلوغ سقف محدد.[1]

1. المعيار الأول: التوافق حول مكانة القوى الكبرى لحالة معينة

كما سبقت الاشارة، هناك توجه عام لدراسة القوى الكبرى كحالات معينة لتخطي اشكالية تحديد مفهوم القوى الكبرى، وفي هذا السياق، وفي رده عن سؤال ماذا تعني قوة كبرى ؟ كتب **مارتن وايت** Martin Wight : " إنه واحد من المفاهيم المحورية في السياسات الدولية، ان تجيب عنه تاريخيا من خلال جرد القوى الكبرى في وقت معين اسهل من محاولة تعريفها، لان هناك دائما اتفاق واسع حول القوى الكبرى القائمة"،[2] ومن هنا يحدد وايت صنفين من القوى: **قوى مسيطرة** *dominant powers* وهي الدول التي بمقدورها التصميم بكل ثقة على خوض حرب ضد أي تجمع للقوى للاخرى، بينما القوة الكبرى هي تلك التي بمقدورها التصميم بكل ثقة على محاربة أي قوة منفردة اخرى"،[3] ويحدد هذه الاخيرة في الفترة ما بين 1950 و1970 في كل من بريطانيا والولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي والصين وفرنسا، وهي نفسها الدول ذات العضوية الدائمة في مجلس الامن.

وفي سياق مشابه، يستند **والتز** الى الاجماع الحاصل بين مختلف الباحثين في تحديده للقوى الكبرى، ففي عمله الشهير نظرية السياسات الدولية كتب والتز: "تاريخيا، ورغم الصعوبات، يجد المرء اتفاقا عاما حول من هي القوى الكبرى لفترة محددة، احيانا مع بعض الشكوك حول حالات هامشية، جرد القوى الكبرى لعصر معين يماثل تقريبا الصعوبة، او السهولة، في تحديد عدد الشركات الكبرى التي تمارس الاحتكار في قطاع اقتصادي معين، فالمسألة عملية، وبمقدور التفكير السليم الاجابة عنها".[4]

---

[1] **Ibid**, p 02.
[2] Jon Rynn**, Op, Cit**. p. 02.
[3] **Ibid**, p.03.
[4] Kenneth N. Waltz, **Theory of International Politics** (Reading, Mass.: Addison-Wesley, 1979), p. 131

كما يعتبر مفهوم القوى الكبرى مفهوما محوريا في نظرية تحول القوة *Power Transition Theory*، ففي سياق محاولتهما لتفسير اسباب حدوث الحروب الكبرى، تبنى **اورغنسكي وكوغلر** تصورات متعددة حول القوى الكبرى كأطراف لهذه الحروب، وعلى سبيل المثال يصفانها بقولهما: "دول الطليعة قليلة بما فيه الكفاية لتتميز بشكل واضح عن بقية اعضاء النسق الدولي في تلك الابعاد الحاسمة كالساكنة، الناتج الاقتصادي، والقدرة العسكرية، ومنذ زمن بعيد يتفق المختصون في شأن العلاقات الدولية حول هويتها".[1]

في حين يحدد **كوينسي رايت** Quincy Wright مشاركتها في الحروب الكبرى كمعيار لتصنيف اللقوى الكبرى، واستنادا الى دراسته الشاملة للفترة مابين 1600- 1941، خلص رايت في النهاية الى تسمية مجموعة من الدول بلغت قوتها منزلة القوى الكبرى في هذه الفترة التاريخية الطويلة وهي النمسا وبروسيا وروسيا وايطاليا واليابان والولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا.[2]

كخلاصة؛ يتحدد مفهوم القوى الكبرى وفق هذا التوجه بوجود اجماع بين المختصين حول شغل دولة معينة لهذه المكانة خلال زمن محدد، وينبع هذا الاعتراف من حجم التأثير الفعلي لهذه القوى في الشأن الدولي بدون معايير صلبة لقياس مستوى هذا التأثير، فالمسألة تتعلق بالتجربة وبالجانب العملي، وباستعارة فكرة والتز السابقة، فالتفكير السليم وحده يكفي للتعرف على القوى الكبرى وتحديدها، رغم ان الافتقار الى معايير محددة قد قاد الى الاختلاف في تحديد من هي القوى الكبرى عبر التاريخ.

ويعتبر هذا التوجه منطقي الى حد ما، فبالنظر الى تعدد مؤشرات القوة وتطورها المستمر، لا يمكن الاتفاق على معايير ثابتة لتحديد مكانة القوى الكبرى، وستكون هناك معايير اكثر انسجاما مع حالات تاريخية معينة، ومعايير اخرى لمراحل تاريخية اخرى، فالتكنولوجيا النووية مثلا اصبحت تمثل عاملا حاسما في تحديد مكانة القوى الكبرى منذ عام 1945، رغم ان العامل العسكري ظل منذ القديم محط اجماع حول اهميته في تحديد هذه المكانة.

---

[1] A.F.K. Organski, Jacek Kugle, **The War Leadger**, (Chicago: University of Chicago Press 1980), p.42
[2] Jon Rynn**, Op, Cit**. p 03.

2. المعيار الثاني: منزلة القوة الكبرى من منظور القدرات:

يستند هذا المعيار في تحديد مكانة القوى الكبرى الى مجموعة من المؤشرات حول مختلف ابعاد القوة، ويتم تعريف القوى الكبرى من خلال قدراتها الشاملة، وكما كتب **والتز** : " الدول، بما انها في نسق الاعتماد على الذات، عليها ان تستخدم قدراتها الممتزجة بهدف خدمة مصالحها، قدرات الدولة الاقتصادية والعسكرية وغيرها من غير الممكن تبويبها وقياسها بشكل منفصل، لم توضع الدول في المقام الاول لأنها متفوقة في سياق او آخر، تصنيفها يعتمد على محصلتها في كل المسائل التالية: حجم الساكنة والإقليم، وفرة الموارد، القوة العسكرية، الاستقرار السياسي، والكفاءة ".[1]

وفي سياق مشابهه لما ذهب اليه والتز في محددات القوى الكبرى، يرى **مارتن وايت** ان "القدرة التي تخلق قوة كبرى تتألف من عناصر متعددة، مكوناتها الاساسية هي حجم الساكنة، الموقع الاستراتيجي والبعد الجغرافي، والموارد الاقتصادية والإنتاج الصناعي، وتضاف اليها عناصر اقل مادية كالكفاءة الادارية والمالية، التعليم والمهارات التكنولوجية، وأهمها جميعا، التماسك المعنوي".[2]

ويورد **جاك لوفي** ثلاثة خصائص رئيسية تميز القوى الكبرى عن غيرها وهي: "أولا: مستوى عال من القدرات العسكرية تجعلها مكتفية ذاتيا من الناحية الاستراتيجية وقادرة على بسط قوتها بعيدا عن حدودها، ثانيا: تصور واسع للامن، بحيث يتضمن انشغالا بتوازنات القوة الاقليمية و/أو العالمية، وثالثا: تصميم اكبر في تحديد مصالحها و الدفاع عنها مقارنة بالقوى الادنى منها".[3]

وتقدم التصورات السابقة جملة من القدرات التي ينظر اليها كعناصر اساسية لتحديد مكانة القوى الكبرى، وعلى الرغم من اهمية هذه العناصر سواء كانت تمثل مقومات مادية او غير مادية لقوة الدولة الشاملة، إلا ان المشكلة الرئيسية تكمن في افتقاد هذه التعريفات

[1] Kenneth Waltz, **Theory of International Politics**, Op, Cit. p.131
[2] Martin Wight, Op, Cit, p 26. 1978
[3] Christopher Layne, "The Unipolar Illusion: Why New Great Powers Will Rise", **International Security,** Vol. 17, No. 4 (Spring, 1993), p 09.

لتبرير دوافع انتقاء هذه العناصر، أو حول تحديد اولوية عنصر على حساب اخر ومقدار المساهمة النسبية لأي منها في تحديد مكانة القوى الكبرى، حيث تظل المشكلة قائمة حتى الان بخصوص ايجاد معيار شامل لقياس قوة الدول يجمع كل مظاهر القوة ويراعي اولوية مؤشراتها على النحو الذي سيتم الوقوف عليه في المطلب التالي.

ورغم هذه الاشكالية يمكن القول في النهاية أن منزلة القوى الكبرى تتحدد أساسا بامتلاك الدولة لقدرات عسكرية كبيرة تمكنها من خوض حروب كبرى، وبمقومات اقتصادية تضعها في موقف مستقل نسبيا عن التأثير الخارجي، كما تتحدد ايضا بثقلها السياسي في توجيه السياسة الدولية، وباظهارها لتصميم شامل على استخدام تلك القدرات لخدمة مصالحها، كما ان هناك توجه حديث لإضافة العامل الأيديولوجي- الثقافي الى محددات هذه المكانة.

III. تمييز مفهوم القوى الكبرى عن المفاهيم ذات الصلة:

يقصد بالمفاهيم ذات الصلة بالقوى الكبرى؛ دلالات المصطلحات التي تستخدم بمعناها العام للاشارة الى الافضلية التي تحوزها دول معينة في النظام الدولي القائم، وهو ما يجعل منها في غالب الاحيان مفاهيم مترادفة، ويعتبر استخدام المفاهيم بهذا النحو عملا غير مقبول من الناحية الاكاديمية بالنظر الى الاختلاف في المعنى الخاص لكل مفهوم، وهو ما يستدعي ابراز جوانب الاختلاف في مضامين هذه المفاهيم المتشابهة.

1. القوى العظمى: *Super powers*

استخدم هذا المصطلح لأول مرة عام 1944 من قبل الباحث الامريكي **وليام فوكس** *(William T. R. Fox)* في اشارة منه الى المكانة العالمية التي تشغلها كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي وبريطانيا، مع ان المصطلح دخل قاموس اللغة الانجليزية خلال عشرينيات القرن الماضي،[1] وانتشر استخدامه بشكل واسع خلال فترة الحرب الباردة للإشارة

[1] Kim Richard Nossal**. Lonely Superpower or Unapologetic Hyperpower? Analyzing American Power in the post–Cold War Era.** Biennial meeting, South African Political Studies Association, 29 June-2 July 1999.

الى وضع الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي دون غيرهما، وهذا كنتيجة منطقية لتلاشي الامبراطورية البريطانية بعد نهاية الحرب العالمية الثانية بحصول مستعمراتها السابقة في آسيا وإفريقيا على استقلالها، وبعد نهاية الحرب الباردة اقتصر استخدام هذا المصطلح للإشارة الى وضع الولايات المتحدة كقوة عظمى وحيدة. *"lonely superpower,"*

ومن الواضح ان ظهور هذا المصطلح جاء كنتيجة منطقية ايضا لتميز عدد محدود من الدول بمكانة غير مسبوقة في النظام الدولي بمفهومه الحالي، فأثناء الحرب الباردة بلغ مستوى القوة النسبية لدى الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي حدا فريدا مقارنة بالمستوى الذي بلغته القوى الكبرى السابقة في اوربا، ومن ثم جاء هذا المفهوم للإشارة الى تلك القوى التي تفصلها فجوة هامة من حيث امتلاك مقومات القوة الرئيسية عن القوى الكبرى الاخرى في النسق القائم.

ومن خلال تمتعها بمستوى عال من تركيز القوة، تنفرد القوى العظمى بقدرتها الكبيرة على التأثير في السياسة العالمية لفترات زمنية طويلة نسبيا، واستنادا الى قوتها الفريدة هذه، تضطلع القوى العظمى بفرض قواعد سلوك على المستويين الاقليمي والدولي، وتوصف احيانا بالقوى المسيطرة لهذا السبب، كما انها تلجأ غالبا الى تأسيس منظومة سياسية او امنية او اقتصادية تشمل عددا مهما من الدول يتخطى نطاقها الاقليمي، وهي تتميز عن مفهوم القوى الكبرى من هذا الجانب ايضا، لان هذه الاخيرة غالبا ما تتمتع بأفضلية القوة النسبية على المستوى الاقليمي فقط، وباستعارة تشخيص **غريفيثس و اوكلاغان** Martin Griffiths & Terry O'Callaghan:

> "القوة العظمى هي دولة تؤدي دور قيادة حاسم في النظام العالمي، وتتمكن من كسب ولاء دول أخرى. بإمكان القوة العظمى أن تفرض، في إطار دائرة نفوذها، إرادتها السياسية على الدول الأصغر وتبقى بعيدة عن المساءلةنسبياً ، وهي لا تملك فقط القدرة على إرسال قوة عسكرية فاعلة إلى مسافات بعيدة عن أراضيها، ولكنها تملكأيضاً موارد عسكرية هائلة تحت تصرفها،وأخيراً ، قد يقول المرء إن القوة

العظمى تملك واجبات خاصة متعلقة بالحفاظ على النظام الدولي، وتتمتع بوضعية مميزة في المنتديات الدولية كما في الأمم المتحدة"[1].

ومع انه لا يوجد تعريف متفق عليه حول مفهوم القوى العظمى، الا ان هناك اتفاق على خاصيتها الاساسية كقوة كبرى اكثر قوة، وعلى سبيل المثال يعرف الباحث الكندي **كيم نوسال** Kim Richard Nossal بقوله "...استخدم هذا المصطلح للإشارة الى الجماعة السياسية التي تحتل مساحة قارية كبيرة، لها ساكنة ضخمة (على الاقل نسبة الى غيرها من القوى العظمى)، قوة اقتصادية هائلة، تشمل الامدادات المحلية من الغذاء والموارد الطبيعية، وتتمتع بمستوى عال من الاستقلالية، والاهم من كل ذلك، لها قدرات نووية متطورة (تعرف حاليا في سياق القدرة على الضربة الثانية)".[2]

ويفسر **غريفيثس** و **أوكلاغان** الاختلاف بين مفهومي القوى العظمى والقوى الكبرى بقولهما:

"يقول بعض الباحثين إن المصطلح لا يضيف شيئاً مهماً إلى مصطلح قوة كبرى الأقدم بكثير،واستباقاً لهذا الانتقاد، قال فوكس بوجود فرق نوعي بين القوى العظمى في حقبة ما بعد 1945 والقوى الكبرى الأوروبية في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، كفرنسا وإسبانيا وبريطانيا، فالقوى الكبرى كانت من ناحية أصغر بكثير وقامت بنشاطاتها على مسافات قريبة الواحدة من الأخرى، وحتى لو كانت هذه الدول من اللاعبين الدوليين المهمين، إلا أنها لم تبلغ يوماً المدى العالمي والتأثير الذي بلغته الولايات المتحدة ومعها الاتحاد السوفياتي، واليوم، وبعد انهيار الاتحاد السوفياتي، يبدو أن القوة العظمى الوحيدة في المستقبل المنظور ستظل الولايات المتحدة."[3]

من هذا المنطلق يمكن القول ان وصف القوى العظمى يطلق اساسا على فئة محددة من الدول، تجاوزت مقومات القوة لديها حدا معينا، ومن ثم اصبحت تفصلها مسافة معتبرة عن القوى الكبرى في النسق الدولي، وبفعل قوتها التي لا تضارع، تؤدي القوى العظمى دورا

[1] مارتن غريفيثس، تيري اوكلاهان (مترجما)، **المفاهيم الاساسية في العلاقات الدولية**، (مركز الخليج للابحاث، 2008)، ص 334.
[2] Kim Richard Nossal**. Op, Cit.**
[3] مارتن غريفيثس، تيري اوكلاهان، **مرجع سابق**، ص 334.

هامـا فـي توجيـه السياسـة العالميـة ككـل، وبتعبيـر ايـان بريمـر، القـوة العظمـى هـي الدولـة التـي يمكـن أن تمـارس مـا يكفـي مـن القـوة العسـكرية والسياسـية والاقتصـادية لجعـل الـدول الاخـرى فـي مختلف مناطق العالم تتخذ افعالا هامة لم تكن ستتخذها.

خريطة رقم01: القوى العظمى الثلاث عام 1945 حسب وليام فوكس

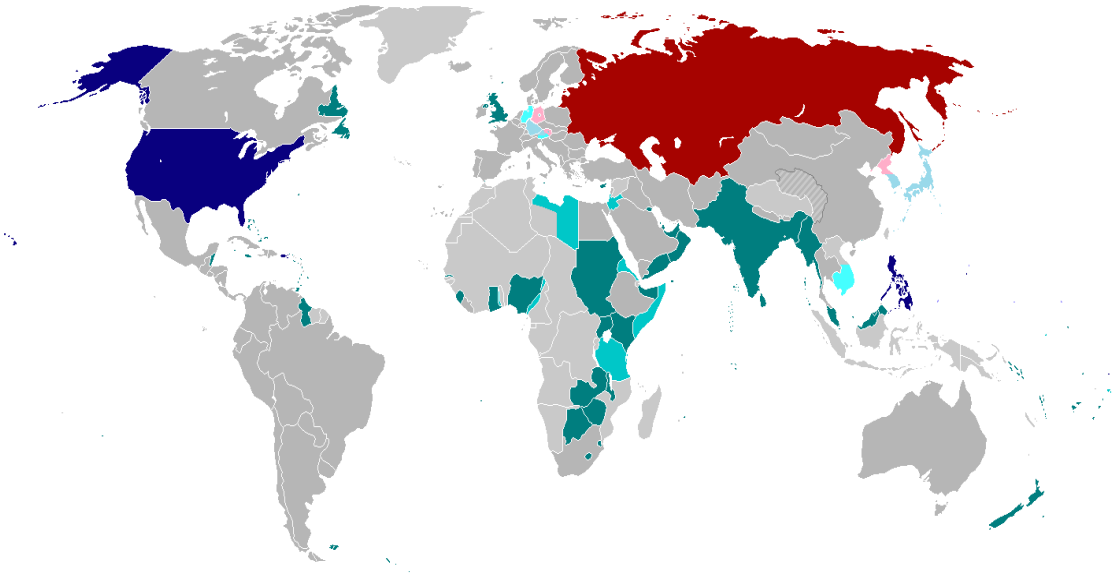

المصدر: William T. R Fox, **The Super-Powers: The United States, Britain, And The Soviet Union- Their Responsibility For Peace** (N. Y: Harcourt, Brace And Company, 1944), p. 57.

2. القوى الرئيسية: *Major powers*

لا يوجـد تعريـف واضـح لمفهـوم القـوى الرئيسـية رغـم الاسـتخدام الشـائع لهـذا المصـطلح فـي ادبيـات العلاقـات الدوليـة، وقـد يعـود السـبب فـي ذلـك الـى اقتـران المصـطلح بقـوى دوليـة تمـارس تـأثيرا هامـا فـي الشـؤون العالميـة، وباسـتعارة فكـرة والتـز، فـنحن نعـرف القـوى الرئيسـية عنـد مشـاهدة إحـداها،[1] رغـم ان عـددا مـن البـاحثين حـاولوا فيمـا بعـد تحديـد منزلـة القـوى الرئيسـية ومستوى قدراتها الاقتصادية والعسكرية.

[1] Kenneth N. Waltz, **Theory of international politics**, Op, Cit. p. 131.

ويعتبر الباحث الامريكي **جاك لوفي** Jack S. Levy من اشهر المهتمين بتحليل السياسة الخارجية ودراسات الحرب والسلام، ويظل تعريفه للقوى الرئيسية (1983) مرجعا مهما للباحثين في هذا المجال، فالقوة الرئيسية حسبه هي تلك الدولة التي" لسياستها الخارجية أجندة شاملة، مجال واسع من الاهتمامات الدولية، قدرة على اظهار قوتها على الصعيد العالمي، ومعترف لها بذلك"،[1] ويمكن من خلال هذا التعريف استخلاص الخصائص التالية للقوى الرئيسية:

1. حيازة قدرات كبيرة تمكنها من تحقيق اهدافها ومن التأثير في علاقات الدول الاخرى.
2. توظيف تلك القدرات لتحقيق الاهداف الشاملة وغير العادية لسياستها الخارجية فيما وراء محيطها المباشر.
3. العمل على التأثير في سياق الشؤون الدولية بشكل مستقل نسبيا عن تأثير القوى الرئيسية الاخرى.[2]

من الواضح حسب هذه الخصائص التعريفية التداخل الواضح بين مفهومي القوى الكبرى والقوى الرئيسية، لدرجة استخدامهما بشكل مترادف عند الكثير من الباحثين، لكن مفهوم القوى الرئيسية كمفهوم حديث نسبيا استخدم في الاساس للإشارة الى دلالات تختلف عن تلك التي التصقت بمفهوم القوى الكبرى الذي ارتبط بسياق تاريخي معين، ومنذ نهاية الحرب الباردة يتم في غالب الاحيان استخدام مصطلح القوى الرئيسية للإشارة الى القوى الفاعلة في النسق الدولي الحالي، كاليابان وألمانيا والهند احيانا الى جانب القوى الخمس الكبرى المنتصرة في الحرب العالمية الثانية، رغم ان بعض ابعاد القوى الكبرى لا تنطبق على حالة بعضها حاليا، كالسلاح النووي بالنسبة لليابان وألمانيا،[3] او العضوية الدائمة في مجلس الامن بالنسبة للدول الثلاث.

---

[1] Renato Corbetta, *et al*, **So Who Gets into the Club? The Attribution of Major Power Status in International Politics,** Paper prepared for the International Political Science Association Conference, Santiago Chile, July 2009, p 05.

[2] Renato Corbetta, *et al*, **Op, Cit**. p. 21.

[3] Vesna Danilovic, **When the Stakes Are High: Deterrence and Conflict among Major Powers**, The University of Michigan Press, 2002, p 46.

3. القوة المفرطة *Hyperpower*

رغم ان مصطلح القوة العظمى استمر استخدامه في فترة ما بعد نهاية الحرب الباردة من قبل البعض للإشارة الى وضع الولايات المتحدة، إلا ان ارتباطه بتوصيف ذلك المستوى من القوة التي بلغتها كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي خلال تلك الفترة جعلته حسب تصور البعض الاخر مصطلحا قاصرا عن توصيف مكانة الولايات المتحدة بعد نهاية الحرب الباردة، وهذا بالنظر الى الهوة الشاسعة التي اضحت تفصل قوة الولايات المتحدة عن القوى الاخرى في النسق الدولي، فقد عزز انهيار الاتحاد السوفياتي من عمق الفجوة التي كانت موجودة منذ سنوات الثمانينيات بين الولايات المتحدة وغيرها.

من هذا المنطلق ظهرت الحاجة الى مفهوم جديد للإشارة الى موقع الولايات المتحدة في اعلى هرم القوة العالمي، واستخدم مفهوم القوة المفرطة لاول مرة عام 1998 بشكل غير مقصود من قبل وزير الخارجية الفرنسي الاسبق **هوبيرت فيدرين** (Hubert Védrine) في سياق انتقاده للأحادية الأمريكية مصرحا حينها بأن بلاده "لا يمكن ان تقبل بعالم سياسي احادي القطب، ولا بعالم ثقافي احادي النمط، ولا بتفرد قوة مفرطة واحدة".[1]

وعلى الرغم من الجدل الذي يثيره وصف الولايات المتحدة كقوة مفرطة في اوساط الباحثين،• إلا ان الفكرة الرئيسية لهذا المفهوم مستوحاة أساسا من وجود قوة مسيطرة او في وضع قريب من السيطرة في كل المجالات، فالقوة المفرطة لا تحوز فقط على "تفوق صريح في المجالات الاقتصادية والسياسية والعسكرية فحسب، بل ايضا في السيطرة على التصورات، المواقف، اللغة، وأنماط المعيشة"،[2] ومن الواضح ان التحليل اللغوي لهذا المصطلح يدل على هذا المعنى، فعبارة *Hyper* تعني فوق او أعلى، أي ان المعنى المقصود هو قوة فائقة أو غير مألوفة.[3]

---

[1] Amy Chua, **Day of empire: how hyperpowers rise to global dominance and why they fall**, Doubleday Broadway Publishing Group**, 2007,** p. xix.

• يعد صامويل هنتنغتون من ابرز معارضي هذا المفهوم، مع انه يقر في نفس الوقت بأولية الولايات المتحدة اقتصاديا وسياسيا وعسكريا وحتى ثقافيا، إلا انه يرفض وصف نظام ما بعد نهاية الحرب الباردة بنظام احادي القطب، ويعتقد انه نظام احادي-متعدد الاقطاب *uni-multipolar system* حيث ينظر الى الولايات المتحدة كقوة عظمى بدلا من قوة مفرطة.

[2] Amy Chua, **Op, Cit**. p xix

[3] Kim Richard Nossal, **Op, Cit.** p xix

وتعد الولايات المتحدة القوة الوحيدة المعنية بهذا الوصف في النظام الدولي الحديث، وفي حالات عديدة يستخدم الباحثون مصطلح **المهيمن** *Hegemon* للإشارة الى نفس المعنى تقريبا، وعلى سبيل المثال، تستخدم الباحثة الامريكية أيمي تشوا Amy Chua •• في عملها الشهير "يوم من الامبراطورية" مصطلح القوة المفرطة للإشارة الى القوى المهيمنة المعروفة عبر التاريخ، مثل مملكة التانغ والامبراطوريات الفارسية والرومانية والمغولية رغم اقتصار سيطرتها على جزء من نظامها الدولي بخلاف وضع الولايات المتحدة خلال الفترة التي تلت نهاية الحرب الباردة.

كخلاصة، يمكن التاكيد في نهاية استعراض دلالات المفاهيم السابقة على التمايز في المعنى الخاص لكل منها، وهذا التمايز يمكن رصده من خلال استحضار اعتبارين اساسيين، يتعلق الاول باستخدام كل مصطلح للتعبير عن انماط معينة من علاقات القوة التي سادت في سياق تاريخي معين، ويرتبط الثاني بالاعتبارات الايديولوجية والفكرية والمنهجية التي تقف وراء استخدام مصطلح دون اخر من قبل باحثي العلاقات الدولية للاشارة الى مضامين متشابهة احيانا.

فمصطلح القوى الكبرى، وهو الاقدم، ارتبط أساسا بالاشارة الى القوى الفاعلة في السياسة الاوروبية والعالمية خلال القرن التاسع عشر والنصف الاول من القرن العشرين، وهي القوى التقليدية التي كانت تمسك بزمام القرار السياسي في اوربا والعالم بحكم قوتها الاقتصادية والعسكرية اساسا، هذه القوى كانت متقاربة نسبيا من حيث مستويات القوة، واحتاجت في غالب الاحيان الى الدخول في تحالفات عسكرية وسياسية للحفاظ على توازن القوى القائم بينها ولحماية مصالحها.

ونتيجة للآثار السياسية والاقتصادية والعسكرية المترتبة عن الحرب العالمية الثانية، والتي كان من اهم نتائجها افول اهم الامبراطوريات التقليدية ورجحان ميزان القوة بشكل حاد نحو الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي، ظهرت الحاجة الى توصيف جديد للاشارة الى الوضع الجديد الذي اصبحت تشغله هاتين الدولتين، خصوصا وان ترتيبات ما بعد الحرب

•• امريكية من اصل صيني، استاذة القانون بجامعة يال.

ساهمت في تعميق الهوة التي تفصل الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي عن الدول الاخرى سياسيا وتكنولوجيا وعسكريا، ومن ثم جاء مفهوم القوى العظمى كتعبير عن تلك الحالة غير المسبوقة التي كانت ميزتها الاساسية التركيز الشديد للقوة والنفوذ الواسع في يد تلك الدولتين، والهوة السحيقة التي تفصل قوتيهما عن قوى الدول الاخرى، وتم استخدام مفهوم القوى الكبرى للاشارة الى قوى الدرجة الثانية.

وبعد نهاية الحرب الباردة وانفراد الولايات المتحدة بقيادة النظام الدولي، جاء مفهوم القوة المفرطة للاشارة الى أولية الولايات المتحدة وتفردها بالقرار العالمي، رغم ان هذا المفهوم لا يحظى بالاجماع في اوساط باحثي العلاقات الدولية، حيث يفضل اغلب هؤلاء استخدام مصطلح القوة العظمى الوحيدة، وبالمقابل تم استخدام مصطلحي القوى الكبرى والقوى الرئيسية للاشارة الى قوى الصف الثاني وهي الدول التي تشهد حضورا اقتصاديا وسياسيا متناميا بعد نهاية الحرب الباردة.

وكنتيجة لارتباط مفهوم القوى الكبرى بالدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الامن وبامتلاك السلاح النووي، فقد شاع استخدام مصطلح القوى الرئيسية للاشارة الى الدول الفاعلة على الساحة العالمية، ويضم هذا التصور الى جانب القوى الخمس السابقة، تلك الدول التي تحوز امكانات اقتصادية وتكنولوجية عالية لكن بدون امكانات عسكرية موازية كألمانيا واليابان"القوى المدنية"، وهي الدول التي تحوز على مقومات كبيرة تتخطى في جوانب مهمة تلك التي تحوزها بعض القوى الكبرى التقليدية، ويتم استخدام مفهوم القوى الرئيسية على هذا الاساس لتخطي هذا الاشكال.

غير ان الاعتبارات الفكرية والمنهجية ظلت عاملا مهما خلف استخدام مفهوم دون آخر، فعلى سبيل المثال يميل الواقعيون بشكل عام الى استخدام مفهوم القوى الكبرى بما في ذلك عند الحديث عن قوى النظام الدولي الحالي، ويعود سبب ذلك الى نظرتهم التقليدية للقوة العسكرية كعامل حاسم في تحديد قوة الدولة من جهة، والى تراجع مكانة الولايات المتحدة بفعل حربي العراق وافغانستان وازمتها الاقتصادية من جهة اخرى، حيث تلاشت فجوة القوة

التي كانت تفصلها عن القوى الاخرى باستثناء عنصرها العسكري،[1] وهو ما يؤشر على نظام متعدد الاقطاب قيد التشكل.

وبالمقابل يميل ذوو الخلفية اللبرالية والبنائية لاستخدام مفهومي القوى الرئيسية والقوى العالمية للاشارة الى نفس المعنى تقريبا، ولا يولي هؤلاء اهتماما بأولوية القوة العسكرية او العضوية الدائمة في مجلس الامن كما يستخدم خصومهم الواقعيون مفهوم القوى الكبرى، غير انهم يولون بالمقابل اهتماما كبيرا بالجانب الايديولوجي والثقافي اضافة الى العنصر الاقتصادي، ويتم على هذا الاساس استخدام مفهومي القوى العالمية والقوى الرئيسية لتغطية مجال اوسع من الدول تشهد تناميا متزايدا في تاثيرها الاقتصادي بالدرجة الاولى.

المطلب الثاني: القوى الكبرى في القرن الـ21: الاصول المحددة واشكاليات التشخيص:

قد ظل السؤال مالذي يخلق قوة كبرى؟ يستقطب اهتمام الباحثين والسياسيين منذ زمن طويل، وتزخر ادبيات العلاقات الدولية بدراسات كثيرة سعت للكشف عن العناصر المسؤولة عن تحديد هذه المكانة، وكنتيجة لغياب التوافق حول هذه العناصر تصطدم محاولة تصنيف القوى التاريخية بالتباين الحاصل بين مختلف الباحثين، مثلما هو الحال مع الامبراطورية العثمانية في الفترة ما بين 1500-1750، أو اليابان في الوقت الحالي، وهو الخلاف الذي يعود جزء منه الى الطرق الاساليب المنهجية المعتمدة في قياس قوة الدول وفي التعاطي مع مكونات القوة ومظاهرها.

I. الاصول المادية وغير المادية لمنزلة القوة الكبرى:

من الناحية التاريخية، تظل النظرة الى القوة العسكرية كمكون حاسم في تحديد مكانة القوة الكبرى محل اتفاق أغلب الباحثين حتى يومنا هذا، غير ان تشعب مكونات هذه القوة

[1] ارتيوم لوكين، **روسيا وتوازن القوة في منطقة شمال شرق اسيا** (مترجما)، سلسلة دراسات عالمية، العدد 118 (مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2014)، ص 08.

كنتاج للتطور العلمي والتكنولوجي قد قاد الى خلاف اخر حول اولوية كل عنصر، ففي الوقت الذي ينظر فيه بول كيندي الى القوة البحرية كمكون رئيسي لقوة الدولة العسكرية، يشدد جون ميرشايمر على محورية القوة البرية باعتبارها عاملا حاسما حتى في العصر النووي، وفي المقابل يمنح جيريمي بلاك وجوزيف ناي الاولوية الى الثقافة الاستراتيجية والايديولوجيا كعوامل رئيسية لبلوغ مكانة القوة الكبرى والمحافظة عليها.[1]

منطقيا، ينصرف التفكير السليم عند الحديث عن القوة الكبرى الى امتلاك الدولة لمجموعة من العناصر والمقومات التي تؤهلها لبلوغ هذه المنزلة، ومنذ ثمانينيات القرن الماضي على الاقل، بدا اهتمام الباحثين بالمكونات غير المادية او المعنوية للقوة جنبا الى جنب مع المكونات المادية التقليدية التي تميز القوى الكبرى، وعبر مراعاة التحول المستمر في بنيات هذه القوى، يتم في الغالب النظر الى هذه الاصول سواء كانت مادية او غير مادية من خلال متغير الثبات، وكما اشار مورغنثو في سياق مايسميه بـ **عناصر القوة الوطنية** "ينبغي التفريق بين مجموعتين من العناصر؛ تلك التي تتميز بثبات نسبي، وتلك الخاضعة لتغير مستمر"،[2] وعلى هذا الاساس، سنتناول سمات القوى الكبرى عبر تشكيلة من اربعة عناصر استنادا الى متغيري الطبيعة و الثبات او عدم القابلية للتغيير:

1. الاصول المادية للقوة الكبرى :

في دراستهما الرائدة حول موقع الهند في صف القوى الرئيسية، اشار **ت. ف. بول** و **باليديف ناير** Thazha Varkey Paul & Baldev Raj Nayar الى الطبيعة المتحولة لمقدرات القوة عبر الزمن، ورغم تأكيدهما على مصادر القوة الصلبة باعتبارها العناصر الاكثر اهمية في السياسة العالمية عبر التاريخ، إلا انهما يشددان على ان الاهمية التي تكتسيها عناصرها تختلف من عصر لآخر، فالقوة البحرية اليوم مثلا لم تعد بمستوى الاهمية التي كانت عليها قبل القرن العشرين كنتيجة لظهور القوة الجوية، بينما احتفظ الموقع

[1] Ziaul Haque Sheikh, "Reviewing the Great Power Attributes and the Status of the Ottoman Turkey and the Mughal India as Great Powers", European Journal of Economic and Political Studies, 8 (2015), p62

[2] Ibid, p 63

الجغرافي بنفس الاهمية تقريبا، ولهذا السبب يُنظر الى الخصائص المادية هي الاخرى عبر مستويين رئيسيين:

1.1. القوة الكبرى من منظور العوامل المادية الثابتة:

يشار هنا في الغالب الى تلك المزايا والخصائص المادية الثابتة التي يتعين ان تمتلكها اي قوة كبرى، وبدون هذه المقومات لا يمكن تصور قيام قوة كبرى، وهي العناصر التي ظلت ثابتة من حيث طبيعتها واهميتها في تحديد منزلة القوة الكبرى منذ البدايات الاولى للنسق الدولي الحديث، وتتمثل هذه الخصائص والمزايا في العناصر الاربعة التالية: المكانة الجغرافية، القدرات الاقتصادية، القدرات العسكرية، وحجم الساكنة.

1.1.1. العوامل الجغرافية:

ينظر الى العوامل الجغرافية كشساعة الاقليم والموقع الاستراتيجي المتميز باعتبارها السمات المادية الاهم من حيث ثبات تأثيرهما من جهة، ولدورهما المحوري في بلوغ منزلة القوة الكبرى والحفاظ عليها من جهة ثانية، فعلى سبيل المثال، تحتاج الاصول المادية الاخرى الى الرقعة الجغرافية من اجل تطعيمها المستمر،[1] سواء من خلال توفير القواعد للجيش، او عبر توفير الاراضي الواسعة للإنتاج الزراعي ولاستيعاب حجم كبير من الساكنة ومصادر طبيعية أكبر، ولهذا السبب ظل السعي من اجل الاستيلاء على اقاليم جديدة هدفا مألوفا من لمختلف الحروب عبر التاريخ، وليس من المصادفة ان اقوى دولتين في الحرب الباردة هما اكبر الدول حجما،[2] وينطبق الشيء ذاته على الامبراطوريات الاستعمارية القديمة، كما يعود جزء من القلق بشأن صعود الصين الى حجمها الكبير ايضا.

كما يعد الموقع الاقليمي الاستراتيجي مسألة حيوية لأمن الدولة، سواء من خلال تأديته لدور مؤثر في اعاقة تهديد الخصوم من الخارج، كحال الدول المحصنة طبيعيا من خلال حيز بحري فاصل (بريطانيا مثلا)، او من خلال حواجز تضاريسية او مناخية صعبة (روسيا مثلا)، حيث يعزوا اغلب المؤرخين اخفاق نابليون في الاستيلاء على الدولتين في

[1] Ziaul Haque Sheikh**, Op, Cit.** p 63.
[2] اسماعيل صبري مقلد، **العلاقات السياسية الدولية: دراسة في الاصول والنظريات**،(القاهرة: المكتبة الاكاديمية، 1991)، ص 175.

القرن التاسع عشر الى هذه العوامل،كما يعتبر موقع الدولة المتحكم في الطرق البرية او البحرية الكبرى عاملا مهما في التاثير على السياسة الدولية ايضا.[1]

2.1.1. القدرة الاقتصادية:

تمثل القدرة الاقتصادية عاملا ماديا مهما، وتعد الى جانب الجغرافيا مرتكزات ثابتة لا غنى عنها لتحديد منزلة القوة الكبرى، يذهب عدد من المفكرين المحدثين الى التركيز على الاساس الاقتصادي للقوة العسكرية، وقد لاحظ عالم الاقتصاد السياسي الكندي **جاكوب فينر** Jacob Viner أن هناك "ثمة تطابق بعيد المدى بين الثروة والقوة"،[2] لان اقتصاد الدول الغنية يمكنها من تحمل اعباء اضافية في سياق بناء قوتها العسكرية، رغم ان هذه الفكرة لا تخلو من الاستثناءات ايضا.

ويتمثل الاساس في قياس القدرة الاقتصادية في معرفة قدرة الدول وحكامها على ترجمة المكونات الاقتصادية الكامنة الى قدرات عسكرية، ويتم في الغالب تقدير هذه القدرات من خلال مؤشرات النمو النسبي وحجم الناتج المحلي الاجمالي *(GDP)*،[3] ولتخطي مشكلة غياب مثل هذه المعطيات الدقيقة عن القوى الكبرى قبل القرن التاسع عشر، يعتمد الباحثون معيار مركب لقياس مستوى التصنيع استنادا الى حجم انتاج الدول للحديد والصلب واستهلاكها للطاقة[4].

3.1.1. القوات المسلحة:•

تمثل القوات المسلحة ميزة مادية ثابتة للقوة الكبرى، وقد ظلت منذ زمن العنصر الاهم في تحديد مكانة الدول والامبراطوريات، وعلى الرغم من التحول الهائل الذي مس مختلف جوانب مكونات العمل العسكري تقنيا واستراتيجيا، مازال يُ نظر الى القوة البرية

---

[1] **نفسه**، ص 176.
[2] جون ميرشايمر، **مرجع سابق**، ص 59.
[3] **نفسه**، ص 68.
[4] **نفسه**، ص 84.

• القوات المسلحة army forces في الادبيات الانجلوسكسونية تشير اساسا الى القوة البرية، بخلاف دلالة مقابلها اللفظي في اللغة العربية الذي يشمل كل فئات القوة المسلحة البرية والبحرية والجوية.

باعتبارها المكون العسكري الاهم مقارنة بالقوى الجوية والبحرية والنووية، وكما كتب ميرشايمر:

> " تعتمد القوة العسكرية للدولة بالدرجة الاولى على حجم جيشها وقواتها الجوية والبحرية المساندة للجيش وشدتها، وحتى في العالم النووي لاتزال الجيوش تمثل المقوم الرئيس للقوة العسكرية، فالقوات البحرية المستقلة والقوات الجوية الاستراتيجية غير مؤهلة لغزو الاراضي ولا تستطيع في ذاتها ان تجبر الدول الاخرى على تقديم تنازلات اقليمية، صحيح ان هذه القوات تسهم بالتأكيد في الحملة العسكرية الناجحة، لكن حروب القوى (الكبرى) تحسم بالدرجة الاولى على الارض، ولذلك تكون الدول الاقوى هي تلك التي تمتلك قوات برية اقوى"[1].

وتعتبر فكرة ميرشايمر المستندة اساسا الى اولية القوة البرية تصورا مقبولا الى حد كبير، لان هذا الصنف من القوة العسكرية هو الاكثر ثباتا من العناصر الاخرى، وهو العنصر التقليدي الذي استندت اليه الامبراطوريات والقوى الكبرى في بلوغ مكانتها على مر التاريخ، وحتى في ظل التحول المرجح حدوثه مع تطور استخدام الطائرات بدون طيار، يعتقد اغلب الباحثين باستمرارية احتفاظ القوة البرية بهذه المكانة المحورية.[2]

4.1.1. حجم الساكنة:

ينظر الى الحجم الكبير من السكان كمتغير اساسي في تحديد منزلة القوة الكبرى وكخاصية اساسية لها في نفس الوقت، وذلك لأن القوى الكبرى تحتاج الى جيوش كبيرة لا يمكن حشدها الا في الدول كثيرة السكان، ويفسر هذا الى حد ما تلاشي فرص هولندا والسويد في القرنين الـ16 و الـ 17 في بلوغ منزلة القوى الكبرى،[3] كما يترتب على عدد السكان نتائج اقتصادية مهمة، لان عدد السكان الكبير بمقدوره ان ينتج ثروة اكبر،[4] وتعد الثروة وعدد السكان اصولا سوسيو-اقتصادية للقوة الكبرى، ومكونا محوريا لقوتها الكامنة.

---

[1] جون ميرشايمر، **مرجع سابق**، ص 68

[2] Ziaul Haque Sheikh, **Op, Cit**. p 64.

[3] فريد زكريا، **من الثروة الى القوة: الجذور الفريدة لدور امريكا العالمي**، مترجما (القاهرة: مركز الاهرام للترجمة والنشر، 1999)، ص.10.

[4] جون ميرشايمر، **مرجع سابق**، ص 76.

2.1. القوة الكبرى من منظور العوامل المادية غير الثابتة:

يقصد بالعوامل المادية غير الثابتة المكونات الصلبة القابلة للتغير، وتعتبر هذه العناصر سمات اساسية للقوة الكبرى وشروطا ضرورية لبلوغ منزلة القوى الكبرى والحفاظ عليها، لكنها في حالة تغير وتحول دائم لمواكبة الزمن، وترتبط هذه العناصر بالقوة العسكرية أساسا وتشمل القوة البحرية، القوة الجوية الاستراتيجية، القوة النووية، وتكنولوجيات الاتصال والمعلوماتية.[1]

وينظر الى المكونات السابقة كعناصر مكملة، لأنها تساعد القوات البرية في الاستيلاء على الاراضي التي ترغب فيها القوى الكبرى في السيطرة عليها، او لإسقاط الانظمة الحاكمة المعادية، وهي ايضا قابلة للتغيير، لان طبيعة هذه الخصائص السمات متغيرة ومتحولة باستمرار، فعلى سبيل المثال، اضحت الاسلحة النووية المظهر العسكري الابرز لقوى الكبرى في عالم اليوم، لكنها لم تكن موجودة من قبل، الحرب الالكترونية *Cyber war* والسعي لتثبيت الهيمنة على الفضاء *space hegemony* مجال ضروري للقوى الكبرى الحالية لامتلك القوة الساحقة في تكنولوجيا المعلوماتية، ولم تكن من قبل، لذلك، هذه السمات يمكن تسميتها سمات مادية متغيرة.[2]

وبالنسبة للواقعيين، تشكل هذه العناصر السابقة الدعائم الاساسية لتحديد مكانة الدول في سلم القوة العالمي، والسمة الاساسية لهذه العناصر هي القابلية للقياس، غير انهم يؤكدون في نفس الوقت على دور السياسة الاستراتيجية لتحويل المقومات المادية الى شكل القوة الضروري لخدمة مصالح الدول في الخارج،• وكما كتب فريد زكريا "يستطيع البلد بما لديه من ثروة كبرى ان يبني الة عسكرية ودبلوماسية قادرة على تحقيق اهدافه في الخارج...هذه الاهداف...اتجهت كلها نحو التوسع مع نمو الموارد".[3]

---

[1] Ziaul Haque Sheikh, **Op, Cit**. p 65.

[2] Ziaul Haque Sheikh, **Op, Cit.** p 65.

• يتم التمييز هنا بين الثروة العامة والثروة القابلة للتعبئة *Mobilizable wealth* وتعنى الاخيرة مقدار الثروة القابلة للانفاق على القطاع العسكري وهي الاهم هنا.

[3] فريد زكريا، **مرجع سابق**، ص 11.

2. الاصول غير المادية للقوى الكبرى:

يقصد بالأصول غير المادية المقومات والعناصر غير الملموسة الضرورية لبناء قوة كبرى، وتضم هذه الاصول تشكيلة واسعة من العوامل السياسية والدبلوماسية والثقافية، وتضاف هذه العوامل الى الاسس المادية السابقة لنيل الاعتراف بالقوة الكبرى من قبل الآخرين، كما تؤدي دورا مهما في توسيع دائرة نفوذها وتعزيزها سلطاتها الادارية اقليميا ودوليا، وتنقسم بدورها الى عوامل ثابتة وأخرى غير ثابتة.

1.2. القوة الكبرى من منظور العوامل غير المادية الثابتة:

يقصد بها العناصر والسمات غير المادية وغير القابلة للتغيير الضرورية لبناء قوة كبرى، وتتعلق اساسا بتلك المهارات والقدرات الفكرية والابداعية، وبالنشاط الدبلوماسي الكثيف، وكذا بتمتع الدول بشكل من اشكال السيطرة في علاقاتها مع الوحدات الاخرى اقليميا او دوليا.

1.1.2. القوة الفكرية والدبلوماسية:

يقصد بالقوة الفكرية قدرات الابتكار والإبداع التي تملكها الدولة، حيث يتوقع من القوى الكبرى اختراع افكار جديدة في تحديد وتشكيل استراتيجيتها الذاتية في سعيها لتحقيق التوازن الامثل أو للتجسيد هيمنتها من خلال الاستغلال الامثل لمواردها وإمكانياتها المادية وغير المادية، ومن خلال الفهم الجيد لقضايا البيئة الدولية، ومن ثم لاستشراف المحصلات المستقبلية والاستعداد لها.[1]

كما تعد الدبلوماسية عنصرا مهما في هذا الشان، وتتوقف على قدرة الدولة على ادارة مفاوضاتها مع الدول الاخرى سواء في اوقات الحرب والسلم، كما يتعين ان تستند القوى الكبرى الى معايير وقيم تناسب النظام الدولي القائم.

2.1.2. القدرة على التسيُّد *Preponderance capacity*

[1] Ziaul Haque Sheikh, **Op, Cit**, p 64.

يقصد بها قدرة الدولة على الاحتفاظ بعلاقات وطيدة بين عدد من الوحدات السياسية والمحلية للقوة الكبرى و اقاليم معينة من العالم واستغلالها بشكل احادي، وقد كانت هذه هي سمة القوى الكبرى عبر التاريخ، وكما اشار هيدلي بول الاستغلال الاحادي للتفوق يعمل من خلال ثلاثة اشكال، السيطرة، الاولية، والهيمنة، القوى الكبرى في اوائل النسق العالمي جسدت هذه الاشكال الثلاث من التفوق من خلال العلاقات الاستعمارية مثلما كان الامر بالنسبة لبريطانيا ومستعمراتها.[1]

2.2. القوة الكبرى من منظور العوامل غير المادية المتغيرة:

يشار في الغالب هنا الى تلك الخصائص المعنوية غير الدائمة التي يتعين ان تتصف بها القوة الكبرى، وتتعلق أساسا بسلطة هذه القوة وباعتراف محيطها الدولي بدورها القيادي:

1.2.2. مركزية السلطة:

يقصد بها تجميع سلطات الدولة في يد قيادة مركزية موحدة او ضيقة كعامل مهم في تحديد قوة الدولة، فالقوى التاريخية الكبرى غالبا ما استندت في بناءها للارادة المنفردة لحكامها مثلما هو حال فرنسا في عهد نابليون او المانيا في عهد هتلر، فمركزية السلطة مسالة مهمة لاتخاذ القرارات الضرورية لترجمة الامكانيات الاقتصادية والبشرية الى قوة عسكرية لتعزيز منزلة الدولة عبر الحروب او التحالفات.[2]

وتعتبر هذه السمة غير ثابتة في طبيعتها، فالنظم الحالية لم تعد تخضع في قراراتها الحاسمة للارادة المنفردة لحكامها كما كان عليه الامر في الماضي، فتنمية او تعبئة القدرات المادية للولايات المتحدة مثلا ليست مناطة برئيس معين، وإنما بمواقف عدة هيئات تتقاسم عملية صناعة القرار، ومع ذلك تبقى مسألة وجود قيادة قوية وموحدة عاملا مهما في بناء منزلة الدولة كقوة كبرى.

[1] Ibid, p 65.
[2] Ziaul Haque Sheikh, **Op, Cit.** p 65.

2.2.2. نيل الاعتراف:

لا تكفي العناصر المادية وغير المادية السابقة من رفع اي دولة الى صف القوى الكبرى ما لم يكن هناك تقدير خارجي لقوتها واعتراف باوليتها اقليميا أو عالميا، ومن ثم الاقرار بمسؤوليتها في ادارة الشؤون الدولية وتقرير مسائل الحرب والسلم في النسق الدولي، وكما عبر **ايان كلارك** Ian Clark عن هذه الفكرة بقوله:" لتكون قوة كبرى يتعين ان تتموقع في علاقة اجتماعية، وليس في مجرد امتلاك مجموعة معينة من الاصول المادية".[1]

وتنبغي الاشارة هنا الى تجاهل رموز الواقعية لهذه الفكرة، وينبع هذا التجاهل من تحيزهم الشديد لدور العوامل المادية في رفع الدولة الى منزلة القوة الكبرى، ففي الحالة الاخيرة تتوقف هذه المكانة على حجم القوة العسكرية والاقتصادية وقدرة الدولة على الاحتفاظ بفارق مهم من القوة عن القوى المتوسطة الاخرى ولفترة زمنية معتبرة.

II. تحديد القوى الكبرى في القرن الـ21: اشكالية معايير التصنيف

يرتبط ما تمت مناقشته اعلاه بمجموع المقومات الضرورية لبناء قوة كبرى بمفهومها الحديث، وتمثل هذه المقومات سمات اساسية للقوى الكبرى المعروفة حاليا، غير ان الاشكالية التي تظل مطروحة هي كيفية التعامل مع الاوزان النسبية لهذه العناصر او المعايير، بمعنى التقدير الموضوعي للأهمية النسبية التي يكتسيها كل عنصر، وعلى ضوء ذلك، استنتاج معيار شامل لقياس قوة الدول وترتيبها او مقارنتها.

والبارز من خلال مراجعة النماذج النظرية والتصورات التي تتعاطى مع مسألة قياس قوة الدول التي يزخر بها مجال السياسات الدولية، انها تعكس الاختلاف الحاصل على الصعيد الفكري والمنهجي بين مختلف الباحثين، اضافة الى استناد بعض المعايير الى حالات تاريخية لم تعد صالحة في عالم اليوم، ويفسر ذلك الطابع الانتقائي لهذه المعايير في تعاملها مع مكونات القوة من جهة، ومبالغتها في تقدير اوزانها النسبية من جهة ثانية.

[1] Ibid, p 66.

فعلى سبيل المثال يستند مؤشر **ديفيد سينغر** J. David Singer (1993) لتحديد قوة الدول الى ست مؤشرات جزئية تمثل القدرات الديموغرافية والعسكرية والاقتصادية باعتبارها الفئات الاكثر اهمية في تحديد القوة الوطنية لكل دولة، ويتم حساب كل مؤشر نسبة الى العالم ككل **(%)**، ثم يتم تجميع هذه النسب المئوية وتقسيمها لاشتقاق رقم واحد يمثل القوة النسبية للدولة، وتتمثل المؤشرات الجزئية بالنسبة لسينغر في اجمالي عدد السكان، نسبة سكان المدن، حجم النفقات العسكرية، عدد افراد الجيش، استهلاك الطاقة، وحجم انتاج البلد من الحديد والصلب.[1]

جدول رقم 01: اصول القوة المادية للقوى الرئيسية في العالم الحالي.

	ترتيب البلد من حيث القوة العسكرية• 2015	ترتيب البلد من حيث اجمالي الناتج الداخلي ••2014	ترتيب البلد من حيث عدد السكان •••2015	ترتيب البلد من حيث المساحة ••••2014
الو. م. أ.	01	01	03	03
الصين	03	02	01	04
روسيا	02	10	09	01
اليابان	07	03	10	62
المملكة المتحدة	06	05	22	78
المانيا	09	04	17	63
فرنسا	05	06	21	47

المصدر: من اعداد الباحثة استنادا الى المصادر المشار اليها في الهوامش

[1] Jon Rynn**, Op, Cit**. p 12-13.

• Global fire power ,Countries Ranked by Military Strength (2016), http://www.globalfirepower.com/countries-listing.asp

•• World Development Indicators database, World Bank, 11 April 2016 http://data.worldbank.org/data-catalog/GDP-ranking-table

••• info please, World's 50 Most Populous Countries: 2015, http://www.infoplease.com/world/statistics/most-populous-countries.html

•••• index mundi, "Surface area-Country Ranking", http://www.indexmundi.com/facts/indicators/AG.SRF.TOTL.K2/rankings

في حين يستهل **كينيث أورغنسكي** الفصل السابع من عمله الشهير "السياسة العالمية" (1968) باحصاء ستة (06) عناصر يسميها "محددات القوة" وتتمثل في: الجغرافيا،• المصادر ، حجم الساكنة، التنمية الاقتصادية، التنمية السياسية، والاخلاق والمعاني الوطنية، باعتبارها تشمل جوانب البيئة المادية (الجغرافيا والموارد)، والبشرية (عدد السكان) ونمط التنظيم الاجتماعي (الاقتصادي والسياسي) وشيء من قيم الامة (الاخلاق)،[1] وخلص في النهاية الى استبعاد عامل الجغرافيا كمحدد لقوة الدولة،[2] كما تتوقف اهمية عنصر المصادر حسبه على مستوى التنمية الاقتصادية والقدرة السياسية على تحصيلها واستغلالها، ويخلص في النهاية الى تحديد مجموعتين من قدرات القوة الوطنية هما: القدرات السياسية والقدرات الاقتصادية، وفي الفئة الثانية يمنح اولوية خاصة لمستويات التصنيع.

و كأمثلة عن اولوية المكونات المادية للقوة عند الكثير من باحثي العلاقات الدولية نموذج **جورج موديلسكي** George Modelski لقياس قوة الدول، فهو يحدد اربعة (04) مؤشرات مادية لتحقيق هذه الغاية وهي: النفقات العسكرية، حجم القوات المسلحة، الدخل القومي، والسكان، كما يفترض قدرة الدول على السيطرة على ثرواتها واستغلالها.[3] وقد سبقت الاشارة أيضا الى نموذج **جون ميرشايمر** الذي يرسم صلة مباشرة بين قوة الدولة (العسكرية اساسا) وثروتها(**المعرفة بعبارات حجم السكان والقدرة الاقتصادية).**

ومع ذلك، لا تخلو المحاولات السابقة من العيوب والتحيز بالنظر الى الطبيعة المعقدة والغامضة للاوزان النسبية لمكونات القوة من جهة، وللعناصر الجزئية المشكلة لكل مكون في حد ذاته، ويلخص جوزيف فرانكل هذه المشكلة في العبارات البليغة التالية:

> "ان عظمة دولة ما، في الحجم والمساحة، لا تخضع لمقياس، كما ان عظمة مواردها ودخولها لا تذعن لحساب، يمكننا ان نقيس عدد السكان في الجيوش وعظمة المدن من الاوراق والخرائط غير انه لا يوجد امر من الامور المدنية اكثر

• استنتج اورغنسكي بعد مراجعته لحجم القوة النسبية للدول الـ09 الاكبر مساحة وهي الاتحاد السوفياتي، كندا، الصين، الولايات المتحدة، البرازيل، استراليا، الهند، الارجنتين، السودان، والجزائر ان العامل الجغرافي لا ينطبق على تصوره للقوة النسبية ماعدا في حالات القوتين العظمتين والصين، وبالمقابل اشار الى حالات قوى كبرى اخرى بمساحة جغرافية ضيقة كبريطانا وفرنسا واليابان والمانيا.

[1] A. F. K. Organski, **World Politics**, 2d ed. (New York: Alfred A. Knopf. 1968) p 124-125.

[2] Ibid, p 128.

[3] جمال زهران، **مرجع سابق**، ص 36.

عرضة للخطا من التقدير الصحيح والحكم الصادق فيما يخص قوة وجيوش دولة ما [ويضيف] لا يمكن تقدير القوة تقديرا واقعيا الا عندما تكون هذه القوة مستعملة فعلا، ولهذا فان مناقشتنا لعناصر القوة لا توضح لنا الا امكانية الدولة المحتملة او مدى قدرة الدولة على استخدام القوة".[1]

جدول رقم 02: القوى الكبرى الحالية من منظور المعايير المعتمدة من قبل بعض الباحثين •:

	الولايات المتحدة	الاتحاد السوفياتي/ روسيا	الصين	اليابان	المانيا	بريطانيا	فرنسا
جاك لوفي 1983	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم
جون ميرشايمر 2001 ••	نعم	نعم	نعم	لا	لا	نعم	نعم
كينيث والتز 1979	نعم	نعم	لا	لا	لا	لا	لا
كينيث اورغنسكي 1980	نعم	نعم	نعم	نعم	لا	لا	لا
ديفيد سينغر 1993	نعم	نعم	نعم	لا	لا	نعم	نعم

المصدر: من اعداد الباحثة استنادا الى المصادر المشار اليها ادناه.

ومن خلال الاستعراض السابق ومعطيات الجدول اعلاه الذي يحدد القوى الكبرى الحالية من منظور النماذج المعتمدة من قبل مفكرين بارزين، يمكن استخلاص العناصر التالية:

[1] جوزيف فرانكل، **مرجع سابق**، ص. 98.

• Jon Rynn, **Op, Cit.** p 04.

•• جون ميرشايمر، **مرجع سابق**، ص 70، ص 491.

- هناك اجماع على محورية العناصر المادية في تحديد منزلة القوى الكبرى حتى في ظل تنامي الحديث عن اهمية العوامل غير المادية في بلوغ او الحفاظ على هذه المكانة.
- هناك تباين واضح في تحديد اولوية العامل العسكري او الاقتصادي في نطاق المكونات المادية لقوة الدولة، وهو ما يعكس التباين في تحديد منزلة القوة الكبرى لدول بعينها.

فالدول النووية التقليدية الخمس تعتبر قوى كبرى من منظور ميرشايمر ولوفي وسينغر بحكم ايلائهم اولوية كبرى للعامل العسكري، بخلاف معيار اورغنسكي الذي يختزل نادي القوى الكبرى حاليا في اربعة دول هي اليابان والولايات المتحدة وروسيا والصين، ويستثني فرنسا وبريطانيا اعتمادا على مؤشريه الاقتصادي - السياسي، في حين يضيق هذا المفهوم عند والتز ليشمل الولايات المتحدة وروسيا ربما بحكم انفرادهما حتى الان بالقدرة على الضربة الثانية وريادتهما في مجال الفضاء.

وفي اعتقادنا ان اي محاولة لتحديد منزلة القوى الكبرى في عالم اليوم يجب ان تأخذ بعين الاعتبار عاملين اساسيين هما: **القدرات** وتشمل اساسا قوة الدولة الاقتصادية والعسكرية معرفة بعبارات حجم الناتج المحلي الاجمالي وحجم النفقات العسكرية وعدد الافراد والعتاد، و**الثقل السياسي والدبلوماسي** ويقصد به اساسا حجم التأثير الذي تمارسه الدولة في السياسة الاقليمية أو العالمية، ويقاس غالبا بالعضوية الفاعلة في المؤسسات الدولية وأهمها العضوية الدائمة في مجلس الامن الدولي.

وتعتمد هذه الدراسة في تحديد هذه القوى الكبرى حاليا الى معيار قريب من ذلك المعتمد من قبل كل من ميرشايمر وسينغر، فالدول الخمس الكبرى، وزيادة على ثقلها السياسي على الصعيد العالمي، تعتبر القوى العسكرية الرئيسية في عالم اليوم، ورغم ان فرنسا وروسيا وبريطانيا فقدت ريادتها الاقتصادية منذ زمن طويل لصالح قوى اخرى، لكن موقعها السياسي والدبلوماسي وممارساتها التاريخية للقوة تجعلها القوى الابرز في عالم اليوم.

تتعلق المشكلة الاساسية بتحديد وضع اليابان والمانيا على وجه الخصوص، حيث تتمتع الدولتان بوضع اقتصادي وتكنولوجي مؤثر يتجاوز وضع فرنسا وبريطانيا وروسيا، كما تحتضنان حجما كبيرا نسبيا من حيث عدد السكان، لكنها ليستا قوتين نوويتين لاعتبارات تاريخية وسياسية، ويجري توصيفهما كـ "قوى مدنية"، كما تعتمد اليابان على الولايات المتحدة في امنها وتعاني نوعا من الانعزال السياسي بفعل ماضيها الاستعماري.

بالنسبة لميرشايمر، وبشكل صريح "لا تعد اليابان قوة كبرى اليوم"،[1] وذلك بسبب جيشها الصغير والضعيف نسبيا، ومن المؤكد ان هذا سيكون موقفه ايضا من المانيا، فهو يعرِّف قوة الدولة من منظور عسكري، وفي عالم اليوم، قبول هذه الفكرة هو مسألة قابلة للتقاش بفعل تقلص استخدام القوة العسكرية وانعدام الحروب الكبرى، وباستخدام هذا المنطق ستكون الهند (الـ04 عالميا من حيث القوة العسكرية) في وضع متقدم مقارنة بفرنسا وبريطانيا (الـ05 و الـ06 على التوالي).[2]

ومع ذلك، سيكون من الضروري في هذه الدراسة النظر الى منزلة القوة الكبرى بالمفهوم التقليدي للمصطلح، اي بالإشارة الى القوى التقليدية الخمس الكبرى على النحو الذي يستخدمه **ميرشايمر** و**سينغر** بالنظر الى معطيات سياسية وعسكرية وتاريخية متعددة، وهذا في مقابل استخدام مصطلح القوى الرئيسية او العالمية للإشارة الى مجمل القوى المؤثرة في السياسة العالمية سواء بالمفهوم الاقتصادي او العسكري.

[1] جون ميرشايمر، **مرجع سابق**، ص 70.

[2] Global fire power ,Countries Ranked by Military Strength (2016), http://www.globalfirepower.com/countries-listing.asp

خلاصة الفصل:

لقد استهدف هذا الفصل خلق البناء المفاهيمي للدراسة من خلال الضبط الدقيق للمفاهيم المحورية التي تشكل متغيرات رئيسية لموضوعها، ومن خلال المناقشة الشاملة لمختلف دلالات مفهومي السياسة الخارجية والقوى الكبرى وتحييدهما عن المفاهيم المشابهة، تبنت هذه الدراسة مفهوما وشاملا للسلوك الخارجي يمكن تحديده بمجموع الافعال والقرارات التي تتخذها الدولة تجاه محيطها الخارجي، وجملة المباديء والالتزامات التي توجه هذه الافعال والقرارات، فالسلوك الخارجي على هذا النحو، يشمل -الى جانب طبيعته المادية- عناصر غير مادية موجهة له كالمباديء والميولات والايديولوجيا.

كما تنزع هذه الدراسة، ولدواع موضوعية، الى تبني المفهوم التقليدي للقوى الكبرى، وتسلّم باولية العوامل المادية في تحديد قوة الدولة، مع اعطاء الاسبقية للعامل العسكري على العوامل المادية الاخرى، وتحصر عناصر منزلة القوى الكبرى في عالم اليوم في القوى الخمس التقليدية (الو.م.أ، روسيا، الصين، فرنسا، بريطانيا) بحكم "شرعية" امتلاكها للسلاح النووي، ومع انحياز هذه الدراسة لفهم القوة في نطاق القدرة على الفعل، تصبح لعضوية هذه الدول الدائمة في مجلس الامن اهمية اخرى تعزز مكانتها في مقابل غيرها من القوى الرئيسية.

الفصل الثاني:

مصادر وضوابط السلوك الخارجي للقوى الكبرى من منظور المقاربة الواقعية

تقديـــــم:

يستعرض هذا الفصل استبصارات المقاربة الواقعية باشكالها المتعددة لمحددات السلوك الخارجي للقوى الكبرى، وقد تم اسناد المقام الاول لهذه المقاربة على حساب اللبرالية ووالبنائية لاعتبارات موضوعية لها علاقة بأفضلية تاريخها وسعة ادبياتها ورموزها، بالاضافة الى انحراف اهتماماتها بشكل واضح تجاه المسائل الكبرى في العلاقات الدولية والتي تؤدي فيها القوى الكبرى الدور الاهم.

نستهل هذا الفصل بمدخل شامل للفكر الواقعي يتضمن التعريف بهذا المقترب الفكري، افتراضاته الرئيسية بشأن السياسة الدولية، وكذا بتوجهاته الرئيسية والسمات المميزة لاي من هذه التوجهات والتفرعات، وتشكل هذه العناصر مقدمة ضرورية لفهم الخلفية الفكرية لتصورات الواقعيين تجاه مسائل السياسة الخارجية وآثار بنية النظام الدولي على السلوك الخارجي.

يستعرض الجزء الثاني من هذا الفصل مكونات المنظور الواقعي لمصادر وضوابط السلوك الخارجي للقوى الكبرى في ثلاث عناصر رئيسية، يتوقف العنصر الاول على تبريرات الواقعيين بشأن فصلهم الصريح بين القوى الكبرى والدول الصغيرة على ضوء محددات السلوك الخارجي، والتحيز الواقعي الصريح للعوامل الداخلية في تفسير السلوك الخارجي للقوى الكبرى، في حين يستعرض العنصران التاليان مختلف الجوانب التفسيرية التي يقدمها الواقعيون فيم يتصل بدور عاملي القوة و الفوضى في رسم حدود السلوك الخارجي للقوى الكبرى.

المبحث الاول:أسس ومنطلقات المقاربة الواقعية لدراسة السياسة الخارجية:

تعُـرف الواقعيــة اساســا انطلاقــا مــن تقاليــدها العريقــة المســتندة الــى السياســة الواقعيــة *Realpolitik•* وسياسـة القـوة *Power politics*، ويـرد اغلـب البـاحثين المعاصـرين جـذورها الـى القـرن الـخامس قبـل المـيلاد مـع عمـل المـؤرخ اليونـاني القـديم ثيوسـيديدس Thucydides،[1] غيـر ان تطورهـا كـنهج فكـري لـم يبـدا الا فـي القـرنين الـ16 والـ17 مـع اعمـال نيكولـو ميكيـافيلي Machiavelli وتومـاس هـوبز Hobbes مـع ان تسـمية الواقعيـة لـم تكـن معروفـة حينهـا، كمـا انها لم تاخذ صفة المنهج النظري لدراسة العلاقات الدولية إلا في أواخر الثلاثينيات من القرن العشرين وبدايات الأربعينيات[2].

غيـر ان الفضـل الكبيـر فـي بلـورة الفكـر الـواقعي فـي صـورة مـنهج نظـري يعـود اساسـا الـى البـاحثين البريطـاني **ادوارد هاليـت كـار** E. H. Carr والامريكـي **هـانس مورغنثـو**، والـى بـاحثين اخـرين وممارسـين بـارزين للسياسـة همـا **جـورج كينـان** George Kennan و **هنـري كيسـنجر** Henry Kissinger وقـد تبنـى هـؤلاء تسـمية "الواقعيـة"، وعلـى الـرغم مـن التشـعب الحاصـل فـي علـى صـعيد منـاهج وتوجهـات الفكـر الـواقعي المعاصـر، تمثـل حجـج ومبـادئ الواقعية محور النظريات والممارسات الغربية في العلاقات الدولية.[3]

تسـتقي الواقعيـة مادتهـا الخـام مـن التـاريخ، والتـاريخ كمـا يقـول الواقعيـون "يعلمنـا ان الحـرب والنزاعـات هـي القاعـدة فـي العلاقـات الدوليـة، أمـا مقترحـات السـلام الـدائم فهـي تنتشـر هبـاء عبـر التـاريخ، وتفشـل فـي أن تأخـذ بالحسـبان كـون الطبيعـة الإنسـانية مبنيـة علـى الخطـأ"،[4] وفـي فتـرة مـا بعـد انتهـاء الحـرب العالميـة الثانيـة ظلـت الواقعيـة مهيمنـة علـى دراسـة العلاقـات الدوليـة فـي العـالم الانجلـو-سكسـوني، وحتـى فـي هـذه الفتـرة القصـيرة مـن انتهـاء الحـرب البـاردة

• مصطلح الماني الاصل يعني السياسة الواقعية او العملية، اي السياسة المستندة الى القوة او الجانب العملي بدلا من الاستناد الى المثل او الاخلاق.

[1] Jack Donnelly, ***Realism and International Relations***,(Cambridge University Press, 2000) p 01.

[2] مارتن غريفيش وتيري اوكالاهان، **مرجع سابق**، ص 453.

[3] Jack Donnelly**, Op, Cit**. p 01.

[4] مارتن غريفيش وتيري اوكالاهان، **مرجع سابق**، ص 454.

مازالت الواقعية، رغم انها فقدت هيمنتها، مصدرا رئيسيا لفهم مختلف القضايا والسلوكات الدولية، يكتب احد منتقديها:

> "...هيمنت التقاليد السياسية الواقعية على نمط التفكير الغربي منذ عصر النهضة على الأقل، وذلك من خلال اهتمامها بالمسائل المتصلة بقوة الدولة، وبالمصلحة الوطنية ووحدوية صناعة القرار، وحتى اليوم، لا يزال هناك اجماع اكاديمي، حتى بين منتقديها، على "مركزيتها...في الفكر السياسي الدولي في الغرب"، فالعديد من مظاهر التقاليد الواقعية، كعمرها المديد، تقتيرها، وجاذبيتها بالنسبة لصناع القرار، تستحضر للتأكيد على موقعها المتميز، بالإضافة الى ذلك، يبقى السبب الاكثر اقناعا هو انها تظل المقترب النظري الصريح الوحيد في حقل العلاقات الدولية".[1]

والواقعية هي احد اطراف المحاورتين النظريتين الاولى والثانية في حقل العلاقات الدولية، شغلت موقع المهاجم في الأولى (أواخر الـ30 وبداية الـ40 من القرن الماضي) في وجه المثالية واتخذت طابعا دفاعيا في الثانية (أواخر الـ50 والـ60) ضد السلوكية،[2] وأصبحت تعرف بـ "الكلاسيكية" و "البنيوية" او "الجديدة" في أواخر السبعينيات عندما استحدث كينيث والتز انشقاقات هامة عن واقعية مورغنثو التقليدية.[3]

المطلب الاول: التعريف بالمقترب الواقعي لدراسة العلاقات الدولية:

تعد محاولة تعريف اطار فكري شاسع وعريق مع اهميتها عملا بالغ الصعوبة، فعلى الرغم من وضوح العناصر الرئيسية لتمييز الفكر الواقعي وتحديد رموزه، إلا ان غياب الاجماع حول المفاهيم والتصورات الابستيمولوجية والمنهجية حال دون الاتفاق على تعريف

---

[1] Andrew Moravcsik, "Liberalism and international relations theory", **Working paper,** No 92-6, (Harvard University, Center for International Affairs, 1992), p 01.

[2] Glenn H. Snyder, "Mearsheimer's World- Offensive Realism and the Struggle for Security, A review Essay "**International Security** , Vol.27,No.1 (Summer 2002),p. 149.

[3] Steve Smith, "The Self- Images of a Discipline: A Genealogy of International Relations Theory, "In Ken Booth & Steve Smith (ed), **International Relations Theory Today**, (Cambridge, England: Polity Press, 1995) p. 14.

خاصية الاطار الفكري الواقعي وتوجهاته الرئيسة، خصوصا في ظل التمايز بين التوجهات الفكرية لباحثي الواقعية من عصر الى اخر، ومن مرحلة تاريخية الى اخرى.

وما يمكن ملاحظته من وراء مراجعة جملة واسعة من المحاولات الهادفة في هذه المسألة، هو تجنبها لتعريف الواقعية بعبارات دقيقة وموجزة بناءا على افتراضاتها ومنطلقاتها، واقتصرت المحاولات على تقديم وصف عام لخصائص هذا الاطار الفكري، فعلى سبيل المثال ينظر **روبرت غيلبين** الى الواقعية كـ:"توجه فلسفي" *a philosophical disposition* ، في حين يعرفها **فيرغسون ومانسباغ** Yale H. Ferguson & Richard W. Mansbach بأنها "جملة من التأكيدات المعيارية تشكل نظرية"،[1] أو هي "توجه فكري جد متميز وله طعم خاص" بحسب تعريف **غارني** John C. Garnett.[2]

وبالإضافة الى التعاريف العامة السابقة، ينظر **كولن إلمان** الى الواقعية كـ "خيمة كبيرة تضم غرفا لحزمة من النظريات المختلفة"، وعلى هذا النحو يمكن القول بان الواقعية هي مقاربة نظرية للعلاقات الدولية تبلورت تدريجيا مع اعمال سلسلة من المحللين انتسبوا الى اطارها الفكري، وهي بذلك تقليد او اسلوب متميز للتحليل غير متجانس وغير محدود.[3]

وعلى هذا النحو، سيكون من الضروري النظر الى الواقعية انطلاقا من اسسها الفكرية، وبالنظر الى تشعب توجهاتها وتنوعها، فسيكون من الضروري ايضا النظر الى هذه الخصائص التعريفية عبر كل قسم من اقسام الواقعية المعاصرة، واحيانا عبر الافتراضات الاساسية لكل مفكر، وعلى هذا النحو سيكون لدينا تشكيله واسعة من النظريات والطروحات الواقعية نستعرضها في العنصر التالي.

---

[1] Jack Donnelly**, Op, Cit**. p. 06.
[2] **Ibid,** p. 06.
[3] **Ibid**, p. 06.

المطلب الثاني: تيبولوجيا المقاربة الواقعية المعاصرة:

كما سبقت الاشارة، وعلى الرغم من تقاسم الواقعيين لافتراضات محورية واحدة كتلك المتعلقة بمحورية الدولة والطبيعة البشرية واهمية القوة، إلا انهم يختلفون في الوقت ذاته في مضامين عديدة، وأفضل طريقة لفهم الفروق الجوهرية داخل البرادايم الواقعي تقتضي إحداث تقسيم ضمن هذا الأخير، واستعراض الخصائص الفكرية لهذه التوجهات الواقعية ورموزها البارزة.

لا تسلم هذه المحاولة هي الاخرى من الصعوبات المقترنة بعدم وجود اتفاق حول التفرعات الرئيسية المنتمية الى الاطار الفكري الواقعي، وتوفر ادبيات العلاقات الدولية انماطا عديدة وغير متجانسة لهذه الاتجاهات، وهو ما يعكس التشعب الكبير في الواقعية وتعدد معايير تصنيف فروعها، وعلى سبيل المثال يرى**غلين سنايدر** Glen Snyder ان حقل العلاقات الدولية يشمل حاليا على الاقل نموذجين من الواقعية البنيوية *Structural realism*، وعلى الارجح ثلاثة نماذج من الواقعية الهجومية *Offensive realism*، دون اغفال فروع عديدة للواقعية الدفاعية *defensive realism*، فضلا عن وجود واقعية كلاسيكية مستحدثة (او نيوكلاسيكية) *Neo-classical realism*، واقعية مشروطة *Contingent realism*، واقعية محددة *Specific realism*، واقعية عامة *General realism* وأشكال عديدة اخرى من الواقعية.[1]

وفي المقابل، يرصد **جاك دونلي** Jack Donnelly ستة (06) فئات من الواقعية اعتمادا على معيارين رئيسيين هما: مستوى التشديد على فرضيتي الانانية *egoism* والفوضى *anarchy* ، و مقدار التشدد في الالتزام بالتحليل الواقعي الدقيق والحصري من قبل الباحثين، وتتمثل هذه الاتجاهات في الواقعية البنيوية *Structural realism*، الواقعية البيولوجية *Biological realism* الواقعية الراديكالية *Radical realism* الواقعية القوية *Strong realism* والواقعية المتحفظة *Hedged realism*.[2]

[1] Glenn H. Snyder, **op, Cit,** pp 149-150
[2] **Ibid**, pp 11-13.

وبالنسبة لـ**مايكل دويل** Michael Doyle يتقلص عدد اشكال الواقعية الى اربعة تقاليد رئيسية، وتندرج جميع الاعمال المنضوية تحت لواء المضلة الواقعية بما فيها التحويرات الحديثة ضمن واحد من هذه الاشكال الاربع التالية: "واقعية ثيوسيديدس المعقدة *Thucydides' complex realism* ، واقعية ميكيافيلي المتعصبة *Machiavelli's fundamentalist realism* ، واقعية هوبز البنيوية *Hobbes' structural realism* ، وواقعية روسو الدستورية *Rousseau's constitutional realism*".[1]

كما توجد نماذج اخرى من الواقعية كنتيجة لتعدد المعايير المعتمدة في التصنيف من قبل الباحثين، وتسعى هذه الدراسة الى تجاوز هذه المسألة الخلافية عبر الاستناد الى المعيار الزمني لتصنيف الواقعية الى تقليدية وأخرى حديثة، يتم بعدها استعراض اهم توجهات الواقعية الحديثة استنادا الى اهتماماتها بالسياسة الدولية او السياسة الخارجية، وافتراضاتها الاساسية حول مسائل الأمن، الفوضى، والقوة، وهو نفس التصنيف الذي يعتمده البروفيسور **جيفري تاليفيرو** Jeffrey W. Taliaferro الذي تستند هذه الدراسة الى احد اعماله.

1. الواقعية التقليدية: *Classical Realism*

تبلورت الواقعية كمقاربة نظرية مع بدايات الحرب الباردة، وجاءت كرد فعل على إخفاقات المدرسة المثالية التي سادت فترة ما بين الحربين العالميتين، ويعد هانس مورغنثو أكثر منظري الواقعية شيوعا، وإليه يعزى إدخال الواقعية كمقترب لدراسة أكاديمية لحقل العلاقات الدولية، وكان ينظر دوما إلى كتابه "السياسات بين الأمم" (1948) باعتباره " الكتاب المقدس" للعلاقات الدولية،• كما يعزى إلى هنري كسينجر إدخال الواقعية التقليدية إلى السياسة الخارجية الأمريكية، والى جانب مورغنثو و كار وكيسنجر، تضم الواقعية التقليدية ايضا اعمال راينهولد نايبور Reinhold Niebuhr، ارنولد وولفرز Arnold Wolfers، ونيكولاس سبيكمان Nicholas Spykman.

[1] Liu Feng & Zhang Ruizhuang, "The Typologies of Realism", **Chinese Journal of International Politics**, Vol. 1 (2006), p 110.

• يعتبر هذا الكتاب احد اكثر ثلاثة كتب تأثيرا خلال القرن العشرين حسب وصف ميرشايمر، والكتابين الاخرين هما كتاب "ازمة العشرين عاما" (1939) لادوارد هاليت كار، وكتاب "نظرية السياسة الدولية" (1979) لكينيث والتز.

فقدت الواقعية الكلاسيكية في الولايات المتحدة هيمنتها سنوات الستينيات كنتيجة للانتقادات الشديدة التي طالتها حول غموض مفاهيمها وتناقضاتها الكثيرة، وعاشت بعدها اصعب مراحلها مع بداية السبعينيات مع بروز افكار التعددية والاعتماد المبادل،[1] وبفعل التحويرات الذي ادخلها على واقعية مورغنثو، يكون كينيث والتز قد انقد الواقعية من بعض النقد،[2] ومنذ ذلك الوقت اخذت واقعية هؤلاء تسمية التقليدية او الكلاسيكية لتمييزها عن واقعية والتز،[3] ومع ذلك، مازال ينظر الى عدد من الاعمال الحديثة كامتداد للواقعية الكلاسيكية، ويشار هنا في الغالب الى اعمال **روبرت تاكر** Robert W. Tucker، **كينيث تومبسون** Thompson Kenneth، و**راندل شفيلر** Schweller Randall.[4]

مبادئ وفرضيات الواقعية الكلاسيكية:

يمثل منشور **مورغنثو** الشهير "ست مبادئ للواقعية السياسية" افضل تلخيص لمبادئ الواقعية الكلاسكية حول مفاهيم الاخلاق والمصلحة والقوة والطبيعة البشرية:[5]

1. تعتقد الواقعية السياسية ان السياسة، كالمجتمع عامة، تحكمها قوانين موضوعية تكمن جذورها في الطبيعة البشرية.
2. ان الطوافة الارشادية الاساسية التي تساعد الواقعية السياسية في شق طريقها عبر مجال السياسة الددولية هي مفهوم المصلحة المعرفة في نطاق القوة.
3. تفترض الواقعية ان مفهومها الاساسي للمصلحة المحدد المعرف في اطار القوة هو مفهوم موضوعي وصالح بصورة شاملة.
4. الواقعية السياسية تعي الاهمية الاخلاقية للفعل السياسي ...وفي الوقت الذي يتمتع فيه الفرد بالحق الاخلاقي في التضحية بنفسه دفاعا عن مبدأ اخلاقي ما، فانه لا يحق للدولة ان تدع الرادع الاخلاقي يحول دون الفعل السياسي الناجح، ومبعثه المبدأ الاخلاقي لبقاء الامة.

---

[1] Jack Donnelly**, Op, Cit**. p 29.

[2] مارتن غريفيثس و تيري اوكالاهان، **مرجع سابق**، ص 454.

[3] Steve Smith, **Op, Cit.** p14

[4] Jack Donnelly**, Op, Cit**. p 30.

[5] جوانيتا الياس، بيتر سيتش، **اساسيات العلاقات الدولية**، (دمشق: دار الفرقد للطباعة والنشر والتوزيع، 2016)، ص. 69-70.

5. ترفض الواقعية السياسية ان تحدد الطموحات الاخلاقية لأمة بعينها وفق الشروط الاخلاقية التي تحكم العالم...والمعرفة بان تلك الامم تخضع لقانون اخلاقي شيء، والادعاء الجازم بمعرفة ماهو خير وما هو شر في العلاقات بين الامم شيء مختلف تماما ...انه بالضبط مفهوم المصلحة المحدد وفق عبارات القوة الذي سينقذنا من الافراط الاخلاقي، ومن الحماقة السياسية.
6. يحافظ الواقعي السياسي على استقلالية المحيط السياسي، تماما مثلما يحافظ كل من عالم الاقتصاد، والمحامي، وعالم الاخلاق على استقلالية مجاله السياسي.

و تشكل المبادئ السابقة اطار شاملا لفهم تصورات الواقعيين التقليدين للسياسة الدولية، رغم انها لا تمثل قاسما مشتركا بالنسبة لهم لوجود الاختلاف في التوجهات ومستوى الاهتمام بعناصر على حساب اخرى، غير انهم يتفقون حول الافتراضات التالية:[1]

- الدولة فاعل موحد، عقلاني، ووحيد في السياسة الدولية، والفواعل الأخرى غير الدولتية *Non State Actors* لا تتمتع بعنصر الاستقلالية، وحسب الواقعيين فإن عنصر السيادة هو حجر الأساس في البناء السياسي للنظام الدولي، أي أن الواقعية تتبنى الطرح الدولاتي المهيمن.
- القوة محدد رئيسي للسلوك الدولي، وعامل حاسم في السلوك الإنساني، وهي حسب أرنولد وولفرز "القدرة على دفع الآخرين نحو عمل ما تريد ومنعهم من عمل مالا تريد"،[2] ومن وجهة نظر مورغنتو السياسات الدولية تأخذ 03 أشكال:
  - أ. سياسات تسعى للحفاظ على القوة.
  - ب. سياسات تسعى لزيادة القوة.
  - ت. سياسات اظهار القوة (استعراض العضلات).
- توازن القوى هو أحسن وسيلة لتحقيق السلام والحفاظ على الاستقرار، وتحقيق السلام من خلال آليتي القانون أو التنظيم الدولي، أو حتى من خلال الحكومة العالمية كما يدعي المثاليين، أمر لا يمكن تصوره.

[1] جيمس دورتي، روبرت بفالزتغراف، **النظريات المضاربة في العلاقات الدولية**، (الكويت: كاظمة للنشر والتوزيع، 1986)، ص 61-62.
[2] **نفسه**، ص 61.

- المصلحة الوطنية هي دوما على رأس أجندة صانع القرار السياسي، وتحمل معنى البقاء والاستقلالية في مفهومها الأدنى.

انطلاقا من ذلك، يرسم الواقعيون تمييزا حادا بين السياسات الداخلية و الدولية، مورغنثو يحاج بان "السياسات الدولية...مثل كل السياسات، هي صراع من اجل القوة"، وهو يوضح الفروقات النوعية لهذا الصراع بين السياسات الدولية والداخلية، حيث تكون الدول في هذه الأخيرة قادرة على عرقلة سعي الأفراد للبحث عن القوة *Power-Seeking Ambitions* بطريقة اقل عنفا، في حين أنها اقل قدرة على فعل ذلك في الأولى، وبالنسبة للواقعيين هذا يفسر لماذا وقوع العنف في المستوى الدولي اكبر منه على المستوى الداخلي.[1]

وقد تعرضت وجهات النظر هذه لموجة من الانتقادات، انصبت في غالبيتها حول غموض المفاهيم المحورية التي جاءت بها، مثل مفهوم القوة، المصلحة الوطنية، فصل السياسة الخارجية عن الداخلية والانغلاق على العلاقة الاجتماعية الأخرى، إضافة إلى الثورة السلوكية التي انصبت حول مناهج التحليل وغيرها من الانتقادات التي لا حاجة لنا اليها في هذه الدراسة، وهي العوامل التي دفعت بالواقعية الى دخول مرحلتها الجديدة.

2. الواقعية الحديثة: *Modern Realism*

تطلق هذه التسمية لتغطية جميع اشكال واتجاهات الواقعية غير التقليدية بما فيها التحويرات الحديثة التي أُدخلت على الواقعية الكلاسيكية، ويغطي المصطلح على هذا النحو توجهين واقعيين رئيسيين في مجالي السياسة الدولية (الواقعية **الجديدة** أو **البنيوية**) والسياسة الخارجية (الواقعية **التقليدية الجديدة** أو **النيو -كلاسيكية**)، وتوجهين واقعيين آخرين يخترقان

[1] Tim Dunne & C. Schmidt, **Realism**, in John Baylis & Steve Smith (ed), **The Globalization of World Politics: An Introduction to International Relations,** (Oxford University Press, 3rd eddition, 2005), p.163.

التقسيم السابق وهما الواقعية **الدفاعية** و الواقعية **الهجومية** اللتان تختلفان في قراءة مضامين الفوضى.[1]

1.2. الواقعية البنيوية والواقعية الكلاسيكية الجديدة:

يعتمد هذا التقسيم على مجال الاهتمام للتمييز بين توجهين رئيسيين من توجهات الواقعية الحديثة، احدهما يهتم بدراسة المسائل المتعلقة بقضايا السياسة الدولية، اي بالمحصلات والقضايا الدولية الكبرى كالحرب والسلام، امكانيات التعاون الدولي، والتحالفات الدولية وغيرها، بينما ينشغل التوجه الثاني- وهو الاحدث- بتفسير السياسات الخارجية للوحدات المنفردة.

1.1.2. الواقعية الجديدة: *Neorealism*

ترتبط هذه النظرية اساسا بالباحث الامريكي الشهير كينيث والتز، وتسمى ايضا بالواقعية البنيوية *Structural realism* ، ظهرت اساسا مع عمل والتز "نظرية في السياسة الدولية" عام 1979، وينظر لها بشكل واسع باعتبارها مقترب أكثر علمية مقارنة بالواقعية الكلاسيكية، وفي سنوات الثمانينيات عادت الواقعية مجددا لاخذ مكانة المهيمن من الناحية الاكاديمية، وتزامن ذلك مع عودة الاهتمام بالقوة في السياسة الخارجية الامريكية مع مجيء الرئيس رونالد ريغان.[2]

لقد أحدث كتاب كينيث والتز ثورة على مستوى دراسة السياسة الدولية، ونقطة انطلاق لمختلف أنماط الواقعية الحديثة، أدخل والتز مفهوم البنية *Structure*، وأعاد تنقيح مفاهيم الفوضى، توازن القوة، ووظائف النظرية في السياسة الدولية، كما سعى لأخذ المعرفة من العلوم الاجتماعية التي تساهم في إعطاء صورة شاملة لدراسة السياسات الدولية، كما يبدو من خلال تأثره بنظرية **الخيار العقلاني** *Rational Choice* المستوحاة من علم الاقتصاد.

[1] Jeffrey W. Taliaferro , "Security Seeking under Anarchy; Defensive Realism Revisited", **International Security,** Vol. 25, No. 3 (Winter 2000/01), p132

[2] Jack Donnelly**, Op, Cit**. p 30.

لقد هاجم والتز الواقعية الكلاسيكية منتقدا التوجه الفلسفي لطروحاتها حيث يرى أن واقعية مورغنتو أخفقت في فهم الواقع الحقيقي، وبالغت في تفسيرها للمصلحة الوطنية والقوة، وحسب والتز فإن الواقعية الكلاسيكية قد فهمت العوائق الموروثة عن حالة الفوضى، لكنها أخفقت في تقديم كشف قوى لبنيتها،[1] ومع ذلك لم تقصي الواقعية الجديدة المسلمات المركزية حول الدولة، بل أضافت لها فواعل جديدة، في حين يبقى اهم ما جاء به والتز هو تأكيده على الاثر البالغ لبنية النظام الدولي ذاته- وليس قوة أو خصوصيات الفاعلين في النظام- على سلوك الوحدات الدولية، بنفس الصورة التي تتفاعل من خلالها قوى السوق.[2]

بالنسبة لوالتز، فقد اخفقت النظريات التقليدية في تفسير لماذا تتصرف الدول وفقا لطرق جد متشابهة مع أن نظمها السياسية مختلفة، ويكمن الحل حسب والتز في الافتراض بتوسط **العوائق النسقية** *Systemic Constraints* للعلاقة بين الدولة وسلوكها الخارجي، وهي المسألة التي تعالجها الواقعية الجديدة عبر سعيها لتفسير تشابه سلوكيات السياسة الخارجية للدول استنادا الى العوامل النسقية وليس الطبيعة البشرية.[3]

- **الافتراضات الرئيسية للواقعية الجديدة:**

تنطلق الواقعية الجديدة من المسلمات التالية:

1. تمثل الفوضوية *Anarchy* – عكس التراتبية –*Hierarchy*- السمة التنظيمية الرئيسية للنظام الدولي، وهي تعني غياب سلطة مركزية بالشكل الذي يدفع نحو تشكيل نسق مبني على الاعتماد على الذات *A Self-help system* ، تتنافس فيه الدول من اجل امنها وبقائها عبر القوة العسكرية، بصرف النظر عما إذا كانت الدول تريد ذلك أم لا.

2. السمة الوظيفية الرئيسية للنظام الفوضوي هي تلك المتعلقة باعتبار أن كل دولة تمثل وحدة منفصلة ومستقلة، ملزمة بتحقيق مصالحها اعتمادا على ذاتها لأنه لا وجود لطرف آخر يمكن الاتكال عليه، ومن هنا كل الوظائف الهامة تجد الدولة نفسها مجبرة على

[1] Andrew Linklater,"Neo realism in theory and Practice".in Ken Booth and Steve Smith (ed), Op, Cit, p.243

[2] Ibid, p. 242.

[3] انور محمد فرج، **النموذج المعرفي الواقعي لدراسة العلاقات الدولية**، (عمان: المركز العلمي للدراسات السياسية، 2008)، ص 54.

تحقيقها اعتمادا على ذاتها، ففي ظل النظام الفوضوي كل الدول لها وظائف متشابهة، فهي متمايزة من حيث القدرات وليس الوظائف.

3. توزيع القدرات غير متساوي ويخضع لتقلب مستمر، وهو ما يحدد القوة النسبية *Relative Power* للدول، ويمكن من خلاله التنبؤ بالتغيرات التي تحدث على مستوى توازن القوى.

1.1.2. الواقعية الكلاسيكية الجديدة: *Neoclassical Realism*

استخدم مصطلح الواقعية الكلاسيكية الجديدة لأول مرة من قبل الباحث اليهودي الامريكي **جدعون روز** Gideon Rose عام 1998، وينظر الى هذا الشكل من الواقعية المختلف عن واقعية والتز باعتباره تحويرا حديثا لطروحات الواقعية الكلاسيكية خصوصا تلك المتعلقة بالقوة الوطنية ومضامينها على السلوك الخارجي للدولة وموقعها في النظام الدولي، ووتمثل اعمال كل من **توماس كريستنسن** Thomas J. Christensen، **آرون فريدبيرغ** Aaron L. Friedberg، **فريد زكريا**، **راندال شفيلر**، و **ويليام وولفورث** William C. Wohlforth ابرز ادبيات الواقعية الكلاسيكية الجديدة.[1]

تتميز الواقعية الكلاسيكية الجديدة عن الواقعية الجديدة بانحيازها الواضح للمستوى الثاني من التحليل، فهي تهتم اساسا بتأثير العوامل الداخلية – قوة الدولة بشكل خاص- على سلوكها الخارجي، وهذا يجعل منها نظرية في السياسة الخارجية، بخلاف الواقعية الجديدة التي تعتبر نظرية كبرى للسياسة الدولية بفعل استنادها الى العوامل النسقية (المستوى الثالث من التحليل)، وكما كتب روز:

> "... إنها[الكلاسيكية الجديدة] تدمج بشكل صريح المتغيرات الداخلية و الخارجية، تحوّر وتعصرن رؤى معينة مستنبطة من الفكر الواقعي الكلاسيكي، يحاج دعاتها أن أهداف و طموحات السياسة الخارجية مساقة في أغلب الحالات بمكانة الدولة في النظام الدولي، وبشكل أكثر تحديدا القدرات النسبية لقوتها المادية، وهذا هو السبب لماذا هم واقعيين، هم يحاجون أيضا، من ناحية أخرى،

[1] Liu Feng & Zhang Ruizhuang**, Op, Cit**. p. 122.

أن قدرات القوة هذه تؤثر بطريقة غير مباشرة ومعقدة في السياسة الخارجية، لأن الضغوطات النظمية يجب ترجمتها عبر المتغيرات المتداخلة على مستوى الوحدة، و هذا هو السبب لماذا هم كلاسيكيين جدد".[1]

بناءا على ذلك يمكن رد الفروقات الجوهرية بين الواقعية الجديدة و الواقعية الكلاسيكية الجديدة إلى الظاهرة موضوع الدراسة، الأولى تنصرف إلى دراسة المحصلات الدولية- الظواهر الناتجة عن التفاعل طرفين أو أكثر في النظام الدولي، الحرب، التعاون الدولي، سباق التسلح، إدارة الأزمات، حوافز النظام الدولي للحرب، أي كل الظواهر التي لا يمكن نسبها لسلوك دولة واحدة، أما الثانية فتسعى للتنبؤ بكيفية تجاوب الدول- كل واحدة على حدى- للحتميات النظمية، فالظواهر مثل الإستراتيجية العامة للدولة، المذاهب العسكرية، السياسات الاقتصادية الخارجية، تدخل ضمن اهتمامات النيوكلاسيكية.[2]

- **الافتراضات الأساسية للواقعية الكلاسيكية الجديدة:**

تظم الواقعية الكلاسيكية الجديدة على الاقل ثلاث نظريات جزئية هي "الواقعية المتمركزة في الدولة" لفريد زكريا، نظرية التعبئة الداخلية" لتوماس كريستنسن، و"نظرية الهيمنة في السياسة الخارجية" لويليام وولفورث، وتتقاسم هذه النظريات الافتراضات التالية:

أ. المقدار النسبي لمصادر القوة المادية للدولة هو ما يشكل –على المدى البعيد- أهمية وطموحات سياستها الخارجية، اذ تحاول الدول توسيع مصالحها السياسية في الخارج عندما يرى صانعو القرار زيادة نسبية في قوة الدولة، وبتراجع حجم القوة النسبية للدولة تسقط أفعالها وطموحاتها تباعا.

ب. لفهم طريقة استجابة الدول لمحيطها الخارجي، يجب تحليل الكيفية التي يتم من خلالها ترجمة الضغوطات النظمية عبر المتغيرات المتداخلة على مستوى الوحدة، مثل صناع القرار، الادراكات، والبنية الداخلية للدولة، أي ضرورة الفحص الدقيق للسياق الذي

[1] Gedeon Rose, "Neoclassical Realism and Theories of Foreign Policy", **World Politics**, Vol.51, No.01 (Oct 1998), p. 146.
[2] Jeffrey W. Taliaferro, **Op.cit** .pp. 132-134.

يجري من خلاله تشكيل وتنفيذ السياسة الخارجية، حيث تجد أن صانع القرار مقيد بالسياسات الدولية والداخلية معا.[1]

ت. الفوضى على مستوى النظام الدولي ليست بالمفهوم "الهوبزي" وليست حميدة في الوقت ذاته، ويعترض ادراك الدول لها صعوبات كبيرة.

وهذه الفرضية الأخيرة هي التي جعلت جدعون روز ينزع إلى وضع الواقعية الكلاسيكية الجديدة في موقع يتوسط الواقعية البنيوية و البنائية *Contructivism*، الأولى تقبل بوجود علاقة واضحة ومباشرة بين العوائق النظمية والسلوك على مستوى الوحدة، في حين ترفض الأخيرة وجود هذه العوائق تماما، مؤكدة على أن الحقيقة الدولية مبنية اجتماعيا، والفوضى هي ما صنعته الدول.[2]

ويمثل هذا الاتجاه من الواقعية اهمية بالغة لهذه الدراسة بالنظر الى اهتمامه بالعوامل الداخلية في تفسير السياسة الخارجية للدول، وهي المكونات الاساسية لخلق منزلة القوة الكبرى كما سبقت الاشارة الى ذلك في الفصل الاول، كما يعود الجزء الاكبر من التصور الواقعي للسياسة الخارجية الى ادبيات الواقعية الكلاسيكية الجديدة.

1.2. الواقعية الدفاعية والواقعية الهجومية:

ظهر هذا التقسيم لاول مرة عام 1991 في عمل الباحث الواقعي جاك سنايدر Jack Snyder ،• ويستند تقسيم الواقعية الحديثة الى شقّين دفاعي وهجومي الى الاختلاف الحاصل بين الباحثين الواقعيين في قراءة مضامين الفوضى في النظام الدولي، وحدود أهداف الدول، والعلاقة المفترضة بين الامن والقوة، ويشمل هذا التقسيم صنفي الواقعية الحديثة السابقين.[3]

[1] Gideon Rose**, Op, cit**. p. 147
[2] Ibid. P152
• Jack Snyder, ***Myths of Empire***: ***Domestic Politics and International Ambition*** (Ithaca,N.Y.: Cornell University Press,. ***1991***)
[3] Jeffrey W. Taliaferro , "Security Seeking under Anarchy; Defensive Realism Revisited", **International Security**, Vol. 25, No. 3 (Winter 2000/01), p132

1.2.2. الواقعية الدفاعية: *Defensive Realism*

تعد الواقعية الدفاعية إطارا عاما يشمل جملة من النظريات في مجالي السياسة الدولية والسياسة الخارجية، تنطلق أساسا من افتراضات روبرت جيرفيس Robert Jervis حول "المأزق الأمني" ونظرية "توازن القوة" لوالتز، وتشكل اعمال كل من ستيفن وولت Stephen M. Walt، باري بوزان Barry R. Posen ، جاك سنايدر، توماس كريستنسن، وستيفن فان ايفيرا Steven Van Evera اهم ادبيات الواقعية الدفاعية.[1]

تفترض الواقعية الدفاعية أن الفوضى الدولية عادة ما تكون معتدلة، وبمقدور الدولة المعتدلة ادراك ذلك مع مرور الوقت ومن خلال التجربة، وحسب دعاة الواقعية الدفاعية فإن النظام الدولي يوفر حوافز للتوسع فقط تحت شروط أو حالات معينة، كتلك الناجمة عن إقدام دولة معينة على ادخار الوسائل المختلفة لرفع مستوى أمنها والذي بدوره يؤدي إلى الانتقاص من أمن الدول الأخرى، هذا المأزق الأمني يدفع إلى تنامي الشكوك المتبادلة تقود أحيانا إلى الحرب،[2] لأن صناع القرار في الدول يحملون اعتقادا خاطئا مفاده أن تأكيد أمن دولتهم لا يتم إلا من خلال التوسع والعدوان.

كما يرفض رواد التوجه الدفاعي الفكرة التي مفادها أن المعضلة الأمنية تفرز دائما نزاعات حادة، وفي هذا الإطار، يصحح الواقعيون الدفاعيون بعض التصدعات في فكر والتز والواقعيون الهجوميون، والتز يعتقد أن الفوضى و الحاجة إلى البقاء غالبا ما تدفع الدول للتضحية بالتعاون المشترك، والهجوميون يذهبون ابعد من ذلك في التأكيد على أن التعاون قد يضع بقاء الدولة في خطر.[3]

هذه الحجج يكذبها دعاة الواقعية الدفاعية، قد يحمل التعاون بعض المخاطر، لكن التنافس هو أيضا كذلك، لان الدول ليست واثقة من نتائج الحرب أو سباق التسلح، وخسارة مثل هذا التنافس قد يعرض امن الدولة للخطر، الواقعيون الدفاعيون يقدمون نظرة حميدة

[1] Liu Feng & Zhang Ruizhuang**, Op, Cit**. p.126.
[2] Kenneth N.waltz, **Theory of international Politics**, Op, Cit. p.32
[3] Jeffrey Taliaferro, **Op.Cit,** p 138

للفوضى وضغوط النظام الدولي، حيث يحاج دعاة هذا الاتجاه أن الأمن سلعة وافرة وليست نادرة في النظام الدولي، وبإمكان مختلف الدول ضمان بقائها إذا أدركت هذه الحقيقة.[1]

رواد الاتجاه الدفاعي يفترضون أنه ليس للدول مصالح كبيرة في الغزو العسكري، ويرون أن تكاليف سياسات النزعة العسكرية عادة ما تفوق فوائدها،[2] وفي تفسيرهم لسلوك الدول الساعية لتحقيق الامن (*security Seeking States*) في مواجهتها للتهديدات الخارجية (والتي تكون نادرة) فإنها لا تخرج عن إطار الموازنة او فرض التوازن *balancing* على مصدر التهديد، وعادة ما تلجا الدول الى سلوك توازن القوة *balance of Power* لتحقيق أهداف بعيدة المدى، في حين قد تلجأ بعض الدول إلى التحالف مع الطرف الأقوى (المسايرة او الدخول في القطيع) *bandwagoning* في الغالب لتحقيق أهداف على المدى القصير.

وبشكل عام، ينظر الى الواقعية الدفاعية كنظرية متحيزة للوضع القائم، ومن خلال تأكيدها على ضمان البقاء كهدف رئيسي، فهي تعتبر نظرية مقيدة للقوة، كما ان اكتساب قوة اكثر من اللازم "القوة المفرطة" سيحرك الدول الاخرى نحو التحالف لموازنتها، وتصبح في النهاية اقل امنا مما كانت عليه قبل سعيها لمضاعفة قوتها،وباختصار، تشجع الفوضى الدول على التصرف بطريقة دفاعية وان تحاول الحفاظ على شكل التوازن القائم. [3]

1.2.2. الواقعية الهجومية: *Offensive Realism*

الواقعية الهجومية او العدوانية *Aggressive* هي مظلة تغطي عدد من النظريات في حقلي السياسة الدولية والسياسة الخارجية، ترسم صورة اكثر تشاؤما حول مضامين الفوضى والتفاعلات الدولية، وتتبنى مفهوما للقوة مشابها تقريبا لمفهوم مورغنثو، كما تمنح الأولوية التحليلية للطبيعة العدوانية وغير المتسامحة للنظام الدولي باعتبارها السبب الرئيسي للحروب، يعتبر **جون ميرشايمر** رائد هذه النظرية، كما تشمل ايضا بعض اعمال كل من **راندال شفيلر، روبرت غيلبين، فريد زكريا، وإيريك لابس** Eric J. Labs .[4]

---

[1] Gedeon Rose, **Op, Cit.** p 149

[2] Jeffrey Taliaferro, **Op.Cit,** pp. 128-129.

[3] جون ميرشايمر، **مرجع سابق**، ص 25-26.

[4] Liu Feng & Zhang Ruizhuang**, Op, Cit**. p.126.

يتمسك دعاة الواقعية الهجومية بالفكرة التي مفادها أن الفوضى توفر دوافع قوية نحو التوسع، فكل الدول تكافح من أجل مضاعفة قوتها النسبية، لأن الدول الأقوى هي فقط التي بإمكانها ضمان البقاء، فهي تتبع سياسات توسيعية عندما تكون فوائد القيام بذلك تتخطى التكاليف، فطبيعة النظام الدولي تجعل من الدولة في مواجهة تهديد دائم تمثله الدول الأخرى، وهذا يدفعها نحو تحسين قوتها النسبية من خلال بناء مقدرتها العسكرية.

استخدام الواقعيين الهجوميين الكثيف لعبارة "مضاعفة القوة" *Power Maximizing* تضعهم في موقع قريب من مورغنثو الذي يشدد على "الصراع اللامتناهي حول القوة"، لكن مصدر هذا السلوك ليس "الطبيعة البشرية" كما يدعي مورغنثو بل بفعل البنية الفوضوية للنظام الدولي، وهذا ما يجعلهم اقرب الى والتز في هذه المسألة، لكن ميرشايمر يختلف مع والتز في التأكيد على أن شهوة البحث عن القوة والأمن لا يمكن إشباعها، بينما يقول والتز أن لها حدود، أي أن الواقعيين الهجوميين يختلفون مع والتز حول مسالة "كم هو مقدار القوة التي تريدها الدول"، كتب ميرشايمر:

> "...بالنسبة للواقعيين الدفاعيين، لا تقدم البنية الدولية للدول دافعا للسعي لزيادة القوة، بل تدفعهم للحفاظ على توازن القوة الحالي، فالحفاظ على القوة، وليس زيادتها، هو الهدف الرئيسي للدول، اما الواقعيون الهجوميون فيرون، في المقابل، ان قوى الوضع الراهن لا توجد الا نادرا في السياسة الدولية، لان النظام الدوالي ينفث في الدول دوافع قوية للبحث عن فرص لزيادة قوتها على حساب منافسيها واستغلال تلك المواقف حين تكون تكلفة العائد ارجح من كفة التكلفة، فالهدف النهائي للدولة هو ان تصبح الدولة المهيمنة في النظام".[1]

[1] جون ميرشايمر، **مرجع سابق**، ص 27.

كما يكرس الواقعيون الهجوميون فضاءا واسعا للنقاش ويقدمون شواهد تاريخية عديدة تترك انطباعا واضحا على أن العمل الهجومي عادة ما يكون ناجحا، وان الغزو يؤدي أو بإمكانه أن يكون مفيدا من الناحيتين الإستراتيجية والاقتصادية،[1] ويستنبط جون ميرشايمر من أعمال **جون هارز** John Hertz ما مفاده أن "أفضل طريقة لبقاء الدولة في نظام فوضوي، هي أن تستغل فرص الدول الأخرى، وان تكسب مزيدا من القوة على حسابها، لان أفضل طريقة للدفاع هي الهجوم".[2]

[1] Glenn Snyder, **Op.Cit**, p 153

[2] جون ميرشايمر، **مرجع سابق**، ص 45.

يمكـن القـول فـي نهايـة اسـتعراض اسـس التفكيـر الـواقعي وتشـعباته الدقيقـة ان الواقعيـة هـي اكثـر الاتجاهـات الفكريـة اسـتقطابا للنقـد مـن قبـل انصـارها وخصـومها علـى حـد سـواء، ففـي الوقـت الـذي يتسـاءل خصـومها عـن جـدوى هـذه النظريـة فـي عـالم اليـوم، ايـن تختفـي الحـروب بـين الـدول ويسـود التعـاون فـي عـالم تسـوده القـيم الديمقراطيـة واللبراليـة،[1] يتنـامى الشـرخ الـداخلي بـين باحثيهـا حـول مضـامين عديـدة متعلقـة بالسياسـة الدوليـة بشـكل عـام، ومـع ذلـك فقـد اظهـرت الواقعيـة منـذ نشـاتها قـدرة كبيـرة علـى التغيـر والتكيـف، ومـن ثـم سـتظل حسـب اغلـب البـاحثين مصدرا هاما لفهم السياسة الدولية مستقبلا.

[1] مارتن غريفيثس و تيري اوكالاهان، **مرجع سابق**، ص 455.

المبحث الثاني: الدوافع و الاليات الناظمة للسلوك الخارجي للقوى الكبرى من منظور الواقعية.

صاحب انتشار الواقعية الجديدة في ثمانينيات وتسعينيات القرن الماضي نقاش واسع حول امكانية اسقاط تصورات وأدوات هذه المقاربة لفهم سلوكيات السياسة الخارجية لوحدات معينة، وقد كانت الفكرة السائدة حينها هي ان اهتمام الواقعية الجديدة –كنظرية في السياسة الدولية- ينصب اساسا حول فهم وتفسير المحصلات الدولية الكبرى كالحرب والسلام والتعاون، وهي القضايا الناجمة عن تفاعلات السياسات الخارجية لعدد من الدول، بينما تهتم نظريات السياسة الخارجية بفهم العوامل الداخلية او الخارجية المسؤولة عن اشكال معينة من السلوك الخارجي لدول محددة، ومن الطبيعي ان يقود اختلاف مجالي السياسة الخارجية والسياسة الدولية الى انبثاق نظريات مختلفة.

في فترة لاحقة، دفعت الصدمة الناجمة عن انتهاء الحرب الباردة وجملة الاحداث اللاحقة بالواقعيين الى الالتفات الى العناصر الداخلية للدولة لاستيعاب التحولات الجارية على المستويين الوطني و الدولي، وبرز هذا التوجه حينها سواء من خلال اعادة تكييف تصوراتهم القديمة مع الوقائع الجديدة، أو من خلال الانشغال ببناء تصورات ونظريات جديدة، وكمثال عن التوجه الاول ما قام به **باري بوزن** Barry R. Posen عبر إسقاط مفهوم "المأزق الأمني" كمفهوم في السياسة الدولية على واقع النزاع الاثني في يوغسلافيا السابقة،• في حين تجسد اعمال عديدة في الواقعية الكلاسيكية الجديدة وفي التيارين الدفاعي والهجومي ضمن الواقعية الجديدة مقاربة واقعية خاصة بحقل السياسة الخارجية، وبشكل عام، ينظر الواقعيون الى السياسة الخارجية كحقل محفوف بالصراع، طالما ان كل دولة تسعى لتعزيز مصالحها وتراقب انشطة الاخرين عن كثب.[1]

• Barry R. Posen, "The Security Dilemma and Ethnic Conflict,", **Survival**, Vol. 35, No. 1 (Winter 1993), pp.27-47.

[1] James M. McCormick, **American Foreign Policy and Process**, 5th Edition, (Wadsworth, Cengage Learning, 2010), p 102.

المطلب الاول: اولوية الاصول والضوابط الداخلية:

علـى الـرغم مـن الاهميـة التـي توليهـا المقاربـات الواقعيـة لعوامـل النسـق الـدولي ولبنيتـه الفوضـوية، ينـزع معظـم الـواقعيين الـى الاعتمـاد علـى العناصـر الداخليـة لتفسـير السياسـة الخارجيـة للقـوى الكبـرى، وينبـع هـذا الميـل اساسـا مـن فهـم هـؤلاء لخصوصـية القـوى الكبـرى، حيـث تمنحهـا مقومـات القـوة التـي تحوزهـا اسـتقلالية كبيـرة عـن ضـغوطات البيئـة الخارجيـة، أي مجـالا اوسـع مـن الخيـارات المتاحـة امـام صـانع القـرار فـي سياسـتها الخارجيـة، فـإذا تعلـق الامـر بالقوى الكبرى، تؤدي السياسة الداخلية الدور الاكبر في صياغة سياساتها الخارجية.

لاقـت هـذه الفكـرة فـي السـنوات الاخيـرة مـا يشـبه الاجمـاع فـي الاوسـاط الأكاديميـة سـواء بالنسـبة للـواقعيين او عنـد خصـومهم، فانطلاقـا مـن اخـتلاف السـياقات الدوليـة التـي تتفاعـل فيهـا الـدول الصـغيرة والكبيـرة، سـوف تعكـس سياسـاتها الخارجيـة فـي نهايـة المطـاف مجموعـات مختلفـة مـن القيـود أو الضـغوط، ويؤكـد هـؤلاء ان ضـغوط المسـتوى الـداخلي (المسـتوى الثـاني مـن التحليـل) تحمـل الاهميـة التفسـيرية الاكبـر لفهـم السياسـة الخارجيـة للقـوى الكبـرى التـي هـي اقـل هشاشـة تجـاه البيئـة الدوليـة، بخـلاف الـدول الصـغيرة التـي غالبـا مـا تمثـل سياسـاتها الخارجية استجابة صناع القرار فيها للضغوط النسقية.[1]

تعـزز كتابـات **روبـرت جـرفيس** حـول المـأزق الامنـي هـذه الفكـرة، وتقـدم قـرائن عديـدة حـول تاثيراتـه الحـادة علـى الـدول الصـغيرة بشـكل خـاص، فهـذه الاخيـرة، بخـلاف القـوى الكبـرى، لـيس بمقـدورها تحمـل تبعـات الغـش الـذي تنتهجـه الـدول الاخـرى نحوهـا، وتعوزهـا القـدرة علـى امتصـاص تبعـات اخطـاء سياسـتها الخارجيـة، وهـذا يعنـى ان الـدول الصـغرى تفتقـر الـى "هـامش مـن الوقـت والخطـأ" عنـد اسـتجابتها لمقتضـيات البيئـة الخارجيـة، وهـذا يجعلهـا اكثـر تـأثرا بمضـامين الفوضـى فـي النظـام الـدولي، ويجعـل مـن صـناع القـرار فـي سياسـتها الخارجيـة فـي موقف المتفهم للقيود الخارجية.[2]

---

[1] Miriam Fendius Elman, **Op, Cit**. p. 176.
[2] **Ibid,** p. 176.

في ذات السياق، يفترض **جاك سنايدر** ان دراسة السلوك الخارجي لكل من القوى الكبرى والدول الصغيرة تستلزم بؤرا تحليلية مختلفة، فإذا تعلق الامر بالقوى الكبرى، يجادل سنايدر، "غالبا ما تتفوق الضغوط الداخلية على نظيراتها الخارجية في حسابات القادة"،[1] وهذا اعتبارا لتمتع القوى الكبرى بحيز عازل يعمل كحاجز صد في مجابهة ضغوط التنافس الدولي، ويجعل من التفسيرات السياسية الداخلية نبوءات جيدة لفهم استراتيجيات سياساتها الخارجية، وبالمقابل، عند دراسة السياسة الخارجية للدول الصغيرة، لا يتوقع سنايدر ان تكون نظريات السياسة الداخلية ملائمة لذلك، فـ "في الوقت الذي تكيف فيه القوى الكبرى استراتيجياتها الخارجية تبعا ظروفها الداخلية، تكيَّف الدول الصغيرة ظروفها الداخلية مع الاستراتيجية التي تمليها عليها بيئتها الخارجية"،[2] بمعنى ان الدول الصغيرة تكون اكثر عرضة لتقلبات التنافس الامني والاقتصادي الدولي، والاعتماد على المتغيرات الدولية سيكون كافيا لتفسير سياساتها الخارجية.[3]

وتمثل هذه الفكرة منطلقا اساسيا لمنظري الواقعية الكلاسيكية الجديدة، فعلى النحو الذي ذهب فيه سنايدر، يجادل **راندال شفيلر** بأن التفسيرات المستندة الى المستوى الداخلي ليس بمقدورها تقديم اضافة مهمة عند معالجة قضايا السياسة الخارجية للدول الصغيرة، وفي المقابل، في دراسته المهمة حول وجه العلاقة بين البنية الداخلية للدول الديمقراطية وسلوكها الخارجي المسالم، يرى شفيلر بان القيود المؤسساتية الداخلية بامكانها تفسير احجام الدول الديمقراطية الكبرى عن شن حروب وقائية ضد القوى المتحدية الصاعدة، في حين ان خيارات السياسة الخارجية للديمقراطيات الصغيرة اقل تقيدا بتلك القيود الموجودة في القوى الكبرى الديمقراطية بل العكس، بدلا من ان تكون عرضة لتاثيرات المستوى المحلي، خلص شفيلر، الى ان القيود النسقية الشديدة يتعين اخذها بعين الاعتبار في تفسير السياسة الخارجية للدول الصغيرة وتفسير سلوكها العسكري.[4]

---

[1] Jack L. Snyder, **Myths of Empire: Domestic Politic and International Ambition**, (Cornell University Press, 1993), p. 20.

[2] **Ibid,** p. 318.

[3] Miriam Fendius Elman, **Op, Cit,** p. 177.

[4] **Ibid**, p. 177.

وبالاضافة الى ما تم ذكره، توفر الادبيات الواقعية امثلة اخرى عديدة تصب في سياق تاكيد اولوية عناصر البيئة الداخلية في تحديد خيارات السياسة الخارجية للقوى الكبرى دون غيرها من الوحدات الدولية، ففي واحدة من الدراسات الحديثة التي تبنت التصور النيو ماركسي (مركز -محيط) لعالم ما بعد نهاية الحرب الباردة، أقّر **غولدغير** و **ماكفول** James M. Goldgeier & Michael McFaul بالتاثير المتزايد للسياسة الداخلية في صياغة السياسة الخارجية للقوى الكبرى، وفي نفس الوقت، اكد الباحثان على ان سلوك الدول الصغرى سوف يستمر في صورة انعكاس للقيود البنيوية/النسقية، وخلصا في النهاية الى نتيجة مفادها أن " الواقعية البنيوية -كنظرية نسقية- غير مؤهلة لتفسير سلوك الدول في المركز، لكنها في المقابل ملائمة لفهم الانساق الامنية الاقليمية في المحيط".[1]

ورغم الزخم البحثي الذي يعزز التصور السابق، توفر ادبيات الواقعية فرضيات اخرى لا تتجاهل تاثير المتغيرات الخارجية، وانما تعمد الى التركيز على الاثار الناجمة عن تفاعل العوامل الداخلية والخارجية على السياسة الخارجية للقوى الكبرى، فعلى سبيل المثال، يمكن ان يكون لمثير خارجي تاثيرات عكسية على البيئة الداخلية، فوجود تهديد خارجي حقيقي سوف يدفع بالدولة الى ايلاء المزيد من الاهتمام نحو محيطها الخارجي ويتقلص بذلك حجم الاهتمامات الداخلية ولو نسبيا، حتى وان توقف الامر في كل ذلك على الظروف الداخلية، وفي هذا السياق، يلخص جاك سنايدر فرضية باري بوزن بقوله:

> "...يفترض بوزن، على سبيل المثال، ان الفترات التي تشهد تهديدا خارجيا ضعيفا، تطغى فيها التحيزات التنظيمية العسكرية على صياغة العقيدة العسكرية، بينما تعرف الفترات التي يرتفع فيها مستوى التهديد الخارجي تدخل المدنيين في عملية صناعة القرار العسكري بشكل مرتفع وارغام العقيدة على التكيف مع مقتضيات الظروف الدولية المحيطة بالدولة، حالات الدراسة حول الاستراتيجيات الكبرى قبل الحرب العالمية الثانية تدعم هذا الاستنتاج، لكن حالات الدراسة قبل عام 1914 لا تدعم ذلك".[2]

[1] **Ibid,** p. 177-178.
[2] Jack L. Snyder, **Op, Cit.** p 318.

في المثال السابق، يجادل بوزن بأن التهديد الخارجي المتنامي قبل هذا التاريخ تم تسخيره من قبل القادة العسكريين كذريعة للتخلص من الرقابة المادية، بمعنى استخدام المثير الخارجي لخدمة التحيز التنظيمي للعقيدة الهجومية، ويوجز الفرق بين حالات الدراسة خلال الحربين العالميتين في القول بأن نهاية الثلاثينيات قد عرفت تطوير المدنيين لمنظومات جيدة لمأسسة الرقابة المدنية، وهذا يعني ان المثير الخارجي هو ما يقف وراء التغير الحاصل في البيئة المؤسساتية الداخلية.[1]

ما يمكن قوله في النهاية هو تشديد الواقعيين على تمايز القوى الكبرى عن الدول الصغيرة من حيث مستوى تاثير العوامل الداخلية والخارجية في سياستها الخارجية ومقدار استجابة صناع القرار لها، فالسياسة الخارجية للقوى الكبرى، بحكم ضعف مستوى التهديد الخارجي الذي يستهدف بقاءها، تكون اكثر تعرضا لعناصر بيئتها الداخلية، وتبرز من ثم اهمية تقدير متغيرات المستوى الثاني لتحليل توجهات واهداف سياستها الخارجية، مع التاكيد على عدم تغييب المصادر الخارجية، وهي العناصر التي سيتم مناقشتها في المحور التالي.

المطلب الثاني: محورية القوة في صياغة السلوك الخارجي للقوى الكبرى:

رغم بعض التصدعات الفكرية الحاصلة ضمن الواقعية، يسود ما يشبه الاجماع الفكري داخل هذا المنظور حول العلاقة الطردية القائمة بين مستوى القوة النسبية للدولة ودرجة تاثيرها في النظام الدولي القائم، بمعنى ان السياسة الخارجية بادوارها واهدافها ليست سوى انعكاسا لحجم قوتها ومواردها النسبية، فكلما كانت الدولة اكثر قوة، كانت سياستها الخارجية اكثر نشاطا وتاثيرا والعكس صحيح، وعلى هذا النحو، سيكون مستوى القوة النسبية التي تحوزها الدول عنصرا مسؤولا عن التمايز بين السياسات الخارجية لمختلف الدول.

وبصرف النظر عن المقصود بالقوة المادية في هذه الحالة، فمن الواضح بان القوى الكبرى تتصرف تصرفا مختلفا عن القوى الصغرى او المتوسطة، وقد اثبتت العديد من الابحاث هذه الفكرة، وعلى سبيل المثال، يورد جوزيف فرانكل استنتاج **سالمور** و**هيرمان**

[1] **Ibid,** p. 18.

Stephen A. Salmore & Charles F. Hermann في دراستهما الرائدة حول آثار متغيرات الحجم والتنمية والمساءلة في السياسة الخارجية• "بأن الدول التي تتمتع بقدر اكبر من مكونات القوة، تعد اكثر نشاطا في مجال السياسة الخارجية من الدول التي تمتلك قدرا اقل من تلك المقومات"،[1] من منطلق ان النشاط الخارجي ليس الا محصلة للموارد الوفيرة واتساع نطاق مصالح الدولة على المستوى الخارجي.

تشير هذه المقدمة البسيطة الى اتساع مجال السياسة الخارجية للقوى الكبرى بما يتوافق مع حجم قوتها النسبية، لكن المسألة الرئيسية التي تناقشها هذه الدراسة هنا تتعلق بالعناصر المسؤولة عن صياغة وتوجيه السياسة الخارجية للقوى الكبرى من منظور الفكر الواقعي، اي بتلك المقومات المستقاة من البيئة الداخلية التي تحدد طبيعة الاهداف والادوار التي تسعى القوى الكبرى لتحقيقها وتأديتها عبر سلوكها الخارجي.

عموما، يقدم الواقعيون جوابا بسيطا لهذه المسألة؛ تحدد الدولة مصالحها بـ "لغة القوة"،[2] ويأخذ معنى القوة هنا "الوسيلة" وليس "الغاية"، فمصالح الدولة هنا -في تعبير هانس مورغنثو هذا- تعني اهداف و أولويات السياسة الخارجية التي يتوقف تحديدها على مستوى قوة الدولة، حيث تلجأ هذه الاخيرة الى ترجمة مقومات القوة التي تحوزها في شكل سياسة خارجية اكثر نشاطا وتاثيرا في السياسة الدولية، وكما لاحظ **غيلبين**: فـ"إن الدولة الاكثر ثراءا والاشد قوة... سوف تختار حزمة اكبر من اهداف الامن والرفاهية مقارنة بالدولة الأقل قوة وثراءا، ونتيجة لذلك، اعادة توزيع القوة او الثروة لصالح دولة معينة في النسق الدولي سوف يحفز هذه الدولة للمطالبة بحزمة اكبر من اهداف الثروة والامن".[3]

• Stephen A. Salmore & Charles F .Hermann, "The Effect of Size,Development, and Accountability on Foreign Policy", **Peace Science Society papers**, XIV (1969), pp. 15-30.

[1] لويد جنسن، **مرجع سابق**، ص. 263.

[2] فريد زكريا، **من الثروة الى القوة: الجذور الفريدة لدور أمريكا العالمي**، (القاهرة: مركز الاهرام للترجمة والنشر، 1999)، ص. 27.

[3] Robert Gilpin, **War and Change in World Politics,(**Cambridge University Press 1981), p 22-23

وباستعارة تعبير ميرشايمر، تقع القوة في قلب اسلوب تفكير الدول في محيطها الخارجي، "فالقوة هي عملة سياسة القوى (الكبرى)"،[1] وهو يشبَّه مكانة القوة في العلاقات الدولية بمكانة النقود في الاقتصاد، بمعنى ان جميع القوى الكبرى تتنافس من اجل زيادة حصتها من القوة، وتتحدد مكانتها استنادا الى مقدار القوة التي تحوزها، كما هو الشان تماما مع وضع النقود بالنسبة للفواعل الاقتصادية، وفي نظر اكثر الواقعيين، القوة هي العنصر الحاسم في دفع الدول نحو تفسير أوسع لمصالحها في الخارج،[2] سواء كمصدر لهذا السلوك أو كأداة له.

فالمنظور الواقعي للسياسة الخارجية يستبعد تاثير العوامل الفردية أو العقائدية او المؤسساتية في صياغة السلوك الخارجي للقوى الكبرى، في تبريره لهذا التوجه كتب ميرشايمر:

> "تفترض الواقعية الهجومية ان النظام الدولي هو الذي يشكل سلوك الدول، وانا ادفع في ذلك بان عوامل بنيوية مثل الفوضى وتوزيع القوة هي الاهم في تفسير السياسة الدولية، ولا تعير نظريتي انتباها كبيرا للافراد او الاعتبارات السياسية المحلية من نوع الايديولوجيا مثلا...فلا تهتم نظريتي مثلا بما اذا كانت المانيا تخضع في عام 1905 لقيادة بيسمارك ام القيصر فيلهلم ام ادولف هتلر، او ما اذا كانت ديمقراطية او استبدادية، وتركز نظريتي –بالمقابل- على حجم القوة النسبية التي كانت المانيا تمتلكها في ذلك الوقت.."[3].

وتفسر نظرية دورة القوة *Power cycle theory* الارتباط الديناميكي بين مستوى قوة الدولة النسبية ومكانتها في السياسة الدولية من خلال رد سلوك مراجعة الوضع القائم الذي تنتهجه القوى الصاعدة الى تنامي حصتها من القوة النسبية، فعند مستوى معين، تجد القوة الصاعدة نفسها تجابه ما يسمى بـ **فجوة القوة-الدور** *Power-Role Gap* ، بمعنى ان مكانتها في النسق الدولي ليست في مستوى قوتها النسبية المتنامية، لأن القوة النسبية من

---

[1] جون ميرشايمر، **مرجع سابق**، ص 13,

[2] فريد زكريا، **مرجع سابق**، ص. 226.

[3] جون ميرشايمر، **مرجع سابق**، ص. 13-14.

وجهة نظر مفكري دورة القوة ليست سوى اداة لتحقيق دور مهم في السياسة الدولية، ويقاس هذا الدور اساسا من خلال مستوى مكانتها ونفوذها على المستوى الدولي، يكتب احد مفكري نظرية دورة القوة:

> "...لا يقوم قادة الدول بتجميع جيوش جرارة أو ترسانة نووية لان هذه الأفعال كافية في حد ذاتها، وانما، تستخدم أشكال القوة هذه وأخرى كأدوات لبناء...موقع أكثر بروزا على المسرح الدولي، بشكل مهم الدور والقوة النسبية نادرا ما يترادفان في حركة تموجية، على سبيل المثال، الدولة التي تنمو بشكل سريع في قوتها النسبية ستجد عادة أن دورها في النظام ينمو بخطوات بطيئة جدا، وتفسير ذلك أن الدور على الصعيد الدولي-مثل القوة النسبية- نتيجة صفرية *zero-sum* النمو النسبي لدولة ما يملي الهبوط النسبي لدولة أخرى.."[1].

نظرية القدرة النسبية تشدد ايضا على أن قدرة أي دولة على التأثير في السياسات الدولية وتبني دورا رئيسيا في السياسة الخارجية يتحدد في شقه الواسع بموقعها في دورة القدرة النسبية، وكما كتب لوي هيبرون:

> "...تشدد نظرية دورة القوة على أن قدرة الدولة على التأثير في السياسات الدولية ولعب دور رئيسي في سياسة خارجية يتحدد على نطاق واسع من خلال مستوى تطورها، انطلاقا من ذلك، بقدر ما تكتسب الدولة من قوة مقارنة بالدول الأخرى، تتزايد قدرتها على ممارسة القيادة، وكلما كانت تقبع في الخلف، كلما تقلصت قدرتها على التأثير في السياسات العالمية".[2]

- **عناصر القوة النسبية:**

تتعلق المسألة الثانية هنا بالعناصر المكونة للقوة النسبية التي ينظر إليها الواقعيون كمصدر مسؤول عن صياغة السلوك الخارجي للقوة الكبرى، وبالطريقة التي تتولى من خلالها هذه العناصر تحديد اهداف وأدوات تجسيد هذا السلوك، ويختزل الواقعيون هذه

---

[1] Brock Tessman, "Critical Periods and Regime Type: Integrating Power Cycle Theory with the Democratic Peace Hypothesis", **International Interactions**,Vol. 31, No. 03(summer 2005), pp. 226-227.

[2] Lui Hebron et al, "Testing Dynamic Theories of Conflict: Power Cycles, Power Transitions, Foreign Policy Crises and Militarized Interstate Disputes", **International Interactions**, vol 33, No 1, 2007, p.03.

العناصر في الجانب المادي دون غيره، ويولون اهتماما خاصا بالمكون العسكري لقوة الدولة، دون اغفالهم للعناصر الجيو-سياسية، رغم ان بعض من هذه العناصر يمكن النظر اليها كقيود ايضا.

1. القوة الفعلية: *Actual power*

ينظر الواقعيون الى القوة العسكرية باعتبارها مظهرا رئيسيا لقوة الدولة واساسا ضروريا لدعم سياستها الخارجية،[1] وسواء تعلق الامر بالاستخدام الفعلي لهذه القوة في الدفاع عن مصالح الدولة واهداف سياستها الخارجية، او عبر التهديد بااستخدام هذه القوة لدفع الدول الاخرى نحو التسليم باهداف هذه السياسة،[2] يظل الاعتقاد بتبعية أهداف وخيارات السياسة الخارجية للقوى الكبرى الى حجم ومستوى قوتها العسكرية نقطة اتفاق بين اغلب مفكري المنظور الواقعي.

فالتركيز الشديد لمكونات القوة في حد ذاته يحفز الدولة على توسيع نطاق مصالحها الخارجية سواء بدفعها الى غزو الاقاليم الاخرى لزيادة قوتها او لحمايتها، أو من خلال ابتزاز الدول الاخرى لنيل مكاسب اقتصادية او جيوسياسية، فلجوء القوى الكبرى المتكرر الى استخدام قوتها العسكرية عبر التاريخ يمثل في جزئه استجابة لضغط القدرات العسكرية التي تمتلكها، وكما عبر عن ذلك احد الملاحظين، فالمشكلة مشكلة قوة "والقوة العسكرية توَّلد ميلا لاستخدامها".[3]

باختصار تتحدد مكانة الدولة في السياسة الدولية قياسا لحجم قوتها العسكرية ونوعيتها، وهذا هو السبب الكامن وراء اقرار الواقعيين بأولوية القوة الفعلية على القوة الكامنة، وينبع مصدر هذا الاعتقاد من أن التوسع والاستيلاء على الاراضي الذي يظل تاريخيا المظهر الاكثر بروزا لسلوك القوى الكبرى يتوقف على حجم ونوعية قوتها العسكرية لا سيما منها القوة البرية، والى جانب الغزو الذب يجسد هذه الصورة التقليدية، تمكن القوة

---

[1] اسماعيل صبري مقلد، **مرجع سابق**، ص. 185.

[2] **نفسه**، ص. 509.

[3] احمد فاروق عبد العظيم، "سياسات القوة في المشروع الامريكي للنظام العالمي"، **السياسة الدولية**، العدد 158 (2004)، ص 32.

العسكرية القوى الكبرى من اكتساب مزيد من القوة على حساب منافسيها دون الدخول في الحرب وذلك عبر التهديد باستخدام القوة الفعلية (الابتزاز *Blackmail*).[1]

في الواقع، الحديث عن جدوى الحروب من الناحية الاقتصادية يعد احد اكثر المسائل الخلافية بين مفكري حقل العلاقات الدولية وحتى داخل المنظور الواقعي نفسه، ويعد عمل **نورمان أنجل** Norman Angell (الوهم الكبير *The Great Illusion*) اشهر الاعمال التي دافعت عن الفكرة التي مفادها ان الحرب عمل غير مجد لان تكاليفها تتخطى فوائدها، وهي الفكرة التي يتبناها ايضا اكثر دعاة الواقعية الدفاعية، بينما يقدم واقعيون اخرون امثال **بيتر ليبرمان** Peter Liberman وجون ميرشايمر امثلة عديدة من التاريخ الحديث تؤكد جميعها على الفوائد الكبيرة التي يجنيها الغزاة من سياساتهم التوسعية.[2]

تتعلق المسألة الثانية بجدوى القوة العسكرية في العصر النووي، وينظر بشكل عام الى امتلاك السلاح النووي -كمظهر رئيسي لتحديد منزلة القوى الكبرى- كسلاح ذو حدين، فزيادة على الهيبة التي يضفيها امتلاك هذا النوع من السلاح على الدولة المعنية، الا ان دوره في توسيع النفوذ الخارجي على حساب دول نووية اخرى سيكون محدودا جدا، ولهذا السبب لا تكمن اهمية الاسلحة النووية في "كونها اداة حرب، بل في كونها اداة لردع الحرب".[3]

2. القوة الكامنة: *Potential power*

تمثل المقومات الاقتصادية كحجم الاقتصاد والفائض المالي ووفرة الموارد الطبيعية والبشرية عاملا هاما في توجيه السياسة الدولية، ورغم أن توزيع الموارد في النسق الدولي ليس وحده ما يقرر السياسات المتبعة، الا انه يضع حدودا على مجال الخيارات المتاحة امام صانع القرار في السياسة الخارجية، ولهذا السبب لا يمكن للدولة التي تعاني من شح الموارد وضعف القدرة الاقتصادية ان تؤدي دور القوة الكبرى، حتى ان كانت تحذوها الرغبة

[1] جون ميرشايمر، **مرجع سابق**، ص.193.

[2] **نفسه**، ص.ص. 186-188

[3] لويد جنسن، **مرجع سابق**، ص. 251.

في ذلك، كما ان ترجمة هذه الموارد الى سياسة خارجية نشطة يحتاج الى توافر الارادة السياسية.[1]

فإلى الجانب الدور الذي تؤديه في اسناد وتدعيم المجهود الحربي الضروري لحماية نطاق مصالحها في الخارج، تؤدي القوة الاقتصادية والبشرية والمالية دورا مهما في توجيه السياسة الخارجية للقوى الكبرى، وفي توسيع مجال خياراتها ونطاق تاثيرها، وعلى سبيل المثال، يمكن استخدام الادوات الاقتصادية كاسلوب للاغراء او للعقاب في السياسة الدولية (لغة العصا والجزرة بتعبير روبرت جيرفيس)،[2] ففي حالات كثيرة تلجأ القوى الكبرى الى توسيع نطاق مصالحها عبر المساعدات الاقتصادية ومنح القروض، وفي حالات اخرى، تلجأ القوى الكبرى، بدعم من قوتها ونفوذها الاقتصادي والمالي، الى فرض العقوبات الاقتصادية والتجارية على البلدان التي تتبنى مواقف معارضة لسياساتها.

مما لاشك فيه ان أسلوبي "العصا والجزرة" لتنفيذ خيارات السياسة الخارجية يقتصر على القوى الكبرى دون غيرها سواء بفعل امتلاكها للموارد او لقدرتها على ضمان نجاعة الاسلوبين السالفين، فخلال عقود الحرب الباردة، سعت القوتان العظمتان الى استمالة دول العالم الثالث عبر تقديم المساعدات الاقتصادية والمالية، وعلى سبيل المثال، حصلت الدول القريبة ايديولوجيا من المعسكر الشرقي كالجزائر ومصر وكوبا على مساعدات اقتصادية من الاتحاد السوفياتي، وفعلت الولايات المتحدة الشيء ذاته في حالات اخرى،[3] وفي المقابل استخدمت الولايات المتحدة اسلوب العقوبات الاقتصادية في تعاملها مع ايران بعد حادثة احتجاز الرهائن عام 1980،[4] وضد العراق ويوغسلافيا وليبيا وهايتي فيما بعد،[5] وكما تفعل حاليا مع كوريا الشمالية.

---

[1] لويد جنسن، **مرجع سابق**، ص. 186.

[2] اسماعيل صبري مقلد، **مرجع سابق**، ص 179.

[3] لويد جنسن، **مرجع سابق**، ص. 201.

[4] **نفسه**، ص. 260.

[5] مارتن غريفيش، تيري اوكالاهان، **مرجع سابق**، ص. 309.

كما يمثل حجم الساكنة عاملا آخر لايقل أهمية في تحديد قوة الدولة، فزيادة على المزايا العسكرية المباشرة المرتبطة به في توفير القوة البشرية اللازمة للحرب ولادارة الانتاج الحربي، هناك مزايا اخرى تنعكس على الوضع الاقتصادي للبلد، حيث تحفز الساكنة الضخمة الانتاج الزراعي والصناعي للبلد كنتيجة لحجم الاستهلاك الضخم، كما تعزز قوة الدولة في نظر خصومها.[1]

يمكن اختزال اثر القوة الكامنة في صياغة السياسة الخارجية للقوى الكبرى في استخدام التجارة أو المعونة الاقتصادية كاسلوبين لخدمة مصالح السياسة الخارجية وللتاثير في السياسات الخارجية للدول الاخرى، بالاضافة الى دورها التقليدي في اسناد القوة العسكرية، يصف **ريتشارد ليتل** Richard Little تصور ميرشايمر للعلاقة بين القوتين الكامنة والفعلية بقوله:

> " يعتقد ميرشايمر أن هناك علاقة وطيدة بين القوة العسكرية وما يسميها "القوة الكامنة"، والتي تستند بالدرجة الأولى إلى "ثروة الدولة وإجمالي حجم سكانها"، ويستتبع ذلك انه مهما كان توزيع القوة العسكرية في أي وقت معين، على القوى الكبرى أن تراقب عن كثب القوة الكامنة لأنها تقرر توازن القوى في المستقبل...وتقدير ميرشايمر للقوة الكامنة هو ما يدفعه للتعبير عن مخاوفه بشأن الصين...[2]... القوى الكبرى كانت دائما مستعدة للدخول في حروب من اجل تعديل توازن القوة لمصلحتها.."[3].

وينظر الواقعيون الهجوميون بشكل خاص الى المكونات البشرية والاقتصادية للقوة الكامنة باعتبارها الاصول الاساسية المطلوبة لبناء القوة الفعلية (العسكرية)، فهي ما يمنح القوى الكبرى الغنية القدرات المطلوبة لبناء القوة العسكرية،[4] كما ان بناء نظم تسلح جديدة ورفع مستوى التسليح يتوقف على حجم الموارد الاقتصادية والبشرية القابلة للتعبئة،[5] وتبرز

---

[1] اسماعيل صبري مقلد، **مرجع سابق**، ص.ص. 180-182.

[2] ريتشارد ليتل، **توازن القوى في العلاقات الدولية: الاستعارات والاساطير والنماذج**، ص 261.

[3] **نفسه**، ص. 277.

[4] جون ميرشايمر، **مرجع سابق**، ص. 55.

[5] لويد جنسن، **مرجع سابق**، ص 210.

اهمية القوة الكامنة بشكل خاص في الحروب طويلة الامد، بينما تزداد اهمية القوة الفعلية في الحروب النووية او السريعة.[1]

3. العوامل الجيوسياسية:

يولي الواقعيون اهمية خاصة لدور الجغرافيا في السياسة الخارجية للقوى الكبرى، وينظرون اليها بنفس نظرتهم لتوزيع القوة الاقتصادية والعسكرية، فهي تشكل عائقا رئيسيا امام الافعال التي تقوم بها الدول، ومحرضا لها في ذات الوقت،[2] وقد شكل الاهتمام بالاثار التي يفرضها الموقع الجغرافي على السياسة الخارجية محور أعمال باحثي الجيوبوليتيك منذ القرن الـ19، وادت نظرياتهم دورا هاما في توجيه السياسات الخارجية للقوى الكبرى منذ مطلع القرن العشرين، الى الحد الذي جعل بعض المفكرين يحاولون "تفسير السياسة الخارجية تفسيرا كاملا على ضوء المؤثرات الجغرافية".[3]

فالاختلاف في طبيعة المتغيرات الجغرافية يؤدي دورا هاما في تحديد خيارات السياسة الخارجية لجميع الدول مهما اختلفت درجة قوتها، لكن القوى الكبرى تملك مقومات اكبر توسع من نطاق الخيارات المتاحة لسياستها الخارجية، وتمنحها ادوات اضافية لتحقيق اهدافها، وعلى سبيل المثال، كان البحث عن منفذ الى البحر، دافعا رئيسيا في توجيه السياسة الخارجية لروسيا نحو بحر البلطيق،[4] ونفس الدافع مع حال الممر البولندي المقتطع من الاقاليم الالمانية بعد عام 1919، وكما لاحظ **راتزل**، فقد سعت الشعوب الاقوى على الدوام الى احتلال المناطق الساحلية واقصاء الشعوب الاضعف الى الداخل.[5]

---

[1] **نفسه**، ص. 265.

[2] روبرت د. كابلان، **انتقام الجغرافيا: ما الذي تخبرنا به الخرائط عن الصراعات المقبلة و عن الحرب ضد المصير**، سلسلة عالم المعرفة العدد 420، جانفي 2015، ص.50.

[3] جوزيف فرانكل، **مرجع سابق**، ص. 102.

[4] بيير رينوفان و جان باتيست دوروزيل، **مدخل الى تاريخ العلاقات الدولية**، ط 03 (بيروت، باريس: منشورات عويدات، 1989)، ص.29.

[5] **نفسه**، ص. 29.

ابعد من ذلك، يحاجج بعض المفكرين ذوي الخلفية الواقعية بأولوية العامل الجغرافي في تحديد السياسة الخارجية، ويكمن منبع هذه الافضلية في ثبات الجغرافيا في مقابل التحولات التي تطرأ على العوامل الاخرى، وكما كتب **نيكولاس سبيكمان** Nicolas Spykman "الجغرافيا لا تجادل، فهي ماهي عليه ببساطة"،[1] ويسترسل في تبرير اهميتها بالقول:

> "الجغرافيا هي العامل الاكثر اهمية في السياسة الخارجية للدول، لانها اكثرها ديمومة، ياتي الوزراء ويذهبون، وحتى الطغاة يموتون، لكن السلاسل الجبلية تظل راسخة في مكانها، ان جورج واشنطن، الذي دافع عن ثلاث عشرة ولاية بجيش غير نظامي، قد خلفه فرانكلين د. روزفلت الذي كان تحت تصرفه موارد قارة باسرها، لكن المحيط الاطلسي استمر في فصل اوروبا عن الولايات المتحدة، كما ان موانيء نهر سانت لورنس مازالت تغلق بسبب الجليد في فصل الشتاء، اما الكسندر الاول، وهو قيصر جميع الاراضي الروسية، فقد اورث جوزيف ستالين، والذي كان عضوا بسيطا في الحزب الشيوعي، ليس فقط سلطته ولكن كفاحه الذي لا ينتهي للوصول الى البحر، في حين ورث ماجينو وكليمنصو من قيصر روما والملك لويس الرابع عشر قلقهما على الحدود الالمانية المفتوحة".[2]

تتعلق جميع الامثلة المذكورة في فقرة سبيكمان بحالات القوى الكبرى في فترات مختلفة، وهي تعكس ديمومة العناصر الجغرافية ودرجة انشغال صناع القرار في السياسة الخارجية بآثارها، وهي تعكس اهمية الاستناد الى العامل الجغرافي في تفسير السياسة الخارجية للقوى الكبرى، وعلى سبيل المثال، يمكن تأمل السياسة الواقعية لـ **أوتو فون بيسمارك**، فقد قامت السياسة الخارجية البروسية-الالمانية في عهده بكبح ممارسات القوة لدولته لتجنب اثارة القوى الاوروبية الاخرى، وعمل في نفس الوقت على بناء تحالفات قوية مع دول اخرى، ويعزو اغلب العارفين بسياسة بيسمارك الخارجية المقيدة الى الجغرافية الالمانية المفتوحة بريا على الشرق والغرب، فرغم كونها الدولة (القارية) الاقوى في البر

---

[1] روبرت د. كابلان، **مرجع سابق**، ص. 50.

[2] **نفسه**، ص. 50.

الاوروبي بعد حرب السبعين، ظل السعي لتفادي الحرب على جبهتين شغلا رئيسيا لسياستها الخارجية، وسببا رئيسيا في تقييد سياستها الخارجية ايضا.

من جهة اخرى، يوفر الموقع الجغرافي المشرف على طرق العبور البرية او البحرية الكبرى مكانة خاصة للدولة في السياسة العالمية، وعندما تكون هذه الدولة في منزلة القوة الكبرى، فستمكنها قوتها من التحكم في استعمال الطريق ومنعها في حال الضرورة،[1] ولا يمكن باية حال الحديث عن قوة الامبراطورية البريطانية وتفوقها البحري في القرن التاسع عشر دون الاخذ بعين الاعتبار سيطرتها على المضائق والطرق البحرية الكبرى، كمضيق جبل طارق وباب المندب،[2] فامتلاك هذه الخصائص الجغرافية الى جانب عناصر القوة الاخرى يدفع بالدولة حتما لتأدية دور خارجي مؤثر، عبر عن ذلك الفيلسوف الفرنسي **فيكتور كوزان** Victor Cousin بقوله "أعطوني خريطة بلد ما وهيئته ومناخه ومياهه...وكل جغرافيته الفيزيائية، اعطوني منتجاته...وانا اتكفل بان اقول لكم جازما من سيكون رجل هذا البلد، وما سيكون دور هذا البلد في التاريخ".[3]

المطلب الثالث: اثر فوضى النظام الدولي على السلوك الخارجي:

يمكن فهم الاثار المترتبة عن فوضوية النظام الدولي سواء كمصادر للسياسة الخارجية للقوى الكبرى او كقيود وظوابط عليها في نفس الوقت، ومن منظور جل المفكرين الواقعيين تدفع البيئة الفوضوية بالقوى الكبرى الى انتهاج اساليب وسياسات عديدة لتجاوز اثارها السلبية على أمن الدولة ومسالة بقائها، ويذهب انصار الشق الهجومي من الواقعية الى حد التاكيد على ان سلوكيات القوى الكبرى ليست سوى استجابة لإملاءات البيئة الدولية الفوضوية وردود افعال على تاثيراتها.

---

[1] بيير رينوفان و جان باتيست دوروزيل، **مرجع سابق**، ص 34.

[2] **نفسه**، 34.

[3] **نفسه**، ص. 41-42.

وتعنـــي الفوضـــى، كتصـــور مركـــزي بالنســـبة للمقـــاربتين الواقعيـــة والمؤسســـاتية، غيـــاب حكومـــة عالميـــة تســـهر علـــى ضـــبط النظـــام وتطبيـــق القـــوانين، وهـــذا هـــو معنـــى الاصـــل اليونـــاني للفـــظ الانجليـــزي لكلمـــة فوضـــى *Anarchy* (فـــي اليونانيـــة "أنـــاركود" Anarkhod = مـــن دون حـــاكم)،[1] وقـد اسـتخدم المصـطلح فـي الفكـر الحـديث مـن قبـل تومـاس هـوبز للاشـارة الـى الحيـاة الوحشـية وانعـدام الامـان علـى مسـتوى المجتمـع المحلـي فـي الاسـاس، ولعـب هـذا المفهـوم دورا كبيرا في تطور نمط التفكير الواقعي في حقل العلاقات الدولية.

ففـــي ظـــل هـــذه الحالـــة، يصـــبح الاهتمـــام الاساســـي لاي دولـــة، فـــي ظـــل هـــذه البيئـــة الفوضـوية، هـو السـعي لضـمان بقائهـا وأمنهـا، ويسـتلزم هـذا المسـعى امـتلاك الوسـائل الكفيلـة بتحقيـق هـذه الغايـة، فـي تصـور الـواقعيين، تمثـل زيـادة القـوة الوسـيلة الانسـب لضـمان البقـاء، لان الـــدول الاقـــوى هـــي فقـــط التـــي بإمكانهـــا ضـــمان بقائهـــا، ويتعـــين عليهـــا انتهـــاج سياســـات توسـعية متـى و أيـن كانـت مزايـا هـذا الفعـل تتجـاوز تكاليفـه،[2] أي، فـي عبـارات مـوجزة، تـوفر الفوضـــى فرصـــا قويـــة للتوســـع، والقـــوى الكبـــرى، بفعـــل افضـــلياتها الماديـــة، هـــي فقـــط الوحيـــدة القادرة على تحقيق تلك الغاية.

تمثـــل مضـــامين الفوضـــى نقطـــة اساســـية لتمييـــز الـــواقعيين الجـــدد عـــن اســـلافهم الكلاسـيكيين، فهـانس مورغنثـو وراينولـد نـايبور، علـى سـبيل المثـال، يـردون مصـدر سـلوك مضـاعفة القـوة الـى الطبيعـة البشـرية والـى حـب السـيطرة و"الشـهوة الجامحـة للقـوة" المتأصـلة فـي الـنفس البشـرية،[3] فـي حـين يـرد والتـز والواقعيـون الجـدد مصـدر هـذا السـلوك الـى فوضـوية النظـام الدولي، لكنهم يختلفون فيما بينهم بشأن حدود هذا السلوك، يكتب ميرشايمر:

> "بالنسـبة للـواقعيين الـدفاعيين، لا تقـدم البنيـة الدوليـة للـدول دافعـا للسـعي للقـوة، بـل تـدفعهم للحفـاظ علـى تـوازن القـوة الحـالي، فالحفـاظ علـى القـوة، ولـيس زيادتهـا، هـو الهـدف الرئيســي للــدول، امــا الواقعيــون الهجوميــون فيــرون، فــي المقابــل، ان قــوى الوضــع الــراهن لا توجـد الا نـادرا فـي السياسـة الدوليـة، لان النظـام الـدولي ينفـث فـي الـدول دوافـع قويـة

[1] مارتن غريفيش و تيري اوكالاهان، **مرجع سابق**، ص. 324.

[2] Jeffrey Taliaferro, Security Seeking Under Anarchy, Op. Cit, p 128

[3] جون ميرشايمر، **مرجع سابق**، ص. 24.

للبحث عن فرص لزيادة قوتها على حساب منافسيها واستغلال تلك المواقف حين تكون كفة العائد ارجح من كفة التكلفة. فالهدف النهائي للدولة هو ان تصبح الدولة المهيمنة في النظام".[1]

زيادة على سعي القوى الكبرى لمضاعفة قوتها كاستجابة للضغوط النسقية التي تهدد امنها، وانتهازها للفرص التي توفرها حالة الفوضى التي تسود النظام الدولي لتحقيق غاية البقاء، يختلف الواقعيون فيما بينهم حول خيارات المستوى الثاني لمعالجة آثار الفوضى، فبينما يرى البعض ان سياسات الاعتماد على الذات ستكون الوسيلة الانسب في ظل البيئة الفوضوية، يرى البعض الآخر أن ضمان البقاء يمكن تحقيقه عبر سياسة التحالف مع القوى الاخرى في النسق الدولي.

من الواضح ان الجواب الاول الذي يقدمه الواقعيون على اختلاف توجهاتهم عن السؤال بشان ما طبيعة السلوك الخارجي الذي تمليه البيئة الفوضوية للنظام الدولي على القوى الكبرى؟ ينصرف الى البيئة الداخلية بالنظر الى الافضلية التي يمنحها هؤلاء للمصادر الداخلية، ويعد مبدأ المساعدة الذاتية *Self-help* المظهر الاساسي لهذه الاستجابة، والذي يعني بمفهومه البسيط اعتماد الدولة على ذاتها في توفير متطلبات ضمان امنها وبقائها، هذه الغاية يمكن تحقيقها في المستوى الثاني من عبر اساليب السياسة الخارجية، كبناء التحالفات مثلا، ورغم تباين تصورات الواقعيين بشأن جزئيات هذه المسألة إلا ان هناك توجها عاما لقبول الاستراتيجيات الخارجية التي تنتهجها القوى الكبرى، دون غيرها، كاستجابة للمضامين الفوضوية للنظام الدولي:

1. فرض التوازن: *Balancing*

تعتبر احدى الاستراتيجيات الخارجية التي تنتهجها القوى الكبرى لكبح المعتدين، وفي هذه الحالة ولمنع الاخرين من تحقيق الهيمنة الكاملة التي تمكنها من المساس بأمنها ومصالحها، تتولى القوة الكبرى في هذه الحالة المسؤولية المباشرة عن منع الاخرين من تغيير توازن القوة القائم، أي تأدية دور ردع المعتدي وفي حالة اخفاق اسلوب الردع، سيكون

[1] **نفسه**، ص. 27.

علـى الدولـة فارضـة التـوازن ان تخـوض حربـا لمجابهـة هـذه القـوة التصـحيحية السـاعية الـى قلـب التوازن القائم.

نجـاح هـذه الاسـتراتيجية يسـتدعي مـن القـوى الكبـرى ارسـال اشـارات واضـحة حـول عزمها عـن الـدفاع عـن تـوازن القـوة القـائم ولـو عبـر اللجـوء الـى الحـرب،[1] وتمثـل رسـالة بريطانيـا وفرنسـا الـى المانيـا بشـأن الوقـوف فـي وجـه اي اعتـداء علـى بولنـدا عـام 1939 مثـالا جيـدا علـى اخفاق أسلوب الردع طالما ان المانيا لم تأبه لهذه التهديدات وقامت بغزو بولونيا.

يمكـن ايضـا للقـوى الكبـرى انتهـاج سياسـة خارجيـة هادفـة لفـرض التـوازن مـن خـلال بنـاء أحـلاف موازنـة،[2] وتسـمى هـذه الاسـتراتيجية بـ**فـرض التـوازن الخـارجي**، ويـوفر التـاريخ امثلـة عديـدة مـن تجسـيدات هـذه السياسـة، كتحـالف دول الوفـاق الثلاثـي (بريطانيـا، فرنسـا، وروسـيا) لفـرض التـوازن علـى المانيـا قبـل الحـرب العالميـة الاولـى،[3] وغالبـا مـا يرجـع المراقبـون دوافـع تأسـيس الجماعـة الدفاعيـة الاوروبيـة الـى التهديـد الـذي كـان يمارسـه الاتحـاد السـوفياتي، وان القصـد مـن وراء تأسـيس تلـك الجماعـة هـو ردع الاتحـاد السـوفياتي مـن اسـتخدام القـوة فـي الحروب العدوانية.[4]

2. تمرير المسؤولية للآخرين: *Buck-Passing*

تعتمـد هـذه الاسـتراتيجية علـى جعـل دولـة اخـرى تتحمـل عـبء ردع المعتـدي او حتـى قتالـه وإبقـاء نفسـها فـي مـأمن، ومـع ان القـوة الكبـرى تـدرك فـي هـذه الحالـة الحاجـة الـى منـع المعتـدي مـن زيـادة حصـته مـن القـوة العالميـة، لكنهـا تبحـث عـن دولـة اخـرى يهـددها المعتـدي لتقـوم بهـذه المهمـة، ويضـرب ميرشـايمر مثـالا بموقـف فرنسـا والاتحـاد السـوفياتي مـن المانيـا فـي

---

1 جون ميرشايمر، **مرجع سابق**، ص.

2 Stephen M. Walt, "International Relations*:* One World**,** Many Theories*"***, Foreign Policy**, No. 110 (spring 1998), p. 31.

3 جون ميرشايمر، **مرجع سابق**، ص. 196-197.

4 كينيث والتز، **مرجع سابق**، ص. 400.

نهاية العقد الرابع من القرن الماضي، حيث فضل كل منهما التقرب من المانيا والاتكال على الاخر لمواجهة التهديد الالماني.[1]

3. الابتزاز: *Blackmail*

في ظل حالة الفوضى التي تميز النظام الدولي، تلجأ القوى الكبرى في سياق سعيها لزيادة قوتها النسبية الى التهديد باستخدام القوة العسكرية ضد الخصوم دون اللجوء الى الحرب، على امل ان يؤدي التهديد والتخويف، وليس الاستخدام الفعلي للقوة، الى النتيجة المطلوبة، وكمثال عن هذه الاستراتيجية، تهديد المانيا لكل من فرنسا وبريطانيا في مؤتمر ميونيخ عام 1938 باستخدام القوة اذا لم توافقا على السماح لها بضم اقليم السوديت من تشيكوسلوفاكيا حينها.

4. الحرب: *War*

تعبر الحرب عن استجابة مباشرة للقوى الكبرى عن غياب سلطة مركزية في النظام الدولي، ففي حالة اخفاق الجهود السلمية لاحتواء الخلافات، تكون الحرب خيارا ثانيا للقوى الكبرى لفضها عبر استخدام القوة، ومع ذلك يختلف الواقعيون اختلافا جوهريا بشأن جدوى الحرب من الناحيتين الاستراتيجية والاقتصادية، ففي الوقت الذي يقر فيه الواقعيون الدفاعيون بعدم جدوى الحرب وان تكاليفها تفوق مكاسبها،[2] وهي الرؤية التي يشاطرهم فيها الليبراليون كما سيأتي، يشدد الواقعيون الهجوميون على المكاسب الكبيرة التي حصلت عليها القوى المنتصرة في مختلف الحروب، ليس فقط عبر استغلال اقتصاد المنهزم واستنزاف موارده الاقتصادية، بل ايضا عبر الاعتماد على مقوماته البشرية لدعم المجهود الاقتصادي والحربي للطرف المنتصر، وعلى سبيل المثال، يشير **إدوارد هومز** *Edward Homze* الى

---

[1] جون ميرشايمر، **مرجع سابق**، ص. 194.

[2] Stephen M. Walt, **Op, Cit**, p. 37.

ان ربع القوة الالمانية صيف عام 1944 كان يتشكل من الاسرى والمدنيين الأجانب،[1] كما ان نصف جيش نابليون الذي هاجم به روسيا عام 1812 كان من غير الفرنسيين.[2]

5. مسايرة الاقوى: *Bandwagoning*

يقصد بالمسايرة أو "الدخول في القطيع" انحياز قوة كبرى الى خصم اقوى منها، بما يتضمن اقرارا منها بان شريكها القوي سيأخذ نصيبا اكبر من الغنائم التي يكسبانها معا، وينبع هذا السلوك اساسا من ادراك القوة الكبرى بعدم قدرتها على مقاومة مطالب منافسها الاقوى،[3] وكمثال عن هذه الاستراتيجية سلوك بريطانيا تجاه الولايات المتحدة في الفترة مابين نهايتي الحرب العالمية الاولى والحرب العالمية الثانية، حيث فضلت بريطانيا التخلي عن دورها القيادي في العالم لصالح الولايات المتحدة طوعيا، ومن ثم القبول بهيمنتها والدخول تحت مضلتها الامنية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية.

في الاخير، يمكن إيجاز مصادر السياسة الخارجية للقوى الكبرى من منظور الفكر الواقعي الى عوامل مرتبطة ببيئتها الداخلية في المقام الاول، وهذا بالنظر الى حيازة القوى الكبرى لمستوى عال من مقومات القوة تعمل كـ "حاجز صد" امام املاءات البيئة الخارجية، ما يسمح بتنامي تاثير المتغيرات الداخلية في تحديد اهداف السياسة الخارجية واساليب تنفيذها، وبالمقابل، يزداد تنامي تاثير العوامل النسقية في تفسير السلوك الخارجي للقوى الصغيرة لافتقادها لأدوات صد ضغوطات القوى الكبرى وإملاءاتها.

انطلاقا من ذلك، تتحدد السياسة الخارجية للقوى الكبرى بالدرجة الاولى بفعل مستوى قوتها النسبية، اي مقدار القوة الوطنية التي تحوزها الدولة نسبة الى غيرها، فهي العامل الاكثر اهمية في صياغة أهداف ومباديء سياستها الخارجية وتوفير أدوات تنفيذها، وفي تاكيدها على هذه الفرضية، تقدم ادبيات الواقعية امثلة عديدة على الترابط الشديد بين مستوى قوة الدول وشكل سياساتها الخارجية وسعة نطاقها، الى حد الجزم بتغير خيارات

---

[1] جون ميرشايمر، **مرجع سابق**، ص. 191.

[2] **نفسه**، ص. 190.

[3] **نفسه**، ص. 209.

السياسة الخارجية عند شعور الدولة بزيادة محسوسة في قوتها الوطنية نسبة الى غيرها سواء على المستوى الاقليمي أو الدولي.

وعلى هذا الاساس، يرفض الواقعيون اي أثر للعوامل الفردية او الايديولوجية او الثقافية في صياغة السلوك الخارجي للقوى الكبرى، فانطلاقا من تصوراتهم بشأن ما تمليه فوضوية النظام الدولي، يعتقد الواقعيون ان انشغال القوى الكبرى الرئيسي سوف ينصبُّ على ضمان أمنها وبقائها في غياب حكومة عالمية تكفل القيام بذلك، ويأخذ هذا الانشغال شكل زيادة القوة ومضاعفتها باعتباره الطريقة الانسب لضمان البقاء، لان القوة تضمن الامان، والقوة الاكبر تمثل الضمان الاكبر للامان،[1] فالعتبار الاساسي للسياسة الخارجية سلوك املته فوضوية النظام الدولي، غير ان تفسير هذه الضغوط وترجمتها الى سياسة خارجية يخضع لمستوى قوة الدولة النسبية.

[1] جون ميرشايمر، **مرجع سابق**، ص. **ن**.

خلاصة الفصل:

يمكن في الاخير إيجاز مصادر السياسة الخارجية للقوى الكبرى من منظور الفكر الواقعي الى عوامل مرتبطة ببيئتها الداخلية في المقام الاول، وهذا بالنظر الى حيازة القوى الكبرى لمستوى عال من مقومات القوة تعمل كـ "حاجز صد" امام املاءات البيئة الخارجية، ما يسمح بتنامي تاثير المتغيرات الداخلية في تحديد اهداف السياسة الخارجية واساليب تنفيذها، وبالمقابل، يزداد تنامي تاثير العوامل النسقية في تفسير السلوك الخارجي للقوى الصغيرة لافتقادها لأدوات صد ضغوطات القوى الكبرى وإملاءاتها.

انطلاقا من ذلك، تتحدد السياسة الخارجية للقوى الكبرى بالدرجة الاولى بفعل مستوى قوتها النسبية، اي مقدار القوة الوطنية التي تحوزها الدولة نسبة الى غيرها، فهي العامل الاكثر اهمية في صياغة أهداف ومباديء سياستها الخارجية وتوفير أدوات تنفيذها، وفي تاكيدها على هذه الفرضية، تقدم ادبيات الواقعية امثلة عديدة على الترابط الشديد بين مستوى قوة الدول وشكل سياساتها الخارجية وسعة نطاقها، الى حد الجزم بتغير خيارات السياسة الخارجية عند شعور الدولة بزيادة محسوسة في قوتها الوطنية نسبة الى غيرها سواء على المستوى الاقليمي أو الدولي.

وعلى هذا الاساس، يرفض الواقعيون اي أثر للعوامل الفردية او الايديولوجية او الثقافية في صياغة السلوك الخارجي للقوى الكبرى، فانطلاقا من تصوراتهم بشأن ما تمليه فوضوية النظام الدولي، يعتقد الواقعيون ان انشغال القوى الكبرى الرئيسي سوف ينصبُّ على ضمان أمنها وبقائها في غياب حكومة عالمية تكفل القيام بذلك، ويأخذ هذا الانشغال شكل زيادة القوة ومضاعفتها باعتباره الطريقة الانسب لضمان البقاء، لان القوة تضمن الامان، والقوة الاكبر تمثل الضمان الاكبر للامان،[1] فالعتبار الاساسي للسياسة الخارجية سلوك املته فوضوية النظام الدولي، غير ان تفسير هذه الضغوط وترجمتها الى سياسة خارجية يخضع لمستوى قوة الدولة النسبية.

---

[1] جون ميرشايمر، **مرجع سابق**، ص. ن.

جدول رقم: الافتراضات الاساسية للمقاربات الواقعية، اللبرالية، والبنائية.

	الواقعية	المثالية	البنائية
الفواعل	**الدول**	**الدول**	**الدول**
الغايات	**البقاء**	**البقاء**	**البقاء**
سلوك الفواعل في ظل الفوضى	**مضاعفة القوة لضمان البقاء**	**ترقية التعليم الاجتماعي عبر:** • المؤسسات (الامم المتحدة مثلا) • الافكار (مثل الديمقراطية والراسمالية اللبرالية)	**غير قابلة للتنبؤ قبل التفاعل الاجتماعي**
مالذي يهديء سلوك الدول ؟	**الاعتماد على الذات بسبب:** • عدم وجود حكومة عالوية (الفوضى). • لا يمكن الوثوق بالتعاون بين الدول.	**المجتمع الدولي**	**بنية الهويات والمصالح الذاتية المشتركة والمتداخلة:** • اذا كانت هويات ومصالح الدول منتجة كمنافسة فستؤدي الى التنافس. • اذا كانت هويات ومصالح الدول منتجة كمتعاونة فستقود الى التعاون.
منطق الفوضى	**تنازعي**	**تعاوني**	**الفوضى هي ما صنعته الدول**

المصدر: Cynthia Weber, Op, Cit. p. 67

الفصل الثالث:

مصادروضوابط السلوك الخارجي للقوى الكبرى

من منظور الفكر اللبرالي

تقديــم :

تمثل اللبرالية المكون الرئيسي الثاني من مكونات نظريات العلاقات الدولية، وظلت منذ زمن طويل البديل التاريخي للواقعية، وفي عالم اليوم تغطي اللبرالية اشكالا عديدة من المفاهيم والتوجهات الفكرية المختلفة، لذلك يفضل البعض استخدام مصطلح "**التعددية**" *Pluralism* لاحتواء مجمل هذه الاشكال، وتستند اللبرالية -على غرار الواقعية- الى تقاليد فكرية عريقة، كما عرفت هي الاخرى فترات من تنامي التاثير والانكماش، وباستعارة تشبيه **تيم دان** Tim Dunn لحالة الاحزاب السياسية، تمثل "الواقعية هي الحزب الطبيعي للحكومة، واللبرالية هي زعيمة المعارضة التي وظيفتها الأساسية استنكار تورط من هم في السلطة في الحفاظ على الوضع القائم".[1]

نستهل هذا الفصل بمدخل شامل يستهدف التعريف بالمقاربة اللبرالية في حقل العلاقات الدولية، ويتضمن ذلك الاحاطة بخلفيات الفكر اللبرالي ومبادئه الاساسية التي تجعل منه مقاربة فكرية بخصائص مميزة، ويتبع ذلك الاحاطة بمختلف التوجهات الفكرية داخل هذه المقاربة التي توصف بأنها "مظلة" تغطي اتجاهات فكرية متنوعة، ويشمل ذلك التعريف باعمال روادها وميولاتها البحثية، وهي عناصر مهمة لفهم التفسير اللبرالي للسياسة الخارجية للقوى الكبرى.

استنادا الى ما سبق، يستعرض المبحث الثاني التفسير اللبرالي لمصادر وضوابط السلوك الخارجي للقوى الكبرى، وبخلاف الواقعية، تربط مختلف التوجهات الفكرية العناصر المسؤولة عن صياغة وتقييد السلوك الخارجي بالمكونات المجتمعية في المقام الاول، ومن خلال ثلاثة محاور رئيسية، يناقش هذا المبحث الدور الذي تؤديه المتغيرات المتعلقة بطبيعة النظام السياسي، طبيعة التفضيلات المجتمعية، ودور المؤسسات الدولية في دفع وتقييد السلوك الخارجي.

[1] Tim Dunne, “Liberalism”, In John Baylis & Steve Smith, **Op.cit,** p 186

المبحث الاول: المقاربة اللبرالية لدراسة العلاقات الدولية: التعريف والاسس:

نتطلع من خلال هذا المبحث الى استحضار اسس التفسير اللبرالي لمسائل السياسة الخارجية، ومع تسليمنا المبدئي باللبرالية كنظرية كلية في السياسة الدولية، الا انه من الواضح انها لا تخلوا من المضامين التي لها صلة بالسياسة الخارجية كما سبقت الاشارة الى ذلك في قول فريد زكريا، وتبرز من ثم اهمية الوقوف على اهم الاسس والتوجهات الفكرية ضمن المقاربة اللبرالية كتوطئة ضرورية لفهم منظورها للسياسة الخارجية للقوى الكبرى.

انطلاقا من ذلك، سوف نتوقف في المطلب الاول على اهم الافتراضات السياسية للمقاربة اللبرالية للعلاقات الدولية، ويصب ذلك في سياق مسعانا لمعرفة الجذور الصانعة لتميز التفسير اللبرالي والاثار التي يحملها بالنسبة للعوامل الدافعة للسلوك الخارجي، في حين يتوقف المطلب الثاني على افتراضات التوجهات الرئيسية المعروفة في نطاق **"عائلة" النظريات اللبرالية** وهي المثالية، التجارية، والجمهورية، كما تتبنى هذه الدراسة، ولدواع متعلقة بطبيعة البحث، ادراج المقاربة المؤسساتية ضمن مكونات النظرية اللبرالية، رغم ان هذه التضمين لا يحظى بالاجماع لدى الباحثين في حقل العلاقات الدولية.

المطلب الاول: التعريف بالمقترب اللبرالي لدراسة العلاقات الدولية:

تشير كلمة لبرالية *Liberalism* بمفهومها العام الى المذهب السياسي الذي يجعل من مسألة حماية وتعزيز حرية الافراد مسالة محورية للسياسة،[1] كما تستخدم ايضا للتعبير عن هذا النمط من الفكر سواء في صورة فلسفة سياسية او ايديولوجيا، اما في حقل العلاقات الدولية، فتطلق تسمية اللبرالية على مجمل الافكار والنظريات الرافضة للتصور الواقعي حول اولوية الدولة وامنها القومي، وحول وحدوية صانع القرار.

ينبع الاعتقاد المركزي للبرالية من فكرة جون لوك John Locke (1632-1704) أن الأفراد الأحرار بأنفسهم، إذا ما منحوا الحرية الاقتصادية والفكرية، باستطاعتهم -ومن

[1] Encyclopaedia Britannica **"Liberalism"**, At : https://www.britannica.com/topic/liberalism

واجبهم- تشكيل قاعدة لنظام سياسي بدون الحاجة لضبط حكومي، ما عدا المسؤولية الحكومية لحماية ودعم الأفراد في تشكيلهم لهذا النظام،[1] كما ينبع ايضا من اعتقاد توماس باين Thomas Paine (1737-1809) أن مجرد منح الشعب أكبر قدر ممكن من الحرية كفيل باختفاء النماذج السياسية التسلطية، ازدهار الديمقراطية، وتلاشي الحروب، ويتبع ذلك عالم من السلام و الرفاهية.

مارست اللبرلية تاثيرا هاما على الرأي العام و صناع القرار مع بدايات القرن الـ20، وعرفت افكارها انتشارا واسعا خلال فترة مابين الحربين العالميتين واصبحت حينها موجها رئيسيا للسياسة الدولية في نطاق ما يعرف اكاديميا باسم المثالية *Idealism*،[2] شهدت اللبرالية بعدها حالة من التراجع وعرفت العديد من التحويرات، ومع انتهاء الحرب الباردة وتلاشي النظم الشيوعية والدكتاتورية، اضحت قيم الحرية والديمقراطية وحقوق الانسان موجها رئيسيا للسياسة العالمية.[3]

- **الافتراضات الاساسية للمقاربة اللبرالية لدراسة العلاقات الدولية:**

احد التوجهات الحديثة في نطاق الفكر اللبرالي يحدد نطاق النظريات اللبرالية انطلاقا من افتراضاتها الرئيسية، وبشكل خاص افتراض التاثير الحاسم لعلاقة الدولة بالمجتمع الداخلي وعبر -الوطني *Transnational* في صياغة سلوك الدولة، فطبيعة الفواعل المجتمعية، وطبيعة الدولة، وطبيعة النسق الدولي، هي التي تميز النظريات اللبرالية للعلاقات الدولية عن الواقعية والمؤسساتية *Institutionalism* والبنائية*Constractivism*.[4]

[1] اكزافييه غيّوم، **مرجع سابق**، ص 20

[2] James L. Richardson, "Critical Liberalism in International Liberalism", **Working Paper,** No 2002/07, Canberra, September 2002. p 07

[3] Tim Dunne, Liberalism, **Op.cit,** p 186.

[4] Andrew Moravcsik, "Liberal International Relations Theory : A Scientific Assessment", in Colin Elman & Miriam Fendius Elman (ed), **Progress in International Relations Theory: Appraising the Field**, (Cambridge : the Belfer Center for Science and International Affairs, 2003), p 161.

1. طبيعة الفواعل في السياسة الدولية:

تفترض النظرية اللبرالية أن الافراد والجماعات هم الفواعل الرئيسية في السياسة الدولية، وهذه الفواعل العقلانية تنتظم وتتبادل من اجل خدمة مصالحها، تعتمد النظرية اللبرالية رؤية تصاعدية *bottom-up view* للسياسة، يتم من خلالها معالجة احتياجات الافراد والمجموعات المجتمعية كمسببات خارجية للمصالح التي توجه سلوك الدولة، وبالنظر الى الندرة والى الفروقات الموجودة بين هذه المكونات المجتمعية، ترفض النظرية اللبرالية فكرة تناسق المصالح آليا بين الافراد والجماعات المجتمعية ، وِتّسلم بأن بعض اشكال التفاعلات الصراعية بين هذه الفواعل المجتمعية لا يمكن تجنبها.[1]

2. طبيعة الدولة:[2]

تفترض اللبرالية ان الدول (او غيرها من المؤسسات السياسية) ليست سوى تمثيلا لجزء من المجتمع الداخلي، والخيارات التي يفضلها هذا الاخير هي مايشكل الاهداف الاساسية (خيارات الدولة) التي يسعى صناع القرار العقلانيون في الدولة لتحقيقها عبر السياسة الخارجية، وتعد المؤسسات التمثيلية المنتخبة بمثابة "حزام نقل" حاسم يتولى ادخال خيارات وقوة الافراد وجماعات المجتمع المدني الى المعترك السياسي وترجمتها الى سياسة الدولة.

فالسياسة الداخلية من المنظور اللبرالي لا تعد الدولة فاعلا بذاتها بل هي مؤسسة تمثيلية تخضع بشكل مستمر لتحالفات الفواعل الاجتماعية في الاستيلاء واعادة الاستيلاء عليها، وفي بناء واعادة بنائها، وهذا الافتراض التعددي لا يعتبر ان كل الافراد والمجموعات لها تاثير متساوي في سياسة الدولة، ولا بأن بنية مؤسسات الدولة ملائمة، بل بخلاف ذلك حيث تمثل الحكومات خيارات ومصالح فئات معينة دون اخرى، ومن خلال طبيعة التمثيل يمكن معرفة اهم المجموعات المؤثرة في سياسة الدولة.

---

[1] Andrew Moravcsik, "Liberal International Relations Theory : A Scientific Assessment**", Op, Cit**. p. 161-162.

[2] **Ibid,** p.163.

3. طبيعة النسق الدولي:[1]

يشكل الاعتقاد ان تكوين خيارات الدولة هو المسؤول عن صياغة سلوك الدولة في النسق الدولي الافتراض الرئيسي الثالث للنظرية اللبرالية، فالدول تحتاج لغرض ما حتى تباشر حربا او تعاونا او اي سلوك اخر مهم في السياسة الخارجية، الطبيعة الدقيقة للمخاطر للرهان هي التي تصوغ السياسة، مع ان هذا لا يعني ان كل دولة تتبنى سياستها المثالية بكل بساطة، وانما كل دولة تسعى لتحقيق خياراتها المختلفة في ظل الضغوط التي تفرضها خيارات الدول الاخرى.

وعلى هذا النحو، لا يمكن النظر الى اللبرالية بانها في موقع يختلف عن الواقعية او المؤسساتية من خلال النظر اليها كنظرية "داخلية" او نظرية "المستوى الثاني" للتحليل، فهذه النظريات الثلاث جميعها نظريات نسقية، وبمعنى والتز الدقيق، يكمن الفرق فقط في ان اللبراليون يرون فقط ان توزيع الخيارات، وليس القدرات (عند الواقعيين) او المعلومات (عند المؤسساتيين) كخصائص نسقية حاسمة في صياغة هذه الاستراتيجيات.

المطلب الثاني: التوجهات الرئيسية للمقاربة اللبرالية في العلاقات الدولية:

تتقاسم الافتراضات الثلاث السابقة ثلاثة توجهات رئيسية في الفكر اللبرالي المعاصر نتناولها في العنصر التالي:

1. المثالية اللبرالية : *Ideational Liberalism*

تمثل المكون الاقدم للنظرية اللبرالية، وتسمى احيانا بالطوباوية، وتنظر الى تناسق شكل الهويات والقيم الاجتماعية الداخلية كمحدد أساسي لخيارات الدولة ومن ثم للصراع أو التعاون بين الدول، تنطلق من تقاليد الفلسفة السياسية اللبرالية الحديثة التي وضع اسسها كل من الفيلسوف البريطاني **جون ستيوارت ميل** John Stuart Mill، الناشط السياسي

[1] **Ibid**, pp 164-166.

الايطالي **جوسيب مازيني** Jiuseppe Mazzini، الفيلسوف الالماني إيمانويل كانط، والرئيس الامريكي **وودرو ويلسن** Woodrow Wilson،[1] ومن بين المثاليين البراليين ايضا ريتشارد كوبدن وجون هوبسون، نورمان آنجل، وألفر زيمرن،[2] عرفت عصرها الذهبي في فترة ما بين الحربين، وتعتبر النقاط الـ 14 التي وضعها ويلسن لانهاء الحرب العالمية الاولى وبناء عصبة الامم ابرز ملخص للفكر المثالي في هذه الفترة.[3]

يعتبر الفيلسوف الفرنسي **ايميريك كروشي** Emeric Crucé (1590-1648) اول من قدم تصورا فلسفيا لبناء عالم يسوده السلام والحرية معتبرا الافراد كممثل اساسي للعلاقات الدولية (الاوروبية) وليس الدول، وأن مصالحهم الشخصية والأنانية يجب أن تدفعهم نحو التجارة بدل الحرب، ويطرح فكرة تنظيم عالمي يكون مقره دولة محايدة، يجتمع فيه سفراء كل الدول (يقصد الأوروبية) في جمعية عامة لإيجاد الحلول لمختلف النزاعات.[4]

غير ان صقل الحجج السابقة جاء اساسا مع عمل الفيلسوف الالماني **ايمانيال كانط** "السلام الابدي" *Perpetual Peace* (1795)،[5] وتظهر اطروحته هذه تفاؤل كانط بقدرة العقل البشري على قيادة البشر الى السلام، مؤكدا في نفس الوقت أن السياسة الدولية ليست سياسة قائمة بين الدول إلا ظاهريا، ويجب النظر إليها في الواقع كسياسة بيو-وطنية بين أفراد الدول.[6]

وفي القرن العشرين ينظر الى الرئيس الامريكي ويلسن كحامل للواء اللبرالية في العلاقات الدولية، فقد اعتقد ان خلق منظمة عالمية لضبط الفوضى كفيل بتحقيق الامن، وان المسائل الامنية لا يجب تركها للتعاملات الدبلوماسية الثنائية- السرية ولا الى آلية توازن القوة، وبالمقابل يتعين ان يكون للشأن الدولي نظام لضبط الخلافات وقوة دولية يتم تعبئتها في حال اخفاق الجهود السلمية لفض النزاعات، اي ان تعزيز فعالية هذه المنظمة العالمية

[1] Andrew Moravscik, **Op, Cit.** p 168

[2] مارتن غريفيثس و تيري اوكالاغان، **مرجع سابق**، ص 360.

[3] **نفسه**، ص 361.

[4] اكزافييه غيوم، العلاقات الدولية، **مرجع سابق**. ص 38

[5] John R. Oneal et al, "The Liberal Peace: Interdependence, Democracy, and International Conflict, 1950-85", **Journal of Peace Research**, Vol. 33, No. 1. (Feb., 1996), p. 12.

[6] **نفسه**، ص ص. 36-39.

يستلزم قوة عسكرية لفرض ارادتها، وقد كانت هذه الفكرة اساس قيام نظام الامن الجماعي بين الحربين العالميتين.[1]

ويلخص **كيغلي** Kegley Charles ان تصور المثاليين للعالم يمكن تلخيصه في المبادئ الرئيسية التالية:[2]

1. الطبيعة البشرية "خيِّرة" في جوهرها ومحبة للايثار، كما ان البشر مؤهلين للتعاون المشترك وللتضامن.
2. انشغال الانسان برفاه الاخرين يعزز من فرص التقدم والرقي.
3. لا تعكس السلوكات السيئة وجود اناس اشرار بقدر وجود مؤسسات وترتيبات بنيوية شريرة تدفع الناس للتصرف على نحو اناني للاضرار بالاخرين عبر الحرب مثلا.
4. لا تعد الحرب عملا لا يمكن تفاديه، بل من الممكن تقليص حدوثها المتكرر من خلال اقتلاع الظروف الفوضوية التي تشجع على حدوثها.
5. الحرب والظلم هي مشكلات دولية تستلزم جهودا جماعية او متعددة الاطراف لافصائها ولا يمكن معالجتها على المستوى الوطني.
6. يتعين على المجتمع الدولي تنظيم نفسه مؤسساتيا لاقصاء الفوضى المسببة للمشاكل الدولية.

فاللبرالية المثالية تسعى بشكل اكبر من اي شكل اخر من اشكال اللبرالية الى خلق نظام دولي شبيه بنظام التمثيل الداخلي، والمثاليون عموما منفصلون عن الوضع القائم ويضعون المبادئ الأخلاقية قبل الاعتبارات العملية أو التدبيرية، وهي "الفكرة التي استغلها دعاة الفكر الواقعي وعلى رأسهم هاليت كار في هجومهم على المعايير الأخلاقية المزدوجة

[1] Tim Dunne, Liberalism,**Op. Cit,** p 191

[2] Cynthia Weber**, International Relations Theory: A critical introduction**, 2nd Ed, (London: Routledge, 2005), p. 41.

لأنصار العصبة التي اصبحت من وجهة نظر هؤلاء مجرد منتدى يعكس المصالح القومية المتنافسة بين القوى العظمى لتلك الفترة.[1]

باختصار، يفترض المثاليون اللبراليون ان مايجمع البشر اهم مما يفرقهم، ويرون أن آليات الديمقراطية البرلمانية والنقاش تحت حكم القانون يمكن إرساؤها في الدبلوماسية الدولية ولهذا السبب كرسوا أهمية كبرى لعصبة الأمم ولتقوية القانون الدولي، وهم يدافعون عن قيم اخلاقية كوسموبوليتانية، وباندلاع الحرب العالمية الثانية سادت النظرة الى المثالية كنموذج للفشل السياسي والسذاجة النظرية في العلاقات الدولية، وبانتهاء الحرب الباردة عاد الاهتمام مجددا ببعض الافكار المثالية في نظريات العلاقات الدولية.[2]

2. اللبرالية التجارية: *Commercial Liberalism*

تعرف اللبرالية التجارية في الادبيات الحديثة غالبا تحت مسمى نظرية الاعتماد المتبادل (أو الاعتمادية المتبادلة) *Interdependence*، ويشكل الاعتقاد بان التجارة والانفتاح الاقتصادي يمهدان الطريق نحو السلم والرخاء الدولي الافتراض الاساسي لها، وهي فكرة قديمة نسبيا ارتبطت اساسا بـ**مدرسة مانشستر للبرالية التجارية** *Manchester school of "commercial liberalism"* التي كان **ريتشارد غوبدن** Richard Cobden وجهها البارز خلال القرن الـ19، رغم ان سبق الاشادة بفكرة الاثار المسالمة التي تفرزها التجارة يعود اساسا الى **كانط.**[3]

ويمكن لمس هذه الفكرة ايضا عند **مونتيسكو** Baron de La Brède et de Montesquieu في عمله الشهير "**روح القوانين**" (1748) كتب مونتيسكو: "...إحلال السلام هو الاثر الطبيعي للتجارة، دولتان تتعاملان تجاريا مع بعضهما البعض، تجعلان

[1] مارتن غريفيثس و تيري اوكالاغان، **مرجع سابق**، ص. 361.
[2] **نفسه**، ص. 362.

[3] John R. Oneal et al, **Op, Cit.** p.13.

نفسيهما منخرطتين في معاملة بالمثل، اذا كان لواحدة منها مصلحة في البيع، وللاخرى مصلحة في الشراء، سستتحد جميعا على اساس الحاجات المشتركة".[1]

وفي القرن الـ19 اعتقد غوبدن بأن زمن الحروب قد انتهى بسبب تكلفتها العالية، وللضرر الذي تلحقه بالتجارة، وللتهديد الذي تسببه للاستثمار الخارجي،[2] ولأن التجارة الحرة تؤدي الى خلق نظام عالمي يسوده السلام، فقد وقف غوبدن وانصار مدرسة مانشستر ضد **قانون الذرة** *The Corn Law* الذي استحدثه البرلمان البريطاني عام 1815 للحد من استيراد الذرة اذا نزلت اسعارها تحت حاجز محدد، وينبع موقفه المعارض للسياسات الحمائية الى اعتقاده بأن تطور الحرية يعتمد أساسا على الحفاظ على السلام وتوسيع التجارة ونشر التعليم.[3]

وقد شكلت الفكرة التي مفادها ان التجارة الحرة تخلق مكاسب مشتركة لكل اللاعبين بغض النظر عن حجمهم أو طبيعة اقتصادياتهم جوهر لبرالية القرن الـ19، كما تعد هذه الفكرة محورية ايضا للنظرية الوظيفية وفي دراسات التعدديين لمسائل الاندماج في ستينيات وسبعينيات القرن الماضي،[4] فالانماط الجديدة من الاعتماد المتبادل بين الدول تفرز اثارا ايجابية تضفي الطابع السلمي على سلوكاتها، وكلما زادت مستويات الاعتماد المتبادل كلما تعززت فرص السلام.

عموما، تسعى النظرية اللبرالية التجارية الى تفسير سلوك الدول المنفرد والجماعي استنادا الى انماط من الحوافز السوقية في مواجهة فواعل اقتصادية داخلية واخرى عبر - قومية، وبمفهومها العام، تسند اللبرالية التجارية الى حجج وظيفية على نطاق واسع : "التحولات في بنية الاقتصـاد الداخلي والعالمي تغيّر تكاليف و مكاسب التبادلات الاقتصادية

[1] Katherine Barbieri, **The liberal illusion : does trade promote peace?**, (The University of Michigan Press, 2002), p 01.
[2] **Ibid**, p.13.
[3] Tim Dunne**, Op, Cit.** p. 190.
[4] John R. Oneal et al, **Op, Cit.** p.13.

عبر -الوطنية، وتؤدي الى خلق ضغوط على الحكومات الداخلية من اجل تسهيل او منع مثل هذه التدفقات عبر سياسات اقتصادية وسياسية خارجية ملائمة".[1]

واللبرالية التجارية لها مضامين مهمة للشؤون الأمنية، التجارة عادة هي أسلوب لاكتساب الثروة اقل تكلفة من الحرب أو العقوبات أو أية وسائل قهرية أخرى، وهذه الفكرة هي التي شكلت جوهر نظرية الاعتماد المتبادل التي طرحت بقوة خلال سبعينيات القرن الماضي تحت مسمى "**الاعتماد المتبادل المركب**"• مع أعمال **ناي** و **كيوهين** Robert O Keohane & Joseph S. Nye،[2] ومع نهاية الحرب الباردة خصوصا في أعمال **جون اونيل** John Oneal و**بروس راسيت** Bruce M. Russett، وتحاج هذه الادبيات بأن العديد من أشكال النزاعات الدولية تجد مصدرها في انعدام او ضعف الروابط الاقتصادية والتجارية بين مختلف الأطراف، وغياب المصالح التجارية والمكاسب الاقتصادية يقصي دور الميكانيزمات الضابطة التي تحكم سلوكها الخارجي تجاه بعضها البعض. [3]

3. اللبرالية الجمهورية : *Republican Liberalism*

تعرف اللبرالية الجمهورية في الادبيات الحديثة تحت مسمى نظرية **"السلام الديمقراطي"** *Democratic peace* أو "الكانطية الجديدة" *Neo-Kantian*،[4] سيما بعد اعادة بعثها من قبل **مايكل دويل** Michael Doyle في ثمانينيات القرن الماضي، وهي الفترة التي شهدت ما يسميه البعض بالموجة الثالثة للديمقراطية، وتشكل اللبرالية الجمهورية اليوم دعامة اساسية من دعائم الفكر اللبرالي الجديد، بل ان البعض امثال **جاك لوفي** يعتبرون ان فرضيتها الرئيسية هي أقرب ما لدينا الى قانون امبريقي في حقل العلاقات الدولية.[5]

---

[1] John R. Oneal et al , **Op, Cit.** p. 171.

• تسمى ايضا بالتبعية المعقدة *Complex Interdependence* ارتبطت اساسا باعمال ناي وكيوهين ، وهي احد مكونات اللبرالية الجديدة في العلاقات الدولية.

[2] مارتن غريفيثس و تيري اوكالاغان، **مرجع سابق**، ص 66.

[3] Benny Miller, "The Rise and Decline of offensive liberalism", Op. Cit, p 09

[4] Alan Gilbert, **Must global politics constrain democracy? : great-power realism, democratic peace, and democratic internationalism**, (Princeton University Press, 1999), p. 154.

[5] Kenneth N. Waltz, "Structural Realism After the Cold war", **Op.Cit**, p 06

بالنسبة لكانط، تعد الحرب مصدرا للفساد الاخلاقي وللشر، ورغم اعترافه بأنها وضع طبيعي للبشر، الا انه سعى الى اصلاح فوضى النظام الدولي والاحلال التدريجي للسلام الدائم، وهي المسؤولية التي تقع حسبه على جميع الدول والافراد من اجل اقامة عالم افضل، ومع ان كانط عاش في فترة سيادة آلية توازن القوى وهيمنة الفكر المتشائم حول طبيعة الانسان، فقد تفاعل حينها مع فكر توماس هوبز وغيره واصفا اياهم بـ"المعزَّين البائسين".[1]

لقد ضمن كانط ابرز افكاره حول السلام في اطروحته الشهيرة "**نحو سلام ابدي**" *Toward Perpetual peace* (1796)، ويتمسك فيه بالنظرة القائلة بأن المصلحة الذاتية المتنورة هي المفتاح الذي سيفتح الباب أمام فدرالية عالمية وإلغاء الحرب بشكل نهائي،[2] وهي الفكرة التي أعيد طرحها بقوة منذ ثمانينيات القرن الماضي، خصوصا مع رواج افتراض **مايكل دويل** (1986) حول السلوك السلمي للدول الديمقراطية، والتي تدعم بقوة الاعتقاد بان الحرب قد بطل استعمالها بين الدول المتقدمة الكبرى.[3]

بالنسبة لمايكل دويل، تضمنت تركة كانط عنصرين هامين هما وجود قيود تتخلل علاقة الدول الديمقراطية، و وجود شكل من اشكال "الجرأة او الوقاحة الدولية" في العلاقة مع الدول غير الديمقراطية، فالدول اللبرالية تميل غالبا الى قضايا الثروة والرفاهية، ومن هذا المنطلق فهي تكسب اقل مما تخسره عند تورطها في الحروب مقارنة بالدول التسلطية، ومع ذلك، يضيف دويل، أن "الدول اللبرالية عدوانية كغيرها من أنماط الدول في علاقتها بالنظم التسلطية"، وهذا يعني ان الدول الديمقراطية تخلق فيما بينها فقط مايمكن تسميته بـ"سلام منعزل" *Seperate peace*.

في ختام دراسة كمية لـ**جون اونيل** وزملائه لواقع الاعتماد المتبادل والديمقراطية والنزاعات الدولية في الفترة ما بين 1950-1985 المرجعية بالنسبة لدراستنا هذه، يجمع هؤلاء الباحثون بين مختلف عناصر نظرية السلام الديمقراطي/اللبرالي بقولهم:

---

[1] مارتن غريفيثس وتيري اوكالاغان، **مرجع سابق**، ص 248.

[2] **نفسه**، ص 249.

[3] Kenneth N. Waltz, "Structural Realism After the Cold war", **Op.Cit**, p.06.

" كان كانط واللبراليين الاخرين في الاساس محقين بشأن مكاسب الديمقراطية، ستكون احتمالات السلام اكبر عندما تتبنى المجتمعات وسائل غير عنفية لحل الخلافات، وعندما تكون السلطة التنفيذية مقيدة بنسق من الضوابط والتوازنات *System of checks and balances* ، والمصالح الاقتصادية المتشابكة تجعل من النزاع عملا غير مجد اقتصاديا...استنتاجاتنا تدعم تشخيصا جيدا للعلاقات الدولية، هناك نموا دراماتيكيا في عدد الدول الديمقراطية منذ الحرب العالمية الثانية...التاثيرات المسالمة للاعتماد المتبادل توفر سببا اكثر من اي شيء اخر، ومن ثم، للاعتقاد بأن الفوضى الهوبزية يتم تفكيكها لتعكس قيم اللبرالية...وكما لاحظ كانط، لا يعتمد السلام على كوننا ملائكة مادام انه حتى الشياطين يمكنها ان تفكر".[1]

ابعد من ذلك، يحاج **بروس راسيت** Bruce Russet انه بوجود عدد كاف من الدول الديمقراطية في العالم سيكون من الممكن ازاحة المبادئ الواقعية التي هيمنت على الممارسات الدولية منذ القرن الـ17 على الاقل،[2] ويؤكد **فرانسيس فوكوياما** Francis Fukuyama على الروابط الوثيقة بين الانماط الحكومية والمحصلات الخارجية الدولية بقوله: "لم يحدث أن حاربت دولة ديمقراطية (ديمقراطية) أخرى"،[3] ويعتبر هذا هو السبب الكامن وراء تشديد دعاة السلام الديمقراطي بأن الحرب ستذبل من المشهد الدولي مع تكاثر الحالات الديمقراطية في العالم، ومن ثم إمكانية إيجاد نظام دولي قائم على السلام.

وعلى هذا النحو، وبخلاف نظريتي المثالية والتجارية اللبراليتين اللتان تستندان الى انماط معينة من الهويات المجتمعية والمصالح الاقتصادية على التوالي، تؤكد النظرية اللبرالية الجمهورية على الطرق التي تتولى فيها المؤسسات والممارسات الداخلية تجميع هذه المصالح وتحويلها الى سياسة دولة، حيث تمثل طبيعة التمثيل السياسي الداخلي المتغير الرئيسي للبرالية الجمهورية، وهذا انطلاقا من كونها المسؤولة عن تحديد الخيارات الاجتماعية التي تسيطر على السياسة، في حين يتعلق عدد من الحجج اللبرالية بتحكم

[1] John R. Oneal et al, **Op, Cit.** p. 24.
[2] **Ibid**, p. 08.
[3] **Ibid,** p. 09.

الاداريين (حكام، جيوش، او البيروقراطيات) في مؤسسات الدولة، بالموازاة مع حجة مطابقة على المجموعات المجتمعية التي تتحكم في الدولة او التي تتصرف بشكل مستقل عنها.[1]

في الغالب يتم تفسير الصلة المفترضة بين طبيعة التمثيل السياسي الداخلي والسلوك الخارجي المسالم الى العناصر التالية: [2]

1. ان قادة الدول الديمقراطية يواجهون مقيدين بمقاومة شعوبهم لخيارات الحرب بالنظر الى تكاليفها وضحاياها.
2. ان تنوع المؤسسات والعلاقات في الدول الديمقراطية وفي ما بينها يوجِد عوامل وتوازنات وضغوط متعارض، الأمر الذي يمنع قيام الحروب بينها.
3. تمثل ثقافة التصالح والتفاوض مظاهر بارزة في الدول الديمقراطية، ويكون قادة هذه الاخيرة قادرون على اتخاذ مواقف ايجابية في حوارهم مع الدول الديمقراطية الاخرى طالما انهم يتقاسمون القيم نفسها، ولهذا السبب يفضلون التفاوض على الحرب، في حين ان الدول غير الديمقراطية لا تخضع لهذه المعايير وتعامل بعدائية.

وعلى الرغم من الاهمية الكبيرة التي تحملها افكار اللبرالية الجمهورية، الا ان ابرز ما يعاب عليها هو صعوبة دحض افتراضاتها او تاكيدها، فغياب الحروب بين الدول الديمقراطية يمكن رده الى قلة عدد الدول الديمقراطية في العالم الذي سادت فيه الحروب بين الدول، ويمكن رد ذلك في زمن الحرب الباردة الى التهديد الخارجي الذي كانت تمثله الشيوعية للدول الديمقراطية، واخيرا، لا توجد هناك معايير دقيقة لتعريف الدول الديمقراطية، فاذا قامت الحرب بين دولتين ديمقراطيتين مفترضتين، فمن المرجح ان يبرر ذلك دعاة هذه النظرية بان احداهما ليست دولة ديمقراطية، وهذا بسبب غياب هذه المعايير الدقيقة.

[1] Andrew Moravscik, **Op, Cit.** pp. 173-174.

[2] مارتن غريفيثس و تيري اوكالاغان، **مرجع سابق**، ص. 252-253

4. اللبرالية المؤسساتية: *Liberal Institutionalism*

لا يحظى ادراج النظرية المؤسساتية ضمن مكونات اللبرالية بإجماع باحثي العلاقات الدولية بشكل عام، وقد سبقت الاشارة الى الافتراضات المحورية الثلاث التي تعرف النظرية اللبرالية في العلاقات الدولية، والتي على يتم على اساسها استبعاد المؤسساتية من دائرة النظريات اللبرالية عند باحثين بارزين من امثال **اندرو مورافسيك** Andrew Moravcsik و**جون أونيل** و**روبرت كيوهين** Robert keohane، فالنظرية المؤسساتية، من خلال تبنيها لأغلب مرتكزات الواقعية، تضع نفسها في موقع معاكس للبرالية في العديد من الجوانب،[1] وباعتراف احد روادها، لا تعدو المؤسساتية اكثر من ان تكون مسعى لتعديل تدريجي للواقعية و لمعالجة التشوهات الكامنة فيها،[2] ومع ذلك تعرف المؤسساتية، على نطاق واسع، تحت مسمى اللبرالية (أو النيولبرالية) المؤسساتية *(Neo) liberal institutionalism*.

ظهرت المؤسساتية في سبعينيات القرن الماضي، وجاءت اساسا بدافع من النجاحات التي حققتها المنظمات الدولية في عالم ما بعد الحرب العالمية الثانية وتجاهلتها الواقعية،[3] وتبلورت اساسا في اوائل ثمانينيات القرن الماضي مع عمل **روبرت كيوهين** "بعد الهيمنة" (1984)• و **كيوهين** و **ناي** Joseph Nye "القوة والاعتماد المتبادل"•• (1989)، وهي تعالج اساسا مسائل التعاون الدولي وأهمية المؤسسات في تلطيف فوضى النظام الدولي، مع ان كيوهين لا يِحّذ الحاق وصف اللبرالية او اللبرالية الجديدة بالمؤسساتية بفعل صلتها الوثيقة بالواقعية.

---

[1] Robert O. Keohane & Lisa L. Martin, "**Institutional Theory as a Research Program",** in Colin Elman and Miriam Fendius Elman (ed), **Op, Cit**. p 73.

[2] Ibid,p 179

[3] Andrew Moravcsik, **Op. Cit,** p. 183.

• After Hegemony: Cooperation and Discord in the World Political Economy ,Princeton, 1984

•• Power and Interdependence: World Politics in Transition .Boston: Little, Brown and Company, 1989.

جدول رقم 04: عناصر الاتفاق والاختلاف بين المنطلقات الفكرية الواقعية واللبرالية.

نقاط الاتفاق	نقاط الاختلاف
1. الدول هي الفواعل الرئيسية في السياسة الدولية.	يشدد الواقعيون على "البنية" في تفسيراتهم للتفاعلات الدولية في ظل حالة الفوضى.
2. العقلانية هي النزعة النظرية التي يتم من خلالها تفسير تفاعلات الدولة الخارجية.	في حين يشدد اللبراليون على "سياقات" هذا التفاعل
3. تعريف الامن بعبارات "المصلحة الذاتية".	

المصدر: Cynthia Weber**, Op, Cit**. p. 62.

تسعى النظرية المؤسساتية الى فهم التشوهات التي تعتري النظرية الواقعية ومن ثم البناء عليها وتجاوزها، وهي تستهدف اساسا فهم تواجد المؤسسات الدولية وطرق عملها، وهي تعرف المؤسسات بأنها "جملة القواعد (رسمية وغير رسمية) الثابتة والمترابطة التي تحدد ادوارا سلوكية معينة، وتتولى تقييد النشاط، وصياغة التوقعات"، وقد تأخذ شكل منظمات رسمية عبر -حكومية او غير حكومية، نظم دولية، او اتفاقيات غير رسمية، وباستعارة تصور **دوغلاس نورث** Douglass North من الممكن تصور "المنظمات كفواعل أو كـ "لاعبين"، والمؤسسات كالقواعد التي تحدد كيفية ممارسة اللعبة"،[1] ويمكن البناء على تعريف المؤسسات كجملة ثابتة ومتماسكة من القواعد والممارسات التي تحدد ابعاد الفاعلين،

[1] **Ibid**, p. 78.

تقيد انشطتهم، وتشكل نواياهم، وتشمل بذلك المنظمات، الاجهزة البيروقراطية، المعاهدات والاتفاقيات، والممارسات غير الرسمية التي تقبل الدول بها كمعايير ملزمة.[1]

- **الافتراضات الأساسية للمؤسساتية اللبرالية:**

يمكن حصر الافتراضات الاساسية للمؤسساتية اللبرالية في العناصر التالية:[2]

1. الدول هي الفواعل الأساسية في حقل العلاقات الدولية، لكنها ليست الفواعل المهمة الوحيدة، والدول هي فواعل عقلانية *Rational*، تسعى دوما لتعزيز مصالحها في كل المسائل أو المجالات.

2. في هذا المحيط التنافسي، تسعى الدول لمضاعفة مكاسبها المطلقة *Absolute gains* من خلال التعاون، والسلوك العقلاني للفواعل يدفع لرؤية المنفعة الكامنة خلف السلوك التعاوني، وبذلك تصبح الدول اقل انشغالا بالمزايا أو الافضلية التي تحققها الدول الأخرى من خلال هذه الترتيبات التعاونية.

3. العائق الأكبر الذي يقف أمام التعاون الناجح هو عدم الامتثال للاتفاقيات الموقع عليها، أو سياسات الغش و التنصل التي قد تلجأ إليها بعض الأطراف.

4. التعاون دوما يكون مقرونا بوجود مشاكل، لكن الدول سوف تقوم بنقل ولاءاتها ومواردها لهذه المؤسسات إذا رأت أنها تحقق مكاسب جماعية، وتمنح لهذه الدول فرص قوية لحماية مصالحها على الصعيد الدولي.

وفي تعريفه بافتراضات هذه النظرية كتب كيوهين:

> " تنطلق المؤسساتية من اعادة صياغة الافتراضات المركزية للواقعية التي يمكن تحديدها كمايلي: 1. الدول هي الفواعل الاساسية في السياسة العالمية، 2. تتصرف الدول كما لو انها فاعل عقلاني، بمعنى انها تقدر المواقف الاستراتيجية على ضوء بيئاتها، وتسعى لمضاعفة المكاسب المتوقعة،

[1] Steven Lamy, "Contemporary Mainstream Approaches : Neo-realism and Neo-Liberalism", in John Baylis & Steve Smith, **Op, Cit.** p 214

[2] **Ibid**, p 213

3. تسعى الدول لتحقيق مصالحها... بدلا من التصرف على نحو خال من الانانية 4. تتفاعل الدول في عالم تسوده الفوضى، أي بدون حكومة عامة...النظرية المؤسساتية تقاسم الواقعية الفرضيات الثلاثة الاولى كليا، كما تقبل ايضا بالفرضية الرابعة المتعلقة بالفوضى، والتي تعرَّفبدقة بغياب منفِّذ خارجي للاتفاقيات، لكن النظرية المؤسساتية ...لا تقبل بجزم الواقعية الجديدة بواقع ان الفوضى لها مضامين سلبية بعيدة المدى على التعاون."[1]

فالمؤسساتيون بشكل عام يشددون على وجود فرص عديدة للتعاون الدولي رغم تسليمهم بالطبيعة الفوضوية للنظام الدولي، وتتميز عن الواقعية من هذا الجانب، فالواقعيون يعتقدون انه طالما كانت المعلومات حول نوايا الخصوم رديئة أو منعدمة يتعين على الدول ان تتوقع الاسوء، وان تتصرف على نحو حذر ودفاعي عند وضع استراتيجياتها، ومن ثم فان ندرة المعلومات تقوَّض جهود الدول في التعاون، بينما، في الجانب الاخر، يرى المؤسساتيون انه بإمكان الدول ان تقدم على اتخاذ خطوات لتحسين البيئة المعلوماتية في ظل هذه الشروط، مثلا من خلال الافصاح عن النوايا والنشاطات.[2]

فالمؤسساتية اللبرالية تركز اساسا على تفسير التعاون في الحالات التي تكون فيها مصالح الدول غير متعارضة في جوهرها، وتهتم اساس بالحالات التي تواجه الدول فيها صعوبة كبيرة في التعاون بفعل وجود مصالح "مختلطة"، بعبارات أخرى، كل طرف له حوافز للتعاون ولعدم التعاون على حد سواء، يتضمن ما يسميه المؤسساتيون بـ"السلوك الموجه للهدف" ضوابط سياسية مشتركة، بحيث أن كل الأطراف تخرج بنتيجة افضل مما سيكون عليه الحال بدون الدخول في المسار التعاوني.

عموما كانت الواقعية مصدرا رئيسيا للانتقادات الموجهة الى المؤسساتية ايضا، وخلال سنوات الثمانينيات والتسعينيات انشغل الواقعيون امثال كينيث والتز، ستيفن كريسنر Stephen Krasner وجوزيف غريكو Joseph Grieco وجون ميرشايمر بدحض افتراضات المؤسساتية، ولعل ابرز هذه الانتقادات ما تعلق باهمال العوائق الكثيرة التي تعترض مسار التعاون بين الدول في عالم يحكمه مبدأ الاعتماد على الذات، وباستهانة المؤسساتيين بالدور

[1] **Ibid**, pp. 73-74.
[2] **Ibid,** p 80.

الـذي تؤديـه القـوة فـي السياسـة الدوليـة،[1] وبعـدم اخـذ انشـغال الـدول علـى المـدى البعيـد حـول حصـتها مـن المكاسـب المحققـة فـي الحسـبان،[2] وانتقـادات عديـدة اخـرى لا يسـمح مجـال هـذه الدراسة باستعراضها.

[1] Robert O. Keohane & Lisa L. Martin, **Op, Cit**. p 85.
[2] **Ibid,** p 86.

المبحث الثاني: دوافع السلوك الخارجي للقوى الكبرى وقيوده القيمية والمؤسساتية:

تعرف اللبرالية في حقل العلاقات الدولية بتشعب مضامينها الفكرية، ورغم كونها احدى المقاربات التي تعطي الافضلية للدولة في تفسيرها للظاهرة الدولية، الا انها تتميز مع ذلك بنظرتها المجزَّئة لبنية الدولة ذاتها، فهي تعتبر مقاربة رائدة في الاهتمام بالعناصر الداخلية الفاعلة في الدولة التي تؤدي دورا سياسيا بارزا، سواء تجسدت في صورة افراد او جماعات او مؤسسات داخلية، كما تولي اهتماما مماثلا بالعوامل الثقافية والايديولوجية والقيمية التي تحيط بتلك العناصر وتؤثر فيها، بينما تعطي على الصعيد الخارجي للمؤسسات والبنى التنظيمية الدولية وزنا يضاهي احيانا وزن الدولة او يتخطاه.

وفي اطار السياسة الخارجية يهتم اللبراليون في الاساس بالعوامل المؤثرة في صناعة القرار الخارجي، وبشكل خاص بالخلفيات القانونية والمؤسساتية والسياسية التي تشوب عملية صياغة القرار في السياسة الخارجية سواء كحوافز او كقيود، وتشمل هذه الخلفيات بشكل خاص الحواجز المؤسساتية والمعارضة السياسية، ومن هذا المنطلق يرى اللبراليون ان انماط النظم السياسية تلعب دورا هاما في تحديد مصادر وقيود السياسة الخارجية، بمعنى ان اختلاف اشكال النظم السياسية سينعكس في شكل سياسات خارجية متمايزة لهذه الدول، وعلى هذا النحو، يمكن رد الاختلاف بين دوافع وادوات السياسات الخارجية للنظم الديمقراطية والديكتاتورية الى نظمها السياسية المختلفة.

ومع ان هذه الفكرة ظلت تمثل تقليديا جزءا من اطروحة السلام الديمقراطي، فقد سعت الادبيات اللبرالية الحديثة الى توسيع نطاق الاثار المترتبة عن طبيعة النظام السياسي لاثبات الصلة بين نوع النظام السياسي واشكال معينة من السلوكيات الخارجية، هذا الى جانب تلك العلاقة المفترضة بين الديمقراطية والسلوك المسالم، وعلى سبيل المثال، هناك توجه لبرالي لربط السلوك الخارجي التعاوني واستمرارية التحالفات الخارجية

بنمط معين من النظم السياسية، في مقابل ارتباط اشكال اخرى من النظم السياسية بالتقلب المستمر في علاقاتها الخارجية واستدامة خلافاتها.[1]

والى جانب هذه الترتيبات المؤسسية المتعلقة بنمط النظام السياسي، يعتقد اللبراليون ان البنى المؤسساتية الدولية تلعب دورا مشابها في رسم قواعد سلوك معين على الصعيد الدولي، وينعكس مستوى انخراط الدولة في هذا المؤسسات في جانب مهم من سلوكياتها تجاه وحدات وقيم المجتمع الدولي بشكل عام.

أخيرا، وفي عالم من الاعتماد المتبادل، تمثل المصالح الاقتصادية والتجارية دافعا مهما وراء سلوكيات السياسة الخارجية لمختلف الدول، لاسيما القوى الكبرى منها اعتبارا لضخامة مصالحها، فسلوك القوى الكبرى، من منظور اللبراليين، يعكس اهتمامها بمصالحها الاقتصادية والتجارية الضرورية لتحقيق رفاهها الاقتصادي والاجتماعي، وحرصها على هذه المصالح، وهو ما يدفعها لتبني سياسة خارجية معتدلة لتفادي الاضرار بعلاقاتها ومصالحها الاقتصادية.

المطلب الاول: نمط النظام السياسي وطبيعة السلوك الخارجي:

يشير مفهوم النظام السياسي الى جملة القواعد والممارسات والقيم التي تبنى على أساسها الحكومة وتتولى تنظيم عملها، ويتم في غالب الاحيان تصنيف النظم السياسية بناء على حزمة من الخصائص اهمها انفتاح المؤسسات السياسية للدولة، مستوى التنافسية في العمليات الانتخابية، مستوى انخراط المواطن في العملية السياسية، حدود القيود القانونية والمؤسساتية المفروضة على من هم في مراكز السلطة، ومستوى اتاحة الحقوق للافراد وحمايتها، ويتم بناء على هذه المعايير الاساسية تصنيف النظم السياسية الى دمقراطية او مفتوحة وغير ديمقراطية او مقيدة.[2]

[1] David B. Huxsoll, "Regimes, Institutions And Foreign Policy Change", A Dissertation Submitted in partial fulfillment of the requirements for the degree of Doctor of Philosophy Louisiana State University, The Department of Political Science, May 2003, p 35

[2] http://www.e-ir.info/2011/02/07/the-effect-of-domestic-politics-on-foreign-policy-decision-making/

يحمل هذا التمييز بين اشكال النظم السياسية اهمية تحليلية كبيرة بالنسبة لمفكري اللبرالية منذ القرن الـ18 على الاقل، وشهدت سنوات الثمانينيات والتسعينيات موجة كثيفة من الدراسات المهتمة بتحليل العلاقة المفترضة بين شكل النظام السياسي للدول وطبيعة سياساتها الخارجية، في نطاق ما يعرف بأدبيات السلام الديمقراطي كأحد اهم التوجهات الفكرية اللبرالية، وعلى الرغم من استناد افتراضاتها الى ثنائية دول ديمقراطية/ غير ديمقراطية بدلا من ثنائية قوى كبرى/ صغرى، إلا انها توفر استبصارات مهمة حول سلوك القوى الكبرى بفعل سعة امثلة الاختبار المستند اليها.

لا يمكن فصل الاهتمام المتجدد بمضامين الحكم الديمقراطي على سلوك الدولة تجاه محيطها الخارجي عن اتساع "نادي الدول الديمقراطية" بفعل ما يسميه **صاموبل هنتنغتون** بـ "الموجة الثالثة" للديمقراطية، وقد تمحورت اغلب اهتمامات الباحثين منذ ذلك الوقت على العلاقة بين الديمقراطية والسلوك الخارجي التنازعي، وبدرجة اقل حول ابعاد اخرى للسلوك الخارجي لمختلف الدول كالتعاون وفض النزاعات والتحالفات الدولية.[1]

كان الانشغال الرئيسي للكثير من الاعمال اللبرالية حينها منصبا على امكانية الاستناد الى ثنائية الديمقراطية/ غير الديمقراطية لتحليل السلوك الخارجي لاشكال مختلفة من النظم السياسية، وعلى سبيل المثال سعى كل من **زيف ماعوز** و **نسرين عبد العالي** Zeev Maoz & Nasrin Abdolali الى اثبات السياسة الخارجية المقيدة التي تنتهجها الدول الديمقراطية على نقيض الدول غير الديمقراطية، الى جانب تاكيدهما على نزعة الدول الديمقراطية لحل خلافاتها بوسائل اخرى غير الحرب اكثر مما هو عليه الحال بالنسبة للدول غير الديمقراطية،[2] مستشهدين في ذلك بامثلة عديدة تغطي الفترة ما بين 1816-1976 يخص العديد منها علاقات القوى الكبرى.

[1] Kurt Taylor Gaubatz, "Democratic States and Commitment in International Relations", **Intenational Organization**, Vol.50, No. 01 (winter 1996), pp. 109-110.

[2] Zeev Maos & Nasrin Abdolali, "Regime Types and International Conflict, 1816-1976", **Journal of Conflict Resolution** , Vol. 33, No. 01 (March 1989), pp. 31-32.

ولتحقيق تلك الغاية، استهل **ماعوز** و**عبد العالي** دراستهما بمناقشة ثلاثة مسائل جوهرية؛ المنطق الذي يقف وراء الصلة بين نمط النظام السياسي ومستوى التورط في النزاعات، معنى الحرية السياسية ومضامين هذه الفكرة على السلوك النزاعي للدول، وأخيرا، مضامين هذا المنطق على الاستقرار النسقي، واستشهد الكاتبان بالتبريرات التي قدمها الباحث الامريكي **رودولف رومل** Rudolph J. Rummel والتي مفادها ان الحرية السياسية والاقتصادية تكبح العنف، ليس لأن المجتمعات الديمقراطية والمفتوحة اقل ميلا للعنف بالفطرة مقارنة بالمجتمعات التسلطية المغلقة وإنما لأن:

> "النخب السياسية (في الدول الديمقراطية) قائمة على دعم عامة غير راغبة في تحمل التكاليف في شكل ضرائب، املاك، ودماء من اجل مغامرات وتدخلات خارجية ما لم تتم اثارتها بقضية حماسية توحدها، وحتى في هذه الحالة، لا يمكن الوثوق في العامة لدفع ثمن العنف الخارجي طويلا اذ من الممكن ان تنقلب على مسؤوليها في منتصف الحرب...الاختلاف الجوهري في مصالح وقيم الشعب الحر يجب ان تسود...قبل ان تخاطر النخب بعنف خارجي".[1]

من الواضح في فقرة **رومل** هذه ان السلوك الخارجي المقيد للديمقراطيات اللبرالية يعود مصدره الاساسي الى بنية النظم الديمقراطية في حد ذاتها، خصوصا ما تعلق منها باحترام الارادة الشعبية، ويشكل هذا العنصر الى جانب عناصر اخرى مانسميه بالثقافة السياسية الديمقراطية المسؤولة عن تغليب الحل السلمي للنزاعات المحتملة، كما ان الحاجة المِلحَّة للتأييد الشعبي والعمليات الديمقراطية الاخرى تضع عقبات كثيرة امام صناع القرار الخارجي لاستمالة عامة الناس لدفع ثمن الحرب دما ومالا، خصوصا في حالات الحروب الطويلة التي يزيد فيها احتمال تآكل الدعم المحلي للمجهود الحربي.[2]

وتعتبر هذه الفكرة قديمة نسبيا وقد سبقت الاشارة الى بعض مضامينها في المبحث الاول من هذا الفصل، وسواء تعلق الامر بأعمال **كانط** أو **كوبدن** أو **ولسن**، يمكن

[1] Zeev Maos & Nasrin Abdolali, **Op, Cit**. p. 06.

[2] Bruce M. Russett, **Grasping the democratic peace: principles for a post–Cold War world**, (Princeton University Press 1993), p. 31.

بوضوح لمس إسناد هؤلاء الباحثين لمناقب الدولة المسالمة للديمقراطيات ومثالب الدول العدوانية للدول السلطوية، ففي خطبة شهيرة عام 1849 قال كوبدن:

"في أي الجهات نبحث عن تراكمات غيوم الحرب السوداء ؟ اين نرى ظهورها ؟ ولماذا ؟ انها تظهر من جهة الحكم المطلق المستبد القابع في الشمال حيث يتحكم رجل واحد بمصير اربعين مليون عبد. اما المحل الثاني الذي يهدد بخطر الحرب بعد (روسيا) فهي (النمسا)، ذلك البلد التعيس السيء، فهي في المرتبة الثانية من حيث حكم الفرد المطلق والبربرية، فهناك يمكنكم ان تروا مرة اخرى مخاطر الحرب. وبالمقارنة، فحيثما تجدون السكان يحكمون انفسهم، كما هو الحال في بريطانيا او فرنسا او امريكا، فستجدون شعبا غير نزاع للحرب، واذا رغبت أي من حكوماتهم بدخول الحرب، فسيضع الشعب حدا لتلك الحكومة"[1]

وانطلاقا من الاهمية التي يوليها اللبراليون للالتزامات والتعاقدات الدولية، سعت دراسات اخرى الى تفسير خيارات التحالف لدى الدول الديمقراطية وغير الديمقراطية، وتبرز في هذا الاطار دراسات **سيفرسون و إمونس** Randolph M. Siverson & Juliann Emmons•، **ويرنر و ليمكي**•• Suzanne Werner & Douglas W. Lemke، و **كورت تايلر غوباتز** Kurt Taylor Gaubatz (المرجعية لهذه الدراسة)، تحاجج الدراستان الاولى والثانية بميل الدول الديمقراطية الى التحالف مع بعضها البعض، وانتهاج الدول غير الديمقراطية لذات السلوك الخارجي تجاه بعضها البعض، في حين وقفت الدراسة الاخيرة على ثبات السياسات الخارجية للدول الديمقراطية تجاه التزاماتها بالتحالف نحو بعضها البعض، بخلاف واقعها لدى الدول غير الديمقراطية.[2]

---

[1] كينيث ن. والتز، **الانسان والدولة والحرب: تحليل نظري**، مترجما (هيئة ابو ظبي للسياحة والثقافة، 2013)، ص. 37.

• "Birds of a Feather: Democratic Political Systems and Alliance Choices in the Twentieth Century", The Journal of Conflict Resolution, Vol. 35, No. 2, (Jun., 1991), pp. 285-306

•• "Opposites Do Not Attract: The Impact of Domestic Institutions, Power, and Prior Commitments on Alignment Choices", **International Studies Quarterly,** Vol. 41, No. 3 (Sep., 1997), pp. 529-546

[2] David B. Huxsoll, **Op, Cit**, p. 40.

وتقيم دراسة **غوباتز** (1996) حججا متنوعة على تمايز السلوك الخارجي للدول الديمقراطية، سيما القوى الكبرى منها حيث يزداد تاثير المصادر الداخلية، ويشدد اساسا على الدور الذي تؤديه جملة من الخصائص البنيوية والمعيارية اللصيقة بالواقع الداخلي للديمقراطيات اللبرالية والتي تدفع بالسياسة الخارجية تجاه تعزيز التزامات الدولة تجاه محيطها الخارجي، ويستدل بسلوك التحالف كمؤشر امبريقي لتمييز طبيعة تعهدات الدول الديمقراطية عن غيرها من حيث الاستدامة.[1]

وفقا لـ**غوباتز**، تتميز السياسة الخارجية للديمقراطيات اللبرالية بالثبات والاستقرار كنتيجة للاثار المترتبة عن جملة من العناصر الحاسمة لعل اهمها ثبات الخيارات العامة، ثبات مؤسسات السياسة الخارجية، واحترام القانون والشفافية، يهتم العنصر الاول بتشخيص الدور الذي تؤديه مؤسسات المجتمع المدني في تقييد سلطات الحكومات في الدول الديمقراطية، وفي استجابة السياسات الحكومية للخيارات الشعبية التي تتميز بثبات نسبي تجاه المسائل التي تخص السياسة الخارجية.

يتعلق العنصر الثاني بثبات المؤسسات الديمقراطية، فعلى الرغم من الحياة السياسية القصيرة نسبيا للقادة الافراد، تتميز المؤسسات السياسية الداخلية باستقرار كبير في النظم الديمقراطية مقارنة بغيرها، ويعزى الى المصالح البيروقراطية المدنية فضل الاستقرار المؤسساتي في الدول الديمقراطية رغم التغيير الدوري في القيادة، وفي حقل السياسة الخارجية، تساعد المصالح البيروقراطية الممسكة بالشؤون الخارجية في ضمان درجة عالية من الاستمرارية في السياسة الخارجية، كما تعبر عن ذلك توجهاتها نحو الحفاظ على تعهداتها والتزاماتها الدولية.[2]

أخيرا، تتبع السياسة الخارجية للديمقراطيات اللبرالية من احترامها للقانون، وكما جادل **دو توكفيل** Alexis De Tocqueville، يعد احترام القانون مكونا اساسيا للثقافة

[1] Kurt Taylor Gaubatz, **Op, Cit**, pp. 110-111.
[2] **Ibid**, pp. 117-118.

السياسية الديمقراطية،[1] وتتطلب الممارسات الداخلية في الديمقراطيات اللبرالية احترام التعهدات والالتزامات القانونية الدولية كالاتفاقيات والمعاهدات والاعراف الدولية، وفي المقابل، لا يمثل القانون اي اهمية لتفسير السياسة الخارجية للدول غير الديمقراطية، ولا تكترث هذه الاخيرة بقيود اخرى غير تلك المتعلقة بقوتها، وهو ما يفسر انتهاكاتها المتكررة للقوانين والاعراف الدولية.

بناءا على هذه العناصر، قادت مراجعة **غوباتز** لعدد من الدراسات الامبريقية التي اهتمت بدراسة مسائل التحالف الدولي الى التاكيد على ديمومة الاحلاف بين الدول الديمقراطية بفعل الاثر الذي تتركه العوامل السابقة في السياسة الخارجية للديمقراطيات اللبرالية، وفي المقابل، اظهرت هذه الدراسة التقلبات العديدة التي تعتري السياسة الخارجية للدول غير الديمقراطية كما تعكسه حالة عدم ديمومة تحالفاتها الخارجية، ومرد ذلك حسب غوباتز، انعدام الاستمرارية والاستقرار في سياساتها الخارجية وعدم احترام التزاماتها تجاه غيرها.

في السياق الاخير، يجادل **بروس راسيت** ان الدول غير الديمقراطية لا يمكنها التعاطي ايجابيا مع محيطها الخارجي طالما انها في تعارض مع ارادة شعوبها، ومن غير المتوقع حسبه ان يتصرف قادة الدول التسلطية خارجيا تجاه شعوب الدول الاخرى على نحو مخالف لممارساتهم الداخلية القائمة على قمع الحريات وانتهاك الحقوق والقوانين، يستعير **راسيت** تعبير **مايكل دويل** " بما أن الحكومات غير اللبرالية في حالة عداء مع شعبها، تكون علاقاتها الخارجية محل شك عميق بالنسبة للحكومات اللبرالية، بينما تستفيد اللبراليات المشابهة من تسليم مسبق بالصداقة، تعاني غير اللبرالية من تسليم مسبق بالعدائية".[2]

بالنسبة لـ**راسيت**، يفسر التبرير السابق امكانية اقدام الدول الديمقراطية اللبرالية على استخدام القوة في تعاملاتها مع الدول غير الديمقراطية، فرؤية الشعوب الاخرى المصادر

[1] **Ibid,** p. 119.

[2] Bruce M. Russett, **Grasping the democratic peace: principles for a post–Cold War world**, (Princeton University Press 1993), p. 32.

حقها في حكم نفسها يبرر انتهاج الدول اللبرالية لسياسة عدائية تجاهها (النخب الحاكمة فيها تحديدا)، لان الانطباع الاولي هو ان الدول التسلطية ستنتهج سلوكا عدوانيا تجاه غيرها لو امتلكت القوة أو لاحت لها الفرصة المناسبة، وبالاستناد الى هذا الافتراض يتعين على الدول الديمقراطية ان تكون في حالة يقظة دائمة وقد تحتاج حتى الى حرب دفاعية او عمل استتباقي تحسبا لاي هجوم متوقع.[1]

التسليم المسبق بعدائية الدول غير الديمقراطية ومعاداتها يعبر عنه بوضوح تصميم الولايات المتحدة على اجتثاث الفاشية والنازية من اليابان وألمانيا بعد الحرب العالمية الثانية وعملها على ترسيخ اسس الحكم الديمقراطي فيهما، وظل هذا التقليد معروفا قبل هذه الفترة، فعلى سبيل المثال، جاء في خطاب رئاسي بليغ لـ**إليهو رووت** Elihu Root •موجه الى الجمعية الامريكية للقانون الدولي زمن الحرب العالمية الاولى (1917):

> "طالما استمر الاستبداد العسكري، لن تكون الديمقراطية في مأمن من الهجمات، التي من المؤكد أنها تأتي، ومن المؤكد ان تجدها (الديمقراطية) غير مستعدة، الصراع أمر كوني ولا مفر منه... لتكون آمنة يتعين على الديمقراطية ان تقتل اعداءها متى استطاعت واين استطاعت، لا يمكن ان يكون نصف العالم ديمقراطيا ونصفه أوتوقراطيا، يجب ان يكون ديمقراطًيا كله او بروسًيا كله، لا يمكن ان يكون هناك حل وسط، لو كان كله بروسًيا، لن يكون هناك أي قانون دولي حقيقي، لو كان كله ديمقراطًيا، يمكن توقع قانون دولي محترم ومبجل كتطور طبيعي للمباديء التي تجعل الحكم الذاتي الديمقراطي ممكنا".[2]

لا يوجد في ادبيات الفكر اللبرالي الحديث ما يخالف تصور **رووت** اعلاه، فالحديث عن السلوك الخارجي المسالم للديمقراطيات اللبرالية يخص علاقاتها ببعضها فقط، اما علاقاتها بغيرها من الدول غير الديمقراطية فلا يشملها هذا الافتراض، ومع ذلك، تبقى نفس القيم اللصيقة بالنظم الديمقراطية اللبرالية مصدرا رئيسيا للسلوك الخارجي للبراليات

---

[1] **Ibid, 32.**

• قانوني وسياسي امريكي بارز (1845-1937)، شغل منصبي وكاتب دولة لشؤون الحرب 1899-1904 و كاتب الدولة للشؤون الخارجية 1905-1909، حاز جائزة نوبل للسلام عام 1912.

[2] Bruce M. Russett, **Op, Cit**. p. 33.

الديمقراطية سيما منها القوى الكبرى تجاه النظم التسلطية، غير ان هذا السلوك يأخذ طابعا عدائيا نحوها ومشككا في نواياها، ومرد ذلك التباين الحاد في الخصائص الداخلية للنظامين الديمقراطي والتسلطي.

باختصار، ينظر اللبراليون الى نمط النظام السياسي باعتباره عاملا مهما في صياغة السياسة الخارجية للدول مهما كان حجمها وقوتها، ومن خلال توظيفهم لثنائية ديمقراطية / غير ديمقراطية، يستدل اللبراليون بالعديد من الامثلة التاريخية التي تسند فرضيتهم بشان الاثر الذي يتركه نمط النظام على طبيعة السلوك الخارجي، ومن ثم رد الاختلاف في السلوكيات الخارجية للدول الديمقراطية وغير الديمقراطية الى الاختلاف في طبيعة نظمها السياسية الداخلية.

ومع ان هذه الفرضية تكاد تكون عامة، وتصدق على جميع الدول، الا ان اهميتها التفسيرية تكون اكبر عند تطبيقها على واقع القوى الكبرى، سواء بفعل اتساع نطاق ومصالح السياسة الخارجية لهذه الاخيرة، او لكونها القوى الاكثر حضورا في توجيه السياسات الاقليمية والدولية، ناهيك عن الاستقلالية النسبية لعملية صناعة القرار الخارجي فيها عن الضغوط الخارجية بفعل قوتها، وهو ما يفتح مجالا اوسع امام العوامل الداخلية كالثقافة السياسية والمؤسسات القانونية والمجتمعية.

المطلب الثاني: تبعية السلوك الخارجي للتفضيلات الاجتماعية:

يشكل الافتراض القائل بتعددية فواعل صناعة القرار نقطة التقاء بالنسبة للمفكرين اللبراليين، وهو الموقف الذي يضع هؤلاء في موقف المعارض لمنطلق الواقعيين المستند الى وحدة جهاز صناعة القرار السياسي، والذي يعني غض الطرف عن التأثير الذي تمارسه جماعات المصالح والفواعل البيروقراطية والأفراد، في مقابل اقرار اللبراليين محورية هذه العناصر وموقعها كمصدر رئيسي لتحديد خيارات الدولة وسلوكياتها الخارجية.

من وجهة نظر اللبراليين، ليست الدولة سوى جهاز يمثل شريحة معينة من المجتمع المحلي، ويتوقف حجم هذه الشريحة على طبيعة النظام السياسي للدولة، ففي

النظم السياسية الديمقراطية، تعبر الدولة عن مصالح فئة واسعة من الشعب عبر المؤسسات النيابية، بينما يضيق مستوى التمثيل في الدول التسلطية او الدكتاتورية ليشمل فئة محدودة جدا من المجتمع المحلي، ومع ان الدولة تمثل في كلتا الحالتين جزءا من المجتمع المحلي، إلا ان اهتمام اللبراليين ينصرف أساسا تجاه الحالة الأولى، ففي الدول الديمقراطية، سيَّما اللبرالية منها، تشكل مصالح ووجهات نظر هذه الشريحة من المجتمع مهما لخيارات الدولة في سياستها الخارجية.

يفسر اللبراليون هذا الافتراض انطلاقا من رؤيتهم للدولة كمؤسسة تمثيلية تخضع بشكل دوري للبناء ولإعادة التكوين عبر توجهات التحالفات الاجتماعية المحلية، ومن ثم، وفي أي مرحلة زمنية، تتحدد خيارات الدولة الخارجية وفقا لهذه التحالفات الاجتماعية، بمعنى ان هذه الاخيرة هي المسؤولة عن تحديد الاهداف والمصالح الأساسية التي تكمن خلف السياسة الخارجية، فالمؤسسات السياسية، من وجهة نظر اللبراليين ليست سوى "**حزام نقل**" *transmission belt* تلج من خلاله مصالح الافراد والجماعات في المجتمع المدني المجال السياسي.[1]

لا يعني نمط التفكير هذا غفلة اللبراليين عن القيود الموضوعة امام المكونات المجتمعية في الدول الديمقراطية النسبية او غير الديمقراطية، بل انهم يقرون باختلاف مستوى ودرجة التأثير في سياسة الدولة بين الافراد والجماعات، ويتوقف هذا على السياق الذي يتم فيه التفاعل، وكذا طبيعة المؤسسات التمثيلية والممارسات التي تتحدد على اساسها المجموعات المؤثرة في المصلحة الوطنية، كما ان تأثير هذه الاخيرة يقاس بقوتها الداخلية، وقدرتها على تولي صياغة الاهداف الاساسية "خيارات الدولة" التي تنتهجها الدولة في سياستها الخارجية.

[1] Andrew Moravcsik, "Liberal Theories of International Relations: A Primer", Princeton University, 2010, p. 03

كما يعتقد هؤلاء أن خيارات الدولة لا يمكن اختزالها في ترتيب بسيط للأولويات الخارجية كالسعي من اجل تحقيق الامن او الثروة، فالدول الحديثة من منظور اللبراليين تقبل بحلول وسط فيما يتعلق بالأمن او السيادة بصدد تحقيق غايات أخرى، ويأتي مسعى "تحصيل الثروة" في المقام الأول، وفي سبيل ذلك، فهي تعمل على توسيع المقايضات بين الاهداف السياسية والاجتماعية والاقتصادية، لان الدول الحديثة تفضل دوما صرف المال على "الزبدة" بدلا من صرفه على "السلاح".[1]

وفي سياق تأكيدهم على الترابط الشديد بين السلوك الخارجي والتفضيلات الاجتماعية المحلية، يؤكد اللبراليون ان الدول تحتاج الى غرض اجتماعي –رهان مهم يخص مسألة معينة في السياسة العالمية- للفت الانتباه الى الشؤون الدولية، سواء تعلق الامر بإثارة نزاع او تدشين تعاون او اتخاذ أي اجراء هام في السياسة الخارجية، وإذا لم يكن هناك مثل هذا الترابط بين سلوك الدولة الخارجي وتفضيلاتها الداخلية، فسوف لن تلجأ الدول، كفواعل عقلانية، لإقامة علاقات دولية مع غيرها، لكن وجود تفضيلات متقاربة بين دول معينة يخلق في الحقيقة شروطا مسبقة للتعايش السلمي او التعاون.

وعلى هذا الأساس، يفسر اللبراليون السلوك الخارجي العدواني لدولة معينة بوجود ميولات وتفضيلات داخلية عدوانية في هذه الدول، فانتهاج المانيا النازية على سبيل المثال لنهجها العدواني خلال الحرب العالمية الثانية غذته نزعة الانتقام والشعور بالتفوق لدى شريحة واسعة من الشعب الالماني، والسياسة الاستعمارية التي انتهجتها ايطاليا في عهد موسوليني وجدت ما يدعمها في رغبة الايطاليين في استعادة امجادهم القديمة.

تشكل السياسات التجارية الحمائية *protectionism* مثالا جيدا حول استناد مواقف وسلوكيات السياسة الخارجية للتفضيلات المجتمعية الداخلية، فعلى الرغم من اقرار اللبراليين بمبدأ التجارة الحرة باعتباره الخيار الاسمى لتحقيق الرفاه الاقتصادي والاجتماعي، تلجأ العديد من الدول، بما فيها اللبرالية، الى فرض سياسات حمائية في كثير من الأحيان،

[1] **Ibid,** p. 03-04.

ولا يمكن فهم هذه الاخيرة إلا من خلال الرجوع الى هذه التفضيلات الإجتماعية، يكتب **مورافسيك**:

> لتفسير (السياسة) الحمائية، يتطلع اللبراليون الى التفضيلات الاجتماعية المحلية، في كل البلدان تقريبا، يتمثل العامل الحاسم هو الموقع التنافسي للقطاعات الاقتصادية المتضررة في الاسواق العالمية...في العادة يتولى المنتجون غير القادرين على المنافسة على الصعيد العالمي الدفع باتجاه (السياسة) الحمائية، بينما يدفع القادرون على المنافسة العالمية في اتجاه السوق الحرة،...حتى وان كانت الدولة تستفيد من التجارة الحرة، قد تكون تكاليف التكيف المحلية مرتفعة جدا على تحملها سياسيا...".[1]

وعلى هذا النحو، فالتفضيلات المجتمعية المتعلقة بمصالح الشركات الاقتصادية في المثال السابق هي ما يجسد السلوك الحمائي الذي تنتهجه الدولة، في حين ان الواقعيين يفسرون السلوك الاخير من منظور الدفاع عن الاكتفاء الذاتي في ظل سيادة بيئة من التنافس الجيو سياسي، بينما تفسره المؤسساتية كحالة غير صحية ناجمة عن غياب المؤسسات الدولية وافتقاد الاليات الملائمة لإدارة التجارة الحرة.[2]

من جهة أخرى، يولي اللبراليون اهتماما موازيا بتوزيع الخيارات وتفاعلاتها على المستوى الدولي، فتباين المعتقدات وندرة السلع المادية تخلق من وجهة نظرهم شكلا من اشكال التنافس على المستوى الدولي، لكنهم وبخلاف الواقعيين، لا يعتقدون بحتمية المحصلة الصفرية لتفاعل خيارات الدول في السياسة العالمية، ويرون بالمقابل انها مجرد واحدة من ثلاثة احتمالات ممكنة هي **تعارض المصالح** و**تناغمها** و**تداخلها**، وطبيعة تفاعل هذه الخيارات تمثل من وجهة نظر اللبراليين اهمية حاسمة في تفسير سلوكيات الدولة تجاه محيطها الخارجي.

ففي الحالة الاولى، تفرض الخيارات الخارجية التي تقودها المجموعات الاجتماعية في دولة ما تكاليفا تقع على عاتق المجموعات الاجتماعية في الدول الاخرى، وتجبر

[1] **Ibid,** p. 04.
[2] **Ibid,** p. 05.

حكوماتها على الدخول في لعبة من المساومات في ظل وجود مكاسب مشتركة قليلة وتوترات محتملة، ويعتبر الخلاف الاوروبي-الامريكي حول حرية انتقال المنتوجات الزراعية بين ضفتي الاطلسي مثالا جيدا على تعارض الخيارات المجتمعية، اذ تشكل خيارات المستهلكين والمنتجين الاوروبيين جوهر السياسة الحمائية الاوروبية وموقفها المتصلب تجاه المنتوجات الزراعية الامريكية المعدلة جينيا.

وبالمقابل، في حالات اخرى، حيث تكون خيارات الدول فيها متناغمة، تكون الظروف الخارجية للسياسات الخارجية مثالية (او بدون معنى) بالنسبة للدول الاخرى او لجماعات المصالح المسيطرة فيها، وفي هذه الحالة، تكون هناك حوافز قوية للتعايش مع احتمالات ضئيلة للتصادم او الصراع، ويسود على هذا النحو التعاون والانسجام الدولي.

في الواقع، واستنادا الى الطبيعة المسالمة والخيِّرة للبشر، يعتقد اللبراليون ان انسجام المصالح سواء على المستوى الداخلي او الدولي يقود الى ترسيخ علاقات التعاون بينهم، فالكل بامكانه ان يكسب من هذه العلاقة، حتى وان كانت مكاسبهم غير متساوية،[1] لكن تحقيق مكاسب جماعية يتوقف على عموم السلام على المستوى الدولي، وبتعبير الرئيس الامريكي **إيزنهاور**" لو عملت الامهات في كل بلد على تربية اطفالهن على تفهم اوطان وامال اطفال البلدان الاخرى ...لكانوا بذلك يؤدون خدمة نبيلة للفضية السلام في العالم"،[2] لان المصلحة الدائمة للشعوب تكمن في السلام الذي تتحقق به رفاهيتها، وطالما ان الشعوب تفضل التجارة على الحرب، فستدفع حكوماتها اتجاه السياسات الهادفة الى دعم الروابط التجارية والاقتصادية المسالمة مع الشعوب والاوطان الاخرى.

بالنسبة للبراليين، ستساهم المكاسب التجارية والمالية الناجمة عن التفاعلات التي تحصل بين الدول والشعوب المختلفة في زيادة مسويات التقارب والتفاهم على المستوى الدولي، فوجود حجم اكبر من التجارة والاستثمارات المتدفقة بين دولتين يعني وجود

[1] Bruce Russet, **Grasping the Democratic Peace**, Op, Cit, p. 24.

[2] كينيث والتز، **مرجع سابق**، ص. 39.

جماعات اكبر من الطرفين ستكون لها مصلحة اكبر في تجنب النزاع والحفاظ على السلام، وستضغط على حكوماتها لحماية مصالحها التجارية وزياتدها، ووهي فكرة قديمة تعود إلى كانط ومفكرين مثاليين آخرين كما سبقت الإشارة.

المطلب الثالث: البنى المؤسساتية الدولية وحدود السلوك الخارجي:

تحظى دراسة المؤسسات الدولية باهتمام متزايد من قبل باحثي العلاقات الدولية منذ ثمانينيات القرن الماضي، وقد تم ذلك بالموازاة مع التنامي الدراماتيكي في عدد المنظمات الدولية، اذ ارتفع عدد المنظمات الدولية الحكومية *IGOs* من 37 عام 1909 الى نحو 6400 عام 2005، وفي نفس الفترة انتقل عدد المنظمات الدولية غير الحكومية *NGOs* من 176 الى نحو 44 الفا،[1] وتغطي هذه المنظمات جميع مجالات الحياة تقريبا، ومنذ سنوات التسعينيات، "اضحى الحديث عن السياسة العالمية مرادفا للنقاش حول المؤسسات الدولية، اي حول تلك القواعد التي تحكم وحدات السياسة العالمية، والمنظمات التي تساعد على تنفيذ تلك القواعد".[2]

وفي الوقت الحالي، اصبح من الصعب جدا تخيل الشؤون الدولية في غياب التفاعلات المتصلة بالكيانات الدولية كالأمم المتحدة وفروعها المختلفة، والمؤسسات المالية الدولية كصندوق النقد الدولي والبنك العالمي، أو حتى بالنسبة للكيانات الوظيفية كاتحاد البريد العالمي *UPU* والمنظمة الدولية للطيران المدني *ICAO*،[3] ومع ذلك، يختلف الباحثون بشكل عميق حول حجم التأثير الذي تمارسه هذه المنظمات الدولية على السياسات الخارجية لمختلف الدول سيما منها القوى الكبرى.

[1] Sara Mitchell, "Cooperation in World Politics: The Constraining and Constitutive Effects of International Organizations", **Working paper**, University of Iowa, Department of Political Science Publications, 1-1-2006, p. 01.

[2] Robert O Keohane, "International institutions: Can interdependence work?", **Foreign Policy,** Vol. 110, No. 3 (Spring 1998), p. 82.

[3] Jonathan E Sanford, International Organizations as an Instrument of Foreign Policy, p. 01.

يتميز المؤسساتيون عن الواقعيين الجدد من خلال ادعائهم بأن الاعتماد المتبادل الدولي، المدعوم بالمؤسسات الدولية القائمة، يعني ان هناك حيزا كبيرا للتعاون في القضايا الدولية، ومن الطبيعي ان هذا الطرح في حالة تباين صارخ مع النظرة القائلة بمركزية الدولة التي ترى بحتمية الصراع عند الواقعيين، لانه من الصعب البحث مثلا في السياسات بين دول الاتحاد الاوروبي والمنظمات الاقليمية الاخرى من دون الاعتراف باهمية اللاعبين الاخرين من غير الدول، اي بالمنظمات والمؤسسات التكاملية التي تؤثر بشكل او باخر في السياسة الخارجية لدول الاتحاد، وباختصار، السؤال المحوري بالنسبة للمؤسساتيين هو كيف يكون بامكان المؤسسات الدولية استخلاص سياسات خارجية تعاونية وليست صراعية ؟[1]

يشرح **كيوهين** في كتابه "المؤسسات الدولية وقوة الدولة 1989" فكرته بالقول ان السياسة الدولية مبنية على مؤسسات – وان هذه المأسسة هي التي ستعزز افاق تعاون الدول مع بعضها البعض، وهو يجادل، على سبيل المثال، بأن "تفادي النزاع العسكري في اوربا بعد الحرب الباردة سوف يتوقف بشكل كبير على ما اذا تم صبغه بنموذج مستمر من التعاون الممأسس".[2]

يستعرض **كيوهين** ثلاثة انماط مختتلفة من المؤسسات، الاول، المؤسسات الرسمية، هذه المؤسسات ليست مجرد منظمات حكومية دولية مثل الامم المتحدة او الآسيان، بل انها تضم ايضا تشكيلة واسعة من الفواعل العبر -دولتية مثل المنظمات غير الحكومية، والشركات متعددة الجنسيات، المجموعة الثانية من المؤسسات هي ما يسميه كيوهين بالانظمة، والانظمة هي اساسا تجسيد لحل مشكلة دولية تتعلق بقضية محددة حيث تتفق مجموعة من اللاعبين من الدول وغير الدول حول قضايا محددة مثل الانتشار النووي، والتجارة الدولية، او تغيير المناخ، أخيرا، يرى كيوهين ان للتقاليد ايضا (اساليب فعل الاشياء) صبغة مؤسساتية، وهكذا بالنسبة لكيوهين، فان تقاليد التبادل في القضايا

[1] جوانيتا الياس، بيتر ستش، **مرجع سابق**، ص. 102.

[2] John J. Mearsheimer, "The false promise of international institutions", **International Security**, Vol.19, No. 03 (Winter 1994/1995), p. 06.

الدولية (يمكن للدولة ان تتوقع انها ستتلقى معاملة تتناسب مع افعالها) لها سمة مؤسساتية. والحجة هي ان هذه التقاليد هي وحدات البناء الاساسية في المؤسسات الرسمية والانظمة.[1]

عموما، ينظر الباحثون المؤسساتيون الى هذه المؤسسات الدولية في المقام الاول كبنى مِقّية أو كابحة *constraints as* للسياسات الخارجية، وذلك لأن الاهداف الخارجية التي تسعى الدول لتحقيقها لا تجد مصدرها داخل هذه المؤسسات، وإنما ينصب التأثير الاساسي لهذه الاخيرة على تغيير مسار وكفاءة عمليات التفاوض او المساومة، حيث تتيح العضوية في المؤسسات الدولية مجالا اوسع للدول المعنية لتحقيق اهدافها عبر التعاون، بمعنى ان مجال النتائج المرضية للأطراف المشاركة يتسع اكثر عند تقاسم الدول المتفاوضة عضوية المنظمات الدولية، بالنظر الى اعتبارات عديدة متعلقة بتأثير هذه البنى المؤسساتية.

وعلى نحو مشابه لافتراضات باحثي نظرية الاعتماد المتبادل، يحاج المؤسساتيون بان امكانية لجوء الدول -سيما القوى الكبرى - الى استخدام القوة العسكرية سوف تكون اقل توقعا في سياق العمل المؤسساتي طالما ان نطاق المساومات السلمية المقبولة جماعيا يكون واسعا، وبإمكان الدول المنضوية معالجة خلافاتها عن طريق التفاوض، ومن خلال الاليات المؤسساتية الاخرى كالتحكيم او الوساطة، كما ان حرص الدول على تحقيق مصالحها الاقتصادية وحمايتها سوف يجعلها تحجم عن انتهاج اي سلوك خارجي يضر بروابطها مع الدول والمؤسسات الاخرى، وفي عالم من الاعتماد المتبادل المعقد، سيكون من مصلحة الدول انتهاج سياسة خارجية اكثر انسجاما مع المبدأ القائل بـ"تفضيل التجارة على الحرب" *(To trade rather than to invade)*.[2]

وعلى هذا الاساس، يعتقد الباحثون المؤسساتيون ان مستوى انخراط القوى الكبرى في البنى المؤسساتية الدولية هو مؤشر هام حول نمط السلوك الخارجي المتوقع للقوى الأعضاء، لان القبول بشروط الانخراط في المؤسسات الدولية، يعني بالنسبة للمؤسساتيين

[1] جوانيتا الياس، بيتر ستش، **مرجع سابق**، ص. 136.

[2] Bruce Pascoe, **Convincing Ground: Learning to Fall in Love with Your Country, (**Aboriginal Studies Press, 2007), p. 170.

موافقة الاعضاء على تحمل اعباء والتزامات قانونية ومعنوية اضافية تجاه هذه المؤسسات وتجاه اعضائها الآخرين، ومن ثم تعمل البنى المؤسساتية الدولية على تضييق مجال الخيارات المتاحة امام صانع القرار في السياسة الخارجية سواء من خلال تحديدها لمعالم السلوك المقبول امام الدول الاعضاء، أو من خلال الفرص التي توفرها لتحقيق اهداف السياسات الخارجية للدول الاعضاء بعيدا عن السلوك الاناني والخيارات المصلحية الضيقة، كتب **كيوهين**:

> "...أؤكد أن طبيعة وقوة المؤسسات الدولية عناصر مهمة في تحديد تطلعات ومن ثم سلوك الدولة، وبقدر التزام الدولة بقواعد ومعايير المؤسسات الدولية، فهي تؤشر عن رغبتها في مواصلة نماذج من التعاون، ومن ثم تعزيز الاستقرار المأمول...وهذا لا يعني إهمال المصالح الذاتية أو النفوذ، وفي الواقع، في أوربا المعاصرة يمكن لألمانيا اكتساب الثروة و النفوذ بشكل أفضل عبر بناء المؤسسات الأوروبية...وبقدر تأكيدها لأمن الدول، تدفع المؤسسات الدولية بالحكومات إلى التركيز على المكاسب المطلقة وليس النسبية...".[1]

وبالنسبة لهؤلاء، تعد المؤسسات الدولية مفتاح الإدارة الناجحة لتحقيق الاهداف الخارجية للدولة، طالما ان الاهتمام الاساسي منصب حول زيادة الثروة بمنطق المكاسب المطلقة، وبالنظر الى الاليات والضوابط المؤسساتية التالية، والتي تعزز فرص التعاون، وتقيد احتمالات التنصل من الاتفاقات :[2]

1. تمثل المؤسسات الدولية مصدرا للضوابط القانونية حيث تستند جميع المؤسسات والمنظمات الدولية الى قواعد تأسيسية محددة يتعين على الدول قبولها كشرط مسبق للانخراط فيها، وعلى الرغم من ان هذه المؤسسات تساعد في تنظيم العلاقات بطرق مفيدة للجميع من خلال توفير المعلومات، الا انها في نفس الوقت تضع اعباءا اضافية على الدولة في حالة التنصل من التزاماتها، وفي المقابل

[1] Robert O. Keohane and Others, "Correspondence, Back to the Future, part 2, International Relations Theory and post-Cold War Europe**", International Security**, Vol.15, No.2 (fall 1990), p.193

[2] Sara Mitchell, **Op, Cit**. pp. 03-07

تـنخفض تكـاليف المعـاملات ضـمن هـذه الاطـر المؤسسـاتية مقارنـة بالمعـاملات خارجها.[1]

2. تتـولى المؤسسـات الدوليـة تسـهيل فـرص ومسـارات التعـاون مـن خـلال تخفـيض تكـاليف المعـاملات التجاريـة بـين الـدول المنظويـة، وهـي تسـهل مـن مسـائل التفـاوض بشـان الاتفاقيـات التجاريـة خصوصـا مـن خـلال المنتـديات الدوريـة لقـادة الـدول المعينـة ومؤسسـاتها الاقتصـادية، والتـي تسـمح بالالتقـاء والتفـاوض ومناقشـة مختلـف القضايا التعاونية.

3. تسـاهم المؤسسـات الدوليـة فـي تـدفق المعلومـات بـين جميـع الـدول الاعضـاء، خصوصـا مـن خـلال الامانـة العامـة للمنظمـات والمؤسسـات المختلفـة، والتـي تسـمح فـي النهايـة بتخفـيض هـاجس انعـدام الثقـة والإدراك السـيئ ممـا يعـزز فـي النهايـة مـن فرص تعميق الاتفاقيات وتوسعها.

4. تتـولى المؤسسـات الدوليـة تحسـين فـرص ومظـاهر التعـاون مـن خـلال اختبـار سـمعة ومكانـة الـدول، فـالمتوقع مـن الـدول الاعضـاء ان تتصـرف فـي سـياق المؤسسـات الدوليـة فـي اطـار الاذعـان للاتفاقـات التعاونيـة حفاظـا علـى سـمعتها وصـورتها الدبلوماسـية والسياسـية فـي الخـارج، ولتفـادي الاضـرار بصـورتها فـي مفاوضـاتها المسـتقبلية المحتملـة، كمـا ان سـمعة الدولـة، قياسـا بمسـتوى وفائهـا والتزامهـا، تمثـل رصـيدا مهمـا للدولـة ومحفـزا للـدول الاخـرى للـدخول فـي اتفاقـات معهـا، فالمؤسسـات الدوليـة، مـن خـلال معـايير السـلوك التـي تحـددها، تتـولى تحديـد سـمعة الـدول مـن خـلال تقيـيم آداءاتهـا تجـاه مسـائل معينـة، وسـتكون ضـريبة عـدم الامتثـال كبيـرة خصوصـا اذا مـا تعلـق الامـر بالمؤسسـات الاقليميـة او الدوليـة المهمـة كـالأمم المتحـدة او الاتحـاد الاوروبـي التـي تتعامـل مـع عديـد القضـايا المـؤثرة، وهـي تضـع احتـرام الدولـة للقـانون الـدولي ولسـيادة القـانون محـل شـك خصوصـا بالنسـبة للأحكـام الملزمة.

[1] Robert O. Keohane, **After Hegemony: Cooperation and Discord in the World Political Economy**, Op, Cit. p. 89

5. تقدم المؤسسات الدولية العديد من المزايا المهمة التي تزيد من احتمال التزام الدول بالاتفاقات الدولية، فعلى سبيل المثال يمكن للمنظمات الدولية اضفاء مزيد من الشرعية على الاتفاقات الدولية من خلال لعب دور الوسيط، كما يمكن للضمانات التي تقدمها المؤسسات الدولية كاطراف ثالثة من التخفيف من حدة المأزق الامني الذي يطرح نفسه في العلاقات الثنائية المثيرة للجدل، ومن ثم تعزيز فرص التوصل الى اتفاقيات بين الاطراف المعنية.

كما انه من الممكن ايضا ان تساعد المؤسسات ايضا في حل النزاعات بطريقة مباشرة كطرف ثالث، وهذا من خلال تدخلها في شكل المساعي الحميدة والوساطة والتوفيق وتقصي الحقائق او التدخل الملزم في شكل التحكيم او الفصل.

وعلى هذا الاساس، تعتبر عضوية أي دولة في مختلف المنظمات والهياكل الحكومية ومشاركتها في المنتديات والتجمعات على المستويين الدولي والإقليمي أحد أهم المؤشرات على انخراط تلك الدولة في المجتمع الدولي، أي اعتبارها دولة وضع قائم تعمل على تعزيز مختلف الروابط القائمة بين أعضاء الجماعة الدولية والمساهمة في حل المسائل التي تقتضي تكاثف الجهود الدولية لمواجهتها، وبالمقابل، ينظر الى الدول التي تتخذ موقفا سلبيا تجاه البنى المؤسساتية الدولية سيما القوى منها كقوى غير راضية تسعى لقلب النظام القائم، فانسحاب اليابان وايطاليا والمانيا من عصبة الامم (بين سنوات 1926 و 1937) على سبيل المثال يعكس توجههما للانفلات من التزاماتهما تجاه المجتمع الدولي، وهي الرغبة التي جسدتها سياساتهما العدوانية لاحقا.

لعل المشكلة الاساسية التي تلاحق افتراضات الباحثين المؤسساتيين تتعلق بمقدار وفاء الدول بالالتزامات والتعهدات التي قطعتها على نفسها في سياق العمل المؤسساتي الدولي، وذلك لان احتمال لجوء الدول الى التنصل من القيود القانونية والمؤسساتية تبقى واردة في الحالات التي تخص مسائل حاسمة في سياستها الخارجية، وبشكل خاص ما تعلق منها بالقضايا الامنية التي تتعارض فيها المصالح،[1] وسيكون لمثل هذه السلوكيات

[1] John J. Mearsheimer, "The false promise of international institutions", **International Security**, Vol.19, No. 03 (Winter 1994/1995), p. 15.

اثارا سلبية كبيرة على الثقة الموضوعة في العمل المؤسساتي وفي فرص تعزيز مختلف اشكال العمل التعاوني على المستوى الدولي، وهو ما يفسر تجاهل المؤسساتيين للقضايا الامنية وتركيز اهتمامهم حول مسائل التعاون الدولي.

يتعلق جوهر المشكلة هنا باحتمال لجوء احد الاطراف او جميعها الى انتهاج اسلوب الغش، ووتتطابق هذه الحالة مع نموذج "مأزق السجينين" *Prisoners' dilemma* المعروف، فلتحقيق التعاون المستهدف، سيكون امام كلا الطرفين خيارين رئيسيين اما بالتعاون او الغش، كما ان كلا الطرفان يتطلعان الى تحقيق مكاسب اقتصادية مهمة دون ايلاء اهتمام بحجم مكاسب الطرف الاخر، وعلى هذا النحو، سيكون من مصلحة اي طرف انتهاج اسلوب الغش والامل في انتهاج الطرف الاخر لخيار التعاون، والنتيجة ان كلا الطرفين، كفاعلين عقلانيين، سيلجان الى تبني نفس الخيار، اي الغش، بالرغم من وجود مكاسب اقتصادية مشتركة.

بالنسبة للمؤسساتيين، يكمن العلاج الاساسي لهذه المعضلة في اقناع الاطراف بجدوى تقديم تضحيات على المدى القصير من اجل مكاسب مستقبلية مهمة، ومن اجل تحقيق ذلك، يتعين على المؤسسات فرض عقوبات رادعة في حق الاطراف المخادعة، وكما سبقت الاشارة، يتعين على المؤسسات في هذه الحالة توجيه رسائل مهمة للدولة المخادعة بانها سوف تتعرض لعقوبات آنية، وستضر بموقفك التفاوضي مستقبلا.[1]

باختصار، يجادل المؤسساتيون اللبراليون ان بمقدور المؤسسات تغيير خيارات الدولة ومن ثم تغيير سلوكها الخارجي، وتفسير ذلك ان العمل المؤسساتي-قياسا بمستوى الانخراط في المؤسسات الدولية- يؤدي الى صرف نظر الدول عن حسابات المصلحة الذاتية المتعلقة بحجم الاثار الناجمة عن اي تحرك على مكانة قوتها النسبية،[2] ورغم ان المؤسساتيون يقبلون بالافتراض القائل بتفاعل الدول في بيئة فوضوية وبحساباتها المصلحية، الا انهم يؤكدون على دور القوانين في الحد من الممارسات المتصلة بفقدان

[1] **Ibid**, p. 17.
[2] **Ibid**, p. 07.

الثقة بين الدول، وفي جعل الدول تقبل بتقديم تنازلات على المدى القصير لمكاسب مستقبلية مهمة، اي ان المؤسسات هي عنصر هام في استخلاص سلوكات خارجية تعاونية.

خلاصة الفصل:

ما يمكن تأكيده في النهاية، هو رد الباحثين اللبراليين مختلف المتغيرات المحددة والمقيدة للسلوك الخارجي الى عناصر داخلية وخارجية مستقلة نسبيا عن الاجهزة الرسمية المسؤولة عن صناعة القرار الخارجي، وسواء تعلق الامر بالقيم الديمقراطية اللبرالية او بالتفضيلات المجتمعية او بالقيود المؤسساتية، تمثل جميع هذه العناصر مصادر مهمة في تحديد طبيعة السلوك الخارجي وآليات تنفيذه، وتعمل في نفس الوقت كقيود تحد من نطاق الخيارات المتاحة امام صانع القرار.

لا يميز الباحثون اللبراليون بين مختلف الدول من حيث متغير القوة كما يفعل الواقعيون، بل يرون ان افتراضاتهم تنطبق على القوى الكبرى والصغرى على حد سواء، ما يهم في الاساس هو نمط النظام السياسي القائم ومستوى اندماج الدولة في البنى المؤسساتية الدولية، فديمقراطية النظام السياسي تمثل مصدرا مهما لاستخلاص سلوك خارجي مسالم تجاه الدول الديمقراطية الاخرى، كما تعزز من حجم التأثير الذي تمارسه القوى المجتمعية الداخلية على توجهات السياسة الخارجية بالنظر الى حاجة صناع القرار للتأييد الشعبي وللأصوات الانتخابية، وهو نفس الدور تقريبا الذي تؤديه المؤسسات الدولية على المستوى الخارجي.

هذه الافتراضات تضع اللبراليين في تعارض مع الواقعيين بشأن اهمية العناصر السابقة، ورغم التقاطعات الفكرية العديدة بين المقاربتين، تختلف مع ذلك دلالات العناصر المشتركة على سلوك القوى الكبرى، وكما يلخّص الجدول التالي، ورغم اقرار اللبرالية بأهمية القوة في العلاقات الدولية، إلا ان نظرتهم الحميدة تجاه "فوضوية" النظام الدولي تستبعد اي اثر ايجابي للقوة في الدفع بمصالح الدولة الخارجية، وفي المقابل يرى اللبراليون

ان بالإمكان خدمة هذه الاخيرة بشكل افضل من خلال اسناد السلوك الخارجي الى القيم الداخلية التي تعزز فرص التعاون والثقة المتبادلة بين الدول، وأهمها على الاطلاق القيم الديمقراطية المبنية على احترام القوانين ووفاء الدولة بالتزاماتها تجاه محيطها الخارجي، ويمكن ايجاز جوانب التباين وخلفياتها في النقاط التالية:

1. أصول السلوك الخارجي: المجتمع في مقابل الدولة

يرد اللبراليون جذور السلوك الخارجي ومحدداته الى عوامل متعلقة بالمجتمع في المقام الأول، ويعد هذا التوجه مألوفا لدى اللبراليين بالنظر الى منظورهم "التعددي" للفواعل داخل الدولة، فالسلوك الخارجي من وجهة نظر هؤلاء ما هو في النهاية إلا نتاجا للضغوطات والمساومات والتسويات التي تستهدف إرضاء الجبهة الداخلية بمختلف مكوناتها، ومن ثم فطبيعة السلوك الخارجي سمة لصيقة بالمجتمع وليس بالدولة.

في المقابل، لا يسند الواقعيون ادوارا مهمة لمكونات المجتمع الداخلي في توجيه السلوك الخارجي للقوى الكبرى، والسبب في ذلك نابع من تصورهم لحالة الانسجام التي تميز وحدة صناعة القرار الخارجي وطبيعتها العقلانية، بمعنى انهم يتفاعلون مع الدولة كفاعل موحد وعقلاني، وأن سلوكها الخارجي نابع من رؤية صناع القرار فيها للمصلحة الوطنية.

2. السلوك الخارجي وعوامل الدفع والكبح: القيم في مقابل القوة :

تمثل ثنائية القيم-القوة نقطة خلافية كبرى ومحورا رئيسيا في الحوار الواقعي اللبرالي في العلاقات الدولية، فاللبراليون على اختلاف توجهاتهم يقرون بأولوية القيم المجتمعية في توجيه السلوك الخارجي للدول الديمقراطية، ففي ظل سمو مبادئ سيادة القانون وحرية التعبير، فمن الطبيعي ان يأخذ السلوك الخارجي منحاه في الاتجاه الذي يتوافق مع هذا القيم الداخلية، وبما ان اهتمام الشعوب وجماعات المصالح منصب اساسا على تحقيق الثروة والرفاه وليس على الحرب، فستصب السياسة الخارجية في سياق خلق وتدعيم روابط التعاون مع الدول الاخرى، وفي حالة العكس، ستضع الشعوب حدا لحكوماتها النزاعة الى الحرب وتستبدلها بأخرى.

ويعتقد اللبراليون ان سيادة هذا النوع من القيم يعزز من فرص نجاح مبادرات التعاون والعلاقات التجارية المربحة، سيما في عالم اليوم حيث تسود الديمقراطية والحريات الفردية، ويتنامى دور مؤسسات المجتمعية وجماعات المصالح الهادفة الى السلام والرفاه، هذه القيم تعزز الشعور بالثقة لدى الدول الاخرى وتبدد المخاوف بشأن حسابات المكاسب المطلقة، وفي المقابل، استناد السلوك الخارجي لمتغير القوة سيبدد فرص بناء علاقات تعاون مربحة لان ذلك سيذكي مخاوف الدول الاخرى على امنها ومصالحها ويضر في النهاية بمصالح الدولة القوية ومصالح مواطنيها.

في المقابل، يجادل الواقعيون بأن دور القوة في عالم اليوم كما في الماضي لا يزال مصدرا رئيسيا للسلوك الخارجي للقوى الكبرى، وبالنسبة للواقعيين، حتى هذه القيم التي يتحدث عنها اللبراليون تحتاج الى القوة لحمايتها وتعزيزها، فوجود قوى ديمقراطية كبرى في النصف الاول من القرن العشرين لم يكن عاملا كافيا لجر الدول الاخرى الى التعاون والاعتماد المتبادل بهدف تحقيق مكاسب اقتصادية، بل وجدت نفسها مرتين في حاجة الى القوة لحماية امنها من خطر جدّ ي.

اضافة الى ذلك، يجادل الواقعيون بأن القيم الديمقراطية كالمساواة واحترام القانون لم تمنع القوى الكبرى من الاعتداء على دول وشعوب اخرى عبر الاستعمار او التدخلات العسكرية، ولا يختلف سلوك القوى الكبرى الديمقراطية وغير الديمقراطية في هذا الجانب، ما يهم أساسا بالنسبة للواقعيين، هو مقدار القوة التي تحوزها القوى الكبرى، فهي العامل الحاسم في تحديد طبيعة وأهداف ونطاق السلوك الخارجي، هذا ما سماه الامبراطور البروسي **فريدريك الاكبر** بـ"المبدأ الدائم للحكام...ان يتوسعوا الى اقصى حد تسمح به قوتهم"[1].

3. طبيعة القيود على السلوك الخارجي: المؤسسات في مقابل حدود القوة

بالنسبة للبراليين تؤدي المؤسسات دورا مزدوجا في صياغة السلوك الخارجية وفي رسم حدوده، فالدول، من خلال قبولها بشروط العضوية في المؤسسات الدولية، فهي تقبل

[1] فريد زكريا، مرجع سابق، ص. 28

بتكييف سلوكها الخارجي مع قواعد السلوك التي تضعها هذه المؤسسات، ومن ثم فهي تسمح بتضييق مجال خيارات سياستها الخارجية بما يتوافق مع هذه الالتزامات التي قطعتها في اطار العمل المؤسساتي، ومن بينها القبول بآليات وضوابط الوساطة والتحكيم التي تقترحها هذه المؤسسات في حال حدوث خلافات بين أعضائها، وفي نهاية المطاف، استخلاص سلوكيات خارجية قائمة على التعاون.

هذا التحليل يرفضه الواقعيون بشدة، فالمؤسسات من منظور الواقعيين ليست سوى انعكاسا لتوزيع القوة في النظام الدولي بناءا على حسابات المصلحة الذاتية للقوى الكبرى، وليس لها اي تأثير مستقل على سلوك هذه القوى او على الطبيعة للفوضوية لهذا النظام،[1] وعلى سبيل المثال، وكما لاحظ والتز، فتأثير المؤسسات الدولية لا يمكن عزله عن نوايا وقدرات القوى المؤسسة لها، فعندما رأت الولايات المتحدة ان نظام **بريتن وودز** لم يعد يخدم في جزء منه المصالح الامريكية تنصلت من بعض بنوده عام 1971، هذا يعني أن المؤسسات الدولية يتم تشكيلها من قبل القوى الكبرى وتحافظ على بقائها بصيغتها الأولى مادام أنها تخدم المصالح الكبرى لمؤسِسيها.[2]

ومع ذلك، لا ينبغي المبالغة في توصيف حجم الهوة التي تفصل الواقعيين والليبراليين، فهما يتقاسمان ابستيمولوجيا واحدة، كما يعالجان نفس الاسئلة المتعلقة بإمكانيات التعاون وأسباب النزاعات وحالة الفوضى، لكنهم يقدمون تفسيرات مختلفة تعكس نبرة التشاؤم التي تطغى على التحليل الواقعي، ورؤية الليبراليين التي تتسم في عمومها بالتفاؤل.

[1] John J. Mearsheimer, "The false promise of international institutions", **Op. Cit**, p 07.
[2] Kenneth N. Waltz, "Structural Realism after the cold war", **Op. Cit**, p 26

جدول رقم 05: مقارنة بين افتراضات الواقعية والليبرالية بشان مصادر وضوابط السلوك الخارجي للقوى الكبرى

	الواقعية	اللبرالية
طبيعة السلوك الخارجي	تنافسي	تعاوني
المصادر الداخلية للسلوك الخارجي	1. القوة (العسكرية منها بشكل خاص). 2. المصلحة الوطنية (المعرفة بدورها وفق عبارات القوة)	1. القيم (سواء كانت ديمقراطية او دكتاتورية). 2. المصالح (سيما مصالح جماعات الضغط)
طبيعة المصلحة الوطنية	1. ذاتية، تتعلق بالأمن والبقاء. 2. تقدروفق حسابات المكاسب النسبية.	1. ذاتية وجماعية، تتعلق بالرفاه الاقتصادي 2. تقدروفق حسابات المكاسب المطلقة
دور القوة العسكرية في السياسة الخارجية	محوري، يتوقف على اساسه نطاق المصالح والاهتمامات الخارجية.	ثانوي، في عالم يسوده السلام والاعتماد المتبادل.
المصادرالخارجية للسلوك الخارجي	الفوضى والتوزيع النسبي للقوة (العسكرية بشكل خاص)	المؤسسات الدولية والمصالح المتبادلة.
طبيعة الفوضى	نزاعية، تدفع الدول للبحث عن مزيد من القوة	تعاونية، ويمكن تجاوز اثارها عبر التعاون المأسس
ضوابط السلوك الخارجي	1. حدود القوة النسبية 2. توزيع القوة في النسق الدولي	1. القانون والالتزامات الدولية 2. القيم الديمقراطية الداخلية

المصدر: من إعداد الباحثة استنادا الى النقاشات السابقة

الفصل الرابع:

مصادروضوابط السلوك الخارجي للقوى الكبرى

من منظور المقترب البنائي

تقديـــــم:

ينظـر احـد اقطـاب الفكـر الـواقعي المعاصـر، سـتيفن والـت، الـى البنائيـة باعتبارهـا الركيـزة الثالثـة التـي تبنـى عليهـا دراسـة العلاقـات الدوليـة، ويضـعها علـى قـدم المسـاواة مـن حيـث الاهميـة مـع الواقعيـة والليبراليـة، معترفـا بقـدرتها علـى معالجـة المشـاكل التـي يتعـاطى معهـا صـناع السياسـة الخارجيـة،[1] وهـو مـا يعكـس مقـدار الاهميـة التفسـيرية التـي تمنحهـا البنائيـة لهـؤلاء مـن اجـل بنـاء فهـم اوسـع للعـالم الـذي يعيشون فيه ويتفاعلون ضمن انساقه ومكوناته.

تتجلـى هـذه الاهميـة فـي المنظـور المتميـز الـذي تقترحـه البنائيـة لفهـم مختلـف التفـاعلات الدوليـة، وفـي تصـوراتها المتضـاربة مـع تلـك التـي تقـدمها نظريـات "**حـل-المشـكلة**" المهيمنـة علـى حقـل العلاقـات الدوليـة فـي صـورة الواقعيـة والليبراليـة، خصوصـا مـن خـلال دعوتهـا لاعـادة النظـر فـي الحقـائق الاجتماعيـة والسياسـية التـي تحـرك السـلوك الـدولي كمفـاهيم الفوضـى والنـزاع والمصـلحة، وتركيـز جهودهـا للبرهنـة علـى بنائهـا الاجتمـاعي ومـن ثـم قابليتهـا للتغييـر عبـر اعـادة بنائهـا اجتماعيـا ايضـا، وهـو مـا يمثـل تحـديا لفرضـيات "المعطـى المسـبق" لـدى الواقعية والليبرالية.

فـي سـعينا للاحاطـة بالاستبصـارات التـي يقـدمها المنظـور البنـائي حـول موضـوع الدراسـة، يسـتعرض المحـور الاول مـن هـذا الفصـل مـدخل تعريفـا للفكـر البنـائي يشـمل الاشـارة الـى ابـرز معالمـه الزمنيـة ووجوهـه الفكريـة، الـى جانـب الاسـس والمنطلقـات الفكريـة التـي شـكلت تميـز هـذا المنظـور، يتبـع ذلـك الوقـوف علـى اهـم التوجهـات الفكريـة ضـمن

[1] Paul A. Kowert, "The Peril and Promise of Constructivist Theory," **Ritsumeikan Kokusai Kenkyu** (Ritsumeikan Journal of International Studies) Vol. 13, No. 3 (March 2001), p. 165.

المنظور البنائي استنادا الى معيار منهجي-ابستيمولوجي يقسم البنائية الى شقين حداثية وما بعد الحداثية.

يناقش المحور الثاني في ثلاثة عناصر المنظور البنائي للسياسة الخارجية، والدور الذي يؤديه عامل الهوية الاجتماعية و الرغبة او المصلحة في صياغة وتكييف السياسة الخارجية للقوى الكبرى، مع تضمين هذا النقاش بنماذج متعددة تقارن التصورات البنائية مع ما سبقت مناقشته لدى الواقعيين واللبراليين.

المبحث الاول: المقاربة البنائية لدراسة العلاقات الدولية:

يستعرض هذا المبحث من خلال المطلبين التاليين رسم صورة عامة عن الفكر البنائي في العلاقات الدولية، ويتناول تحديدا، نشأة المقترب البنائي واهم المضامين الفكرية التي يحملها لتفسير مختلف ظواهر العلاقات الدولية، الى جانب التعريف باهم التوجهات الفكرية وسماتها التعريفية ضمن المقاربة البنائية، كمدخل ضروري لفهم اصول التفسير البنائي لمصادر وضوابط السلوك الخارجي كظاهرة جزئية في العلاقات الدولية.

المطلب الاول: التعريف بالمقاربة البنائية في العلاقات الدولية:

يشبه مسار تطور النظرية البنائية قصة نجاح مثير للاعجاب، فقد انطلقت بشكل سريع من بدايات متواضعة لتصبح إحدى المدارس الرائدة في حقل العلاقات الدولية، ففي بداية ثمانينات القرن الماضي لم تكن البنائية موجودة، ومع بداية التسعينات اصبح مشروع البنائية محسوسا لكن دون اثبات وجوده المتكامل، وبعد منتصف التسعينات، تنبأت الدورية الأمريكية الرائدة في حقل العلاقات الدولية **"المنظمات الدولية"** *International Organizations* أن "الجدل النظري القادم في الحقل سوف يكون بين **العقلانية** *Rationalism* و**البنائية** *Constructivism*، رغم أنها البنائية قد لاقت اهتماما اقل في الولايات المتحدة مقارنة بالقبول الواسع الذي حظيت به في كندا وأوربا.[1]

واطلاق مصطلح البنائية *Constructivism* على هذه النظرية ظهر لاول مرة عام 1989 عند الباحث الامريكي **نيكولاس اوناف** Nicholas Onuf في عمله الشهير "عالم من صنعنا"،•[2] والبنائية الاجتماعية، كما يعبر عن ذلك اسمها الكامل، هي نظرية اجتماعية وليست نظرية حقيقية للسياسة الدولية، وتهتم اساسا بالعلاقة بين البنيات *Structures* والفواعل *Actors*، في حين أن النظرية الحقيقية تقدم فرضيات محددة حول أنماط السياسة العالمية.

---

[1] Michael Barnett, "Social Constructivism", in John Baylis & Steve Smith, **Op, Cit**. p 252.

• "**The World of Our Making".**

[2] **Ibid**, pp. 256-258.

قامت البنائية اساسا على رفض طروحات الواقعيين حول الفوضى، بل ان العمل الاكثر تكاملا في ادبيات البنائية الاجتماعية *Social Theory of International Politics* (1999) لألكسندر فيندت Alexander Wendt• لا يعدو في عنوانه الا ادراجا للبعد الاجتماعي في عمل والتز الشهير *Theory of International Politics* (1979)، والبنائية حسب تعريف **مايكل بيرنت** Michael Bernett هي "مقاربة للسياسة الدولية تشدد على مركزية الأفكار والوعي البشري، ووتتبنى نظرة مثالية شاملة حول البنيات ...(والبنائيون) اكثر اهتماما بكيفية تكوين البنية لهويات ومصالح الفاعلين، وللكيفية التي تتولى البنية عبرها ضبط تفاعلاتهم واعاقتها في نفس الوقت، ومن الجهة المقابلة، كيف تؤدي تفاعلات هؤلاء الى اعادة تكوين او تغيير البنية".[1]

فالبنائية تقر بخلاف الواقعية والليبرالية ان الاثار الناجمة عن فوضوية النظام الدولي لا يمكن التنبؤ بها مسبقا، فالفوضى الدولية لا طبيعة لها، فلا هي نزاعية ولا تعاونية،[2] تشرح **سينثيا فيبر** Cynthia Veber منطق البنائية هذا بقولها:

> "..."الفوضى هي ما صنعته الدول"، اذا تصرفت الدول تجاه بعضها على نحو تنازعي، فستبدو طبيعة الفوضى الدولية "نزاعية"، واذا تصرفت الدول تجاه بعضها على نحو تعاوني فستبدو طبيعة الفوضى الدولية "تعاونية"، فينبغي التركيز على ما تفعله الدول لفهم النزاع والتعاون في السياسة الدولية، بالنسبة لهذه ...(النظرية) بدلا من التركيز على الطبيعة المفترضة للفوضى الدولية، الدول هي من يحدد "طبيعة" الفوضى الدولية، واهم من ذلك، يتوقف ما تفعله الدول على ماهي عليه هوياتها ومصالحها، والهويات والمصالح تتغير".[3]

• باحث الماني، ينطق اسمه بالالمانية: **ألكسندغ فيندِت** Alexander Wendt، يشار اليه غالبا في الادبيات العربية الكسندر وينت.

[1] Michael Barnett, **Op, Cit.** p 267.

[2] Cynthia Veber, **Op, Cit.** p 60.

[3] **Ibid,** p. 60.

شكل رقم 01: مضامين الفوضى بالنسبة للمقاربات الواقعية،اللبرالية، والبنائية في العلاقات الدولية.

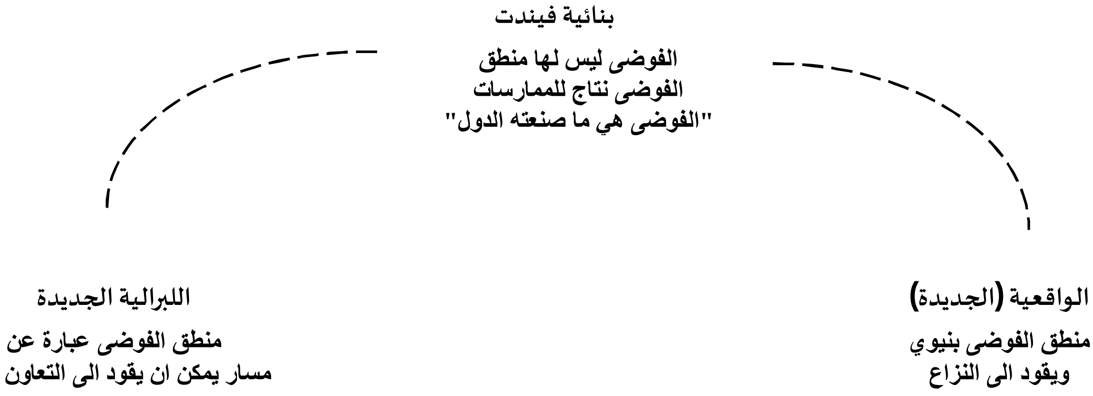

المصدر: Cynthia Veber, Op, Cit. p 64.

فالفكرة الاساسية التي استندت اليها البنائية هي النظر الى الدول باعتبارها من يقرر الطبيعة التي تكون عليها الفوضى، اي انها صانع القرار الرئيسي الذي يحدد طبيعة الفوضى الدولية، وهنا تبرز اهمية الهوية *identity*، لان البنائيين، وبشكل خاص اتجاه الكسندر فيندت، يقدمون منظورا سوسيواوجيا للعلاقات الدولية، مؤكدين على أهمية البنية القيمية جنبا الى جنب مع البنيات المادية، وبشكل خاص دور متغير الهوية في صياغة المصالح والسلوكات.[1]

1. نشأة المقترب البنائي :

تعود جذور الفكر البنائي إلى السنوات الاولى من ثمانينيات القرن الماضي، ويعود الفضل في ذلك الى اعمال اربعة مفكرين رئيسيين كان اولهم الباحث النمساوي الاصل **جون روغي** John Ruggie ، فقد هاجم روغي (1983) عمل والتز الشهير "نظرية السياسة الدولية" منتقدا تصور والتز لمفهوم "البنية" *Structure* وتجاهله لدور التفاعلات الداخلية كعناصر هامة في نسق الدولة الحديثة،[2] وتمحورت اعماله خلال عقد الثمانينيات حول ابراز مركزية الافكار والقيم في السياسة الدولية، واثرت اسهاماته بشكل كبير في تاسيس التوجه النظري

[1] Chris Reus-Smit, “The Constructivist Turn : Critical Theory After the Cold War”, **Working paper No.1996/4,** (Canberra, August 1996), p.01.
[2] Michael Barnett, **Op. Cit**, p 252-253

البنائي، رغم ان بعض الباحثين يرجعون جذور البنائية الى القرن الـ18 في اعمال الفيلسوفين الايطالي **جيامباتيستا فيكو** Giambattista Vico و الالماني **كانط.**[1]

من جهته تولى **ريتشار آشلي** Richard Ashley مهاجمة تشبث الواقعيين بالدولة كفاعل وحيد في السياسة الدولية، وتعاطيهم مع مصالح الدول كما لو انها ثابتة، ففي مقال عنيف بعنوان "**بؤس الواقعية الجديدة**" (1984)،• جادل آشلي ان هذا التشبث لا يساعد على فهم عالم تشغله فواعل غير دولتية عديدة، أو فهم العناصر المسؤولة عن خلق هويات وقدرات ومصالح الدول.[2]

جاء الاسهام الثالث مع صدور مقال الكسندر فيندت "اشكالية البنية-الفاعل في نظرية العلاقات الدولية" 1987،•• تساءل فيه حول الكيفية التي يتعين على باحثي العلاقات الدولية معالجة العلاقة بين الفواعل *Actors* (أي الدول) والبنية *Structure* (أي البنية الدولية)، بالنسبة لفيندت، أخفق والتز في تقدير حجم الاثر الذي تخلفه البنية في الفواعل، والذي يتعدى حسبه مجرد تقييد حركة الفواعل كما اشار الى ذلك والتز، الى تكوين هويات ومصالح الفواعل.

الإسهام الرابع جسدته أعمال باحث الماني آخر هو **فريدريك كراتوشفيل** Friedrich Kratochwil (1987-1990)، قدم كراتوشفيل أحد أهم المعالجات النسقية للقيم والمعايير في العلاقات الدولية مستنبطا إياها من النظريات القانونية والسوسيولوجية واللغوية، حيث ادخل الى دراسات العلاقات الدولية مسالة التمييز بين القواعد الظابطة والمؤسِّسة *Regulative & Constitutive Rules* ، أي بين تلك القواعد التي تضبط النشاطات الموجودة من قبل (مثلا قواعد المرور تنظم كيفية القيادة)، وبين القواعد التي ليس فقط تضبط بل تخلق في الواقع إمكانية حقيقية لهذه النشاطات (مثلا قواعد لعبة الريغبي لا تحرم فقط العرقلة لكن أيضا

---

[1] Robert Jackson & Georg Sørensen, **Introduction to International Relations: Theories and Approaches**, 5th ed (Oxford University Press, 2013), p. 164.

• Richard K. Ashley,“ The Poverty of Neorealism ”,International Organization, Vol 38, No.02 (1984), pp. 225-286

[2] **Ibid**, p 253.

•• Alexander Wendt, “The Agent-Structure Problem in International Relations Theory”, International Organization, Vol. 41, No. 03 (Summer 1987), pp. 335-370

تساعد في تحسين طريقة اللعب الحقيقية)، حيث وجه كراتوشفيل الباحثين نحو تبني مناهج لفهم كيف أن الفواعل تعطي معنى لهذه القيم وتفهُّمها.[1]

وفي السنوات الخمس الأولى من العقد التاسع كان هناك 03 عوامل شجعت على إعادة توجيه النظرية النقدية *critical theory* وتمخض عن ذلك بزوغ البنائية كنظرية متكاملة:

1. الردود القوية لدعاة الاتجاهات العقلانية على الانتقادات التي وجهها المنظرون النقديون، ففي إحدى رسائله الشهيرة أقرَّ روبرت كيوهين بأن العديد من مظاهر العلاقات الدولية تتحدى - بشكل ضيق -نمط التحليل العقلاني، معترفا بان الموقع الفكري للنقديين يعد بالتبصر الهام في القواعد الموضوعية للعلاقات الدولية خصوصا في البناء المؤسساتي، ومع ذلك فان المفكرين النقديين حسب كيوهين " كانوا اكثر براعة في توضيح ما تم حذفه في النظرية العقلانية، بدلا من تطوير نظرياتهم الخاصة بمضامين متقدمة"،[2] فدعاة هذا المقترب البحثي، يحاج كيوهين، "في حاجة إلى تطوير نظريات قابلة للاختبار، وان يكونوا واضحين بخصوص أهدافهم"، وهي الرؤية التي كررها كيوهين مع جوديث غولدستين Judith Goldstain في عملهما المشترك "الافكار والسياسة الخارجية" عام 1993، وردد صداها باحثون آخرون، هذه الانتقادات لقيت ردود فعل دون المستوى من قبل المنظرين الذين يقودون النظرية النقدية، في رده الشكلي، أعاد **روب والكر** Rob B. J. Walker انتقاد البنيوية العقلانية متهما كيوهين بمحاولة "خنق" النظرية النقدية.[3]

2. انتهاء الحرب الباردة وما صاحبه من تحول على الصعيد النظري، وباستعارة تعبير والتز "عصور جديدة تستلزم تفكيرا جديدا"،[4] فانحلال الكتلة الشرقية بشكل سلمي نسبيا زعزع اسس نظريات العلاقات الدولية، وقوضت هذه الاحداث النظريات العقلانية المهيمنة والواقعية الجديدة بشكل خاص بفعل عدم قدرتها على التنبؤ وعلى

---

[1] Michael Barnett, **Op, Cit**. pp. 252-253.
[2] Chris Reus-Smit, The Constructivist Turn : Critical Theory After the Cold War,**Op, Cit.** p 05.
[3] **Ibid**, p. 06.
[4] Kenneth N.Waltz, Structural realism after the gold war, **Op, Cit.** p 05.

فهم هذه التحولات الثورية، وكما لاحظ كراتوشفيل، كانت نهاية الحرب الباردة اختبارا عصيبا لقدرة الواقعية الجديدة على التحول، كما اظهرت ايضا محدودية النظرية النقدية في النقاش النظري الثالث، وهو ما افضى الى انفتاح فضاء تحليلي اوسع، حاول فيه النقديون تحويل اهتمامهم من انتقاد العقلانيين الى السعي الى بناء اطار تحليلي جديد هو البنائية.[1]

3. يحمل الدافع الثالث وراء تبلور البنائية طابعا سوسيولوجيا، ويتمثل اساسا في ظهور جيل جديد من الباحثين الحداثيين وما بعد الحداثيين مفعم بافكار وايجابيات النقاش النظري الثالث من امثال: **الكسندر فيندت، ريتشارد برايس** Richard Price، **سينثيا فيبر، يانيس ثومسون** Janice Thomson، **جينس بارتيلسون** Jens Bartelson ، **أودي كلوتز** Audie klotz وغيرهم، تولوا صياغة التوجه الفكري النقدي سنوات التسعينيات واتسمت اعمالهم بكثير من الدينامكية كانعكاس للتحولات الدولية السريعة حينها، خصوصا من خلال تركيزها على أبعاد وديناميكيات الأنساق والتحولات النسقية، وهو ما ساعد على اعادة توجيه النظرية النقدية من الاهتمام شبه الفلسفي الى التركيز على المسائل الانتولوجية وعلى التحليل، رغم ان بعض الباحثين فضلوا المزاوجة بين النسق القديم والحديث، اي تحوير النظرية النقدية بشكلها القديم وتفسير السياسة العالمية.[2]

تطلق على هذا الجيل الثاني من المفكرين النقديين تسمية "البنائيين" *Constructivists*، رغم ان مصطلح **نظرية البناء** *Structuration Theory* كان قد ظهر عام 1984 في عمل الباحث السوسيولوجي **انتوني غيدنز** Anthony Giddens، وهو يشير الى الطريقة التي يتم عبرها تحليل العلاقة بين البنيات والفواعل، ولهذا يعتبر البعض ان النظرية البنائية في العلاقات الدولية تأثرت بشدة بالتطور النظري الحاصل في العلوم الاجتماعية الاخرى وعلى راسها الفلسفة وعلم الاجتماع،[3] وهذه التسمية نابعة من

[1] Chris Reus-Smit, **Op, Cit**. pp. 06-07.
[2] Chris Reus-Smit**, Op, Cit**. pp. 7-8.
[3] Robert Jackson & Georg Sørensen, **Op, Cit.** p 163.

الاهتمامات الكبيرة لهؤلاء بالبناء الاجتماعي *Social Construction*، سواء كانوا من ذووا الاتجاه الحداثي او مابعد الحداثي.

المنطلقات الفكرية للنظرية البنائية :

تمثل العناصر الثلاثة التالية افتراضات انطولوجية أساسية لمختلف توجهات النظرية البنائية :

1. التأكيد على أولوية البنى القيمية والفكرية على البنى المادية، وهذا ناتج عن تمسك البنائيين بالفكرة التي مفادها أن انساق المعاني تحدد كيفية تفسير الفاعلين لمحيطهم المادي، وكما أوضح فيندت فإن "المصادر المادية تكتسب فقط معنى بالنسبة لأفعال البشر من خلال بنية المعرفة المشتركة المرسخة في أذهانهم".[1]

يتعلق الدافع الثاني الذي يقف وراء تفضيل البنائيين لما هو فكري على ما هو مادي فله صلة بالفرضية الثانية، ويتعلق بالتاكيد على كيفية تشكيل الهويات الاجتماعية لمصالح وسلوكيات الأفراد، والهوية الاجتماعية التي يشددون عليها يعرفونها بعبارات "فهم الذات في علاقتها بـ"الآخر"، أي أنها بناء اجتماعي يتشكل من خلال العلاقة مع الآخرين،[2] لكن بما أنها بناء اجتماعي ونتاج للتفاعلات فهي قابلة للتغيير.

2. المنطلق الفكري الثاني للبنائيين يؤكد على أن الهويات تشكل مصالح وسلوكيات الأفراد، لا يمكننا أن نعرف "ماذا نريد" *What we want* ما لم نعرف من نحن *Who we are*،[3] لهذا يركز انصار المقترب البنائي على فهم كيفية بناء المصالح والاهتمامات بصدد تفسير مجال أوسع من الظاهرة الدولية التي يتجاهلها العقلانيون أو يسيؤون فهمها، وفي هذا السياق، يحاج **أودي كلوتز** Audie klotz باخفاق اي محاولة لتفسير تطور العقوبات الدولية ضد نظام "الأبارثايد" في جنوب

---

[1] Alexander Wendt, "Constructing International politics", **International Security**, Vol. 20, No. 1. (Summer, 1995), p. 73

[2] Michael Barnett, **Op. Cit**, p267

[3] **Ibid,** p. 267.

إفريقيا دون الإشارة إلى إعادة التحديد المؤسساتي لمصالح الدول الكبرى خلال سنوات الثمانينيات خصوصا في الولايات المتحدة، ولهذا يركز البنائيون على الهويات الاجتماعية للفاعلين لتفسير تشكل هذه الخيارات، وبحسب تأكيد فيندت فـ "الهويات هي أساس المصالح"، وكما كتب :

> " ليس للفاعلين "حافظة أوراق" يحملون فيها مصالح مستقلة عن السياق الاجتماعي، وانما يعرفون مصالحهم في إطار مسار لتحديد المواقف، أحيانا تكون الوقائع جديدة وغير مسبوقة في تجاربنا، وفي هذه الحالات علينا بناء معانيها، ومن ثم فان مصالحنا واهتماماتنا...غالبا ما تكون لها أنماط متكررة نحدد من خلالها المعاني على محور الأدوار المعرفة مؤسساتيا، عندما نقول أن الأساتذة لهم مصلحة في التدريس أو البحث، فنحن نقول أن آداء الوظيفة في الدور المحدد بـ"الأستاذ" يستدعي مواقف و أفعال معينة"[1]

يستعمل فيندت الهويات الاجتماعية لمختلف الدول كادوات لفهم سلوكيات المساعدة الذاتية *Self-help* في ظل الفوضى، أما Klotz فقد استخدمها في محاولته لإعادة تعريف المصالح الأمريكية تجاه جنوب أفريقيا سنوات الثمانينيات، في حين يستحضرها كل من **كراتوشفيل** و**كوسلوفسكي** Koslowski Rey (1994) لالقاء الضوء على تأثير **سياسة التفكير الجديد** *New Thinking policy* التي انتهجها غورباتشوف على انتهاء الحرب الباردة.[2]

3. تؤكد الفرضية الثالثة على البناء المشترك للفواعل والبنيات، وفي هذا الإطار يشدد البنائيون على الطريقة التي تحدد من خلالها البنيات القيمية والفكرية معنى وهوية الفاعل ونماذج النشاط الاقتصادي، السياسي، والثقافي المناسب الذي ينشغل به هؤلاء الأفراد، لكن على الرغم من القوة التأسيسية المعتبرة التي يمنحونها لهذه البنيات، الا ان البنائيين يعتبرونها غير مستقلة عن الممارسات المعرفية للفواعل الاجتماعية، يحاج فيندت "بأننا نخلق البنيات الاجتماعية

[1] Alexender Wendt, "Anarchy is What States Make of it: the Social Construction of power Politics", **International Organization,** Vol.46, No.02 (Spring 1992), p 400.

[2] **Ibid,** p. 09.

بالعبارات التي نحدد هوياتنا ومصالحنا من خلالها"،[1] وبالتشديد على هذه العلاقة التفاعلية، يطالب البنائيون بفهم اكثر ديناميكية لبنى النسق الدولي.

4. الفوضى أو غياب سلطة مركزية في النظام الدولي ليست شيئاً معطى بعيداً عن تأثير الفاعلين، وانما هي نتاج لادراكاتهم وتصوراتهم، ويميز البنائيون، فيندت بشكل خاص، بين ثلاث تصورات للفوضى:[2]

أ. التصور الهوبزي : *Hobbesean View* (نسبة الى توماس هوبز):

وهو التفسير الواقعي للاثار الناجمة عن غياب سلطة مركزية في النظام الدولي، خصوصا ما تعلق منها بالشعور الدائم بتهديد الاخرين لامن الدول وبقائها، وبغياب الثقة وسيادة الصراع، واعتماد الدول على مبدأ المساعدة الذاتية.

ب. التصور اللوكي: *Lockean View* (نسبة الى جون لوك):

تمثل تصورا وسطيا، فغياب سلطة مركزية والاقرار بسيادة منطق التنافس والتنازع لا يعني وجود صراع شامل لا يلين من اجل البقاء، كما لا يعني غياب تام لقواعد متفق عليها بين الدول.

ت. التصور الكانطي: *Kantian View* (نسبة الى ايمانيال كانط):

تقر هذه الرؤية بان النظام الدولي يشكل مجتمعا عالميا تسوده قيم مشتركة عديدة، وغياب سلطة مركزية لا يعني سيادة منطق الغاب طالما ان العالم كله موطن للانسانية.

ترفض البنائية هذه الرؤى الثلاث لانها معطى مسبق، وتقر في الوقت نفسه بأن الفوضى قد تاخذ ايا من الاشكال الثلاث كنتيجة لسلوكيات وادراكات الفواعل، أي انها تنتج عن العلاقات الاجتماعية ومن عمليات التفاعل بين الوحدات.

[1] **Ibid,** pp. 9-10.

[2] خالد المصري، **مرجع سابق**، ص.322-323.

وباختصار فان الفرضية المحورية للبنائية هي البناء الاجتماعي للحقيقة، أي التشديد على الطابع الاجتماعي لبناء الأفراد وتشكيل هوياتهم ورغباتهم، بمعنى أن الأفراد يتم تكوينهم في نطاق محيطهم الثقافي، عن طريق **التربية** *Nurture* وليس بـ**الطبيعة** *Nature*، فالذي يجعل من دولة عربية دولة عربية ليس لان قاطنيها يتكلمون اللغة العربية، بل لان هناك قيم مرتبطة بالعروبة تشكل هوية الدول العربية، اهتماماتها، وسياساتها الخارجية.[1]

المطلب الثاني: صور المقاربة البنائية في العلاقات الدولية:

على الرغم من أن البنائية تبدو ظاهريا نظرية واحدة، إلا أن الواقع هو خلاف ذلك، وهناك تقسيمات مختلفة تحت سقف عائلة البنائية، والفروقات بين أعضائها نابعة من استعمالهم لمناهج ابستمولوجية مختلفة، ففي حين أن البعض يستخدم استبصارات **جيمس مارتش** *James March* **وجون ماير** John Meyer، يستند البعض الاخر الى استبصارات **ميشال فوكو** Michel Faucault وتقنية تحليل الخطاب *Discourse Analysis*، كما ان هناك تباين آخر حول مسالة اعطاء الاولوية التحليلية للفواعل او للبنيات، رغم ان البنائيين يتقاسمون منطلقا واحدا يرتكز على دور الوعي البشري في الحياة الدولية،[2] ورغم تعدد اشكال البنائية، والذي يعكس بدوره تعدد معايير التصنيف، سيكون من الافضل الاستناد الى المعايير الابستيمولوجية والمنهجية لتقسيم البنائية الى شكلين رئيسين: حداثي وما بعد الحداثي، والفرق الجوهري بينهما يكمن في طبيعة الاسئلة التي تستقطب اهتماماتهما:[3]

1. الاتجاه الحداثي :

يسمى ببنائية **الصورة الثالثة** *Third Image Constructivism* نتيجة قبولها بالميول النيوواقعية نحو بناء نظرية نسقية، اي ان التوجه البنائي الحداثي ينحاز الى المستوى الثالث من التحليل (الصورة الثالثة كما يسميها والتز: النسق الدولي)، تتجلى اهم اسهامات هذا الاتجاه في اعمال اكسندر فيندت، ويتمسك انصاره بالفكرة التي مفادها أن هوية الدولة تصوغ مصالحها وسلوكياتها تباعا، ويميزون بين الهوية المؤسسة للدولة (خصوصياتها

[1] Michael Barnett, **Op. Cit**, p 259.
[2] **Ibid,** p.258.
[3] Chris Reus-Smit, **Op, Cit.** p 10.

الداخليــة البشــرية، الماديــة، والأيديولوجيــة) وهويتهــا الاجتماعيــة (المعنــى الــذي ينســبه الفاعــل لنفسه عند أخذه منظورات الآخرين).[1]

فمــن خــلال انحيــازه للنظريــة النســقية، يركــز **فينـــدت** علــى المصــادر المؤسَّســة لهويــة الدولــة، ويشــدد بشــكل تــام علــى الــدور المؤســس للتفاعــل الاجتمــاعي الــدولي، وهــذا مــا قــاده فــي نهايــة المطــاف لتبنــي تصــور ضــيق نســبيا بخصــوص المســار البنيــوي، مفترضـــا أن البنـــى المؤسســاتية تجعــل مــن الــدول فواعــل دولتيــة شــرعية، وتتــولى ممارســات الــدول بــدورها اعــادة تشــكيل هــذه البنــى،[2] ويتمســك فينــدت وعــدد مــن البنــائيين الاخــرين بــان هويــة الدولــة هــي العامــل الذي يتولى صياغة مصالحها، ومن ثم تحديد افعالها.

يفتــرض فينــدت ان الانشــغال الاساســي للباحــث يجــب ان ينصــرف تجــاه ايجــاد الفهــم الصــحيح للعــالم الــذي نعــيش فيــه ونعتبــر جــزءا منــه، ونســهم فــي نفــس الوقــت فــي بنائــه، وهــذا يعنــي ان منطلــق فينــدت والبنــائيون بشــكل عــام يعارضــون بشــدة افتــراض الوضــعيين باســتقلالية العــالم عــن ارادة البشــر، ويعتقــدون ان هــذه التصــور يتحــدد ويتــأثر بالتفســيرات والــرؤى المتنوعــة الناجمــة عــن التفاعــل بــين الفــاعلين (الافــراد او المجتمعــات) والعــالم الــذي نعــيش فيــه (كبنــاء)، وكذا بالمواقف الانتولوجية والابستمولولوجية عن هذا العالم.[3]

فالبنيــة حســب فينــدت ليســت ســوى نتــاج للعلاقــات الانســانية، ويتخطــى دور الافكــار فــي تحديــدها دور العوامــل الماديــة، كمــا ان مصــلحة الفاعــل او هويتــه، مهمــا كانــت طبيعــة الفاعــل فــردا او جماعــة او دولــة، تبنــى او تتشــكل حســب هــؤلاء عبــر هــذه الافكــار المشــتركة والتفــاعلات المتبادلــة اكثــر ممــا تتشــكل عــن طريــق الامــور الماديــة او الطبيعــي، وهــذا مــا يشــكل المنطلــق الاساســـي للنظـــر الـــى العلاقـــات الدوليـــة كظـــاهرة اجتماعيـــة ناجمـــة عـــن الافكـــار والقـــيم والممارسات والقواعد التي تحكم العلاقة بين الفواعل والبنية.[4]

---

1 **Ibid**, p 11.
2 **Ibid,** p. 10.

3 خالد المصري، **مرجع سابق**، ص. 321.
4 **نفسه**، ص ص. 321-322.

احد الانتقادات الرئيسية التي جابهت اعمال فيندت هو ان اعماله لا تقدم اية نظرية مفيدة عن الهوية الوطنية رغم استرساله في الحديث عن مسائل الهوية، وهذا ما سعى باحثون اخرون لمعالجته عبر توسيع تصورات فيندت، ففي سياق تحليل العلاقة بين الهويات والمصالح، يقدم **إريك رينغمار** Erik Ringmar • التفسير الأكثر وضوحا على ان الهويات يتم انشاؤها لخدمة المصالح، حاول رينغمار تفسير اسباب دخول السويد حرب الثلاثين عاما كحالة امبريقية لاختبار هذه العلاقة، وبمجمل الحسابات الواقعية، ليس للسويد اية مصلحة من وراء خوض حرب طويلة ضد امبراطورية الهابسبيرغ الكاثوليكية، ولم تكن لها لا القاعدة الاقتصادية ولا القوة البشرية، ولا حتى الاتصالات الدبلوماسية مع الدول البروتستانتية الاخرى.[1]

ومع ذلك، انخرطت السويد في الحرب عام 1630، ونجحت لبعض الوقت رغم ان تكلفة ذلك كانت غالية، وتفسير **رينغمار** هو أن مصلحة السويد كانت في أن تؤخذ على محمل الجد كدولة عضو في العائلة الاوروبية، بالنسبة له، لم تخدم الحرب لا مصرفيي السويد ولا جنرالاتها، وانما خدمت السويديين، من خلال جعل السويد كقوة لا يمكن تجاهلها من قبل الدول الاوروبية الاخرى، أي ان هذه الحرب قد ساهمت في انشاء الهوية السويدية المبنية على النظرة الى الذات كقوة ذات مكانة عالية في الشأن الاوروبي .[2]

ما يعاب على التوجه الاول في نطاق التصور البنائي نابع من تركيزه على العمليات النسقية، فمن خلال انحيازه الى المستوى الثالث من التحليل، سيكون من الصعب جدا على دعاته السعي لتفسير التحولات المهمة في هوية الدولة وفي البنى الاجتماعية عبر استبعاد المصادر غير النسقية المكونة لهوية الدولة عند نقطة ما من العملية البنيوية، كالثقافة السياسية الداخلية مثلا، بنائية "الصورة الثالثة" تقدم تصورا جامدا تماما عن الدولة والنسق الدولي، ولا تقدم اية فكرة عن كيفية تحول الفواعل او البنيات.[3]

• استاذ العلوم السياسية بجامعة ليند *Lund University* مملكة السويد.

[1] Paul A. Kowert**, Op, Cit**. p. 162.

[2] **Ibid,** p. 162.

[3] **Ibid,** p. 11.

2. الاتجاه ما بعد الحداثي :

تهتم البنائية ما بعد الحداثية *Post Modernist Constructivism* اساسا بديناميكيات التغير الدولي، وتتبنى تصورا قائما على استبعاد التوجه النسقي في نظرية ويندت ولهذا السبب تسمى احيانا بـ "**بنائية الصورة الرابعة**"، ترتبط اساسا بأعمال **فريدريك كراتوشفيل** و **جون روغي**، تنظر البنائية ما بعد الحداثية الى البنيات والمسارات (أو العمليات) الداخلية والخارجية كوجهين لنظام اجتماعي دولي وحيد، ومن ثم تنظر في العلاقة التأسيسية المتبادلة بين هذا النظام والدولة، ولا يعني هذا انكار بنائيي ما بعد الحداثة لوجود حقلين داخلي و دولي، وانما ينظرون الى هذا التقسيم كبناء تاريخي فريد، بينما النتيجة والخاصية الاساسية للنظام السياسي الحديث مختلفة وقائمة على الدول الاقليمية ذات السيادة.[1]

والبنائية ما بعد الحداثية تتبنى منظورا اكثر تماسكا واكثر شمولية يسعى لدمج الظاهرة الدولية والداخلية (أي دمج الصورتين الثانية والثالثة لوالتز)، وقد افرز هذا المنظور العام تحليلين متباينين للتغير الدولي لكنهما متكاملين، احدهما يسلط الضوء على التحولات الكبرى بين الانساق الدولية، والاخر يركز على التحولات الجارية ضمن النسق الحديث، الاول يتجسد في اعمال **روغي** حول التحول من نسق حكم القرون الوسطى، الى النسق الحديث المستند الى مبادئ السيادة، بينما يرتبط التحليل الثاني بعمل **كراتوشفيل** حول السؤال المحير والمثير للجدل لماذا آلت الحرب الباردة والصراع بين القوتين العظمتين الى هذه النهاية المفاجئة، مسببة انهيار الاتحاد السوفياتي نفسه، مع ان كلا الباحثين يسلطان الضوء على كيفية تفاعل الظاهرتين الاجتماعيتين الداخلية والدولية لتحديد القواعد التي تتولى بناء النظم الدولية، ويقومان بتوظيف منظور بنائية "الصورة الرابعة" هذه سواء لتفسير الانساق او التحول النسقي.[2]

عموما، استندت محاولة كراتوشفيل لاعادة طرح البعد السياسي في نظرية العلاقات الدولية على فهم الفعل السياسي "كفعل ذو معنى وليس فعلا منفعيا بحتا"، ويكتسب الفعل

[1] **Ibid,** p. 11.
[2] **Ibid,** p 12.

هـذا المعنـى اذا تـم وضـعه فـي سـياق بـين-ذاتـي مشـترك، ويسـتند هـذا السـياق الـى قواعـد ومعايير *rules and norms* تشكل محور نقاشات كراتوشفيل للفعل السياسي.[1]

دور هـذه القواعـد والمعـايير فـي الحيـاة الاجتماعيـة، يجـادل كراتوشـفيل، يجـب ان يـتم اعـادة بنـاء مفاهيمـه بشـكل جـذري، وهـو ينظـر الـى هـذه القواعـد كشـروط مسـبقة للاسـتراتيجيات ولتحديـد معـايير العقلانيـة، فهـي "لا تضـع فقـط قواعـد لالعـاب معينـة وتسـمح للفـاعلين بتحقيـق غايـاتهم ضـمن اطارهـا فحسـب، بـل تتـولى ايضـا تأسـيس معـاني بـين-ذاتيـة تسـمح للفـاعلين بتوجيـه افعـالهم تجـاه بعضـهم الـبعض والتواصـل مـع بعـض، كمـا تقـيم انمـاط افعـالهم تجـاه بعضهم البعض".[2]

مـن جهتـه، يشـدد **أونـوف** علـى دور هـذه القواعـد والمعـايير لكـن مـن زاويـة اخـرى تتعلـق بالفعـل الخطـابي، وهـو يعتقـد انـه مـن خـلال الافعـال والكـلام نسـتخدم المـواد الخـام الموجـودة فـي الطبيعـة لجعـل العـالم علـى مـا هـو عليـه، بمعنـى ان بنائيـة أونـوف تسـتند الـى فكـرة مفادهـا ان المجتمـع والافـراد يشـكلون بعضـهم الـبعض فـي عمليـة مسـتمرة ذات مسـارين، وان الافعـال، والتـي قـد تتشـكل مـن الافعـال الخطابيـة او الافعـال الماديـة، هـي مـا يصـنع هـذا العـالم، ولتكـون هـذه الافعـال الخطابيـة والماديـة قـادرة علـى بنـاء الواقـع، يجـب ان تحمـل معـاني، بالنسـبة لاونـوف المعنـى فـي العلاقـات الاجتماعيـة الانسـانية تعتمـد علـى وجـود القواعـد، وعلـى هـذا النحـو، تشـدد بنائيـة أونـوف علـى المعنـى الاساسـي للقواعـد للحقيقـة الاجتماعيـة ومـن ثـم للنظرية البنائية الاجتماعية.

بنـاءا علـى هـذا المنطـق، يتعـين الانطـلاق مـن القواعـد لبنـاء اي تحليـل للحيـاة الاجتماعيـة، والقاعـدة *rule* بالنسـبة لـ أونـوف " هـي بيانـات تخبـر النـاس بمـا ينبغـي فعلـه"،[3] اي انهـا تـوفر دلـيلا للسـلوك الانسـاني، فضـلا عـن ذلـك، فهـي تخلـق امكانيـة للفاعـل، سـواء كـان فـردا او بـاء اجتمـاعي طالدولـة، ان يصـبح فـاعلا فـي المجتمـع فقـط مـن خـلال القواعـد، وفـي نفـس الوقـت، تمـنح القواعـد للفـاعلين الخيـارات، اهمهـا خيـار اتبـاع هـذه القواعـد او كسـرها ضـمن

[1] Maja Zehfuss, **Constructivism in International Relations: The politics of reality** (Cambrudge University Press, 2004), p 16

[2] **Ibid**, p. 18.

3

سياق تحقيق المصالح، ويتميز تصور أونوف للقواعد عن تصور كراتوشفيل في استناد تصور الاول للاعمال الخطابية، اي الفعل الكلامي الذي يجعل شخصا آخر يتخذ فعلا ما، بمعنى الكلام الذي يترتب عنه الاداء وليس مجرد الوصف.

تاخذ البنائية ما بعد الحداثية شكلين آخرين، رغم ان التمييز هنا لا يستند الى منظور تحليلي بقدر ما يرتكز على الجانب الامبريقي، بشكل عام يهتم بنائيو ما بعد الحداثة بالتنقيب عن وتفسير المعاني الذاتية المشتركة (أو المعاني **البينذاتية**) *intersubjective meanings* التي تشتمل على الترتيبات المؤسسية التي تتولى بناء الحياة السياسية الدولية، ويستهدف هؤلاء من وراء استخدام المنهج الجينيالوجي لـ**نيتشه** Nietzsche و**فوكو** تحديد الحوادث، الانحرافات الضرفية (او الانتكاسات الكلية)، الاخطاء، والتقديرات والحسابات الخاطئة التي انجبت تلك الاشياء التي لاتزال موجودة ولها قيمة لدينا، وتتعاطى معظم اعمالهم مع المؤسسات المكونة للمجتمع الدولي الحديث، وخصوصا المبدا التاسيسي للسيادة.[1]

حوَّل عدد من بنائيو ما بعد الحداثة اهتمامهم في السنوات الاخيرة تجاه تاسيس المؤسسات الدولية الدولية المتخصصة في مسائل معينة، واستهدف هؤلاء في هذه المسألة تحديد الخطابات المتضاربة واظهار الطرق التي تتغير من خلالها لابراز نقاط الخلاف الجوهرية حول معايير السلوك المقبول، وللتاكيد من تلك الاستراتيجيات التي تتولى خلق، تحويل، او تدمير العلاقات الاجتماعية التي تعزَز خطاب نظام معين، ويعد عمل **ريتشارد برايس** Richard Price [•] عن الاسلحة الكيماوية نموذجا لاعمال هذا الاتجاه، حيث يقدم التفسير الاكثر اقناعا حتى الان حول الكيفية التي اصبحت من خلالها الاسلحة الكيماوية تستقطب مستوى من الازدراء الاخلاقي المتواصل، بينما لا يصاحب هذا الاخير اسلحة رهيبة اخرى بنفس مستوى الاسلحة الكيماوية.[2]

---

[1] Paul A. Kowert, **Op, Cit**. p 12

[•] Richard Price, “A Genealogy of the Chemical Weapons Taboo”, **International Organization**, Vol. 49, No. 1. (Winter, 1995), pp. 73-103.

[2] **Ibid,** pp. 12-13.

قد يبدو من الاستعراض السابق للاختلافات الكبيرة بين التوجهين الرئيسين ضمن المقاربة البنائية ان اعمال كل من أونوف وكراتوشفيل من جهة واعمال فيندت لا يجمعهما الا مسمى البنائية، حيث يستند الاتجاهان الى تقاليد مختلفة ويركزون على تصورات ومسائل مختلفة ايضا، ففي الوقت الذي يتقاسم فيه أونوف وكراتوشفيل التركيز على القواعد وتوجها قريبا من نظريات الخطاب، يميل فيندت بشكل اكبر الى التقاليد السوسيولوجية المرتكزة الى مسالة الهوية، مع اعترافهم جميعا بالبنائية كمضلة تغطي اعمالهم المستندة الى اهمية البناءات الاجتماعية للحقائق.[1]

أخيرا، تعرضت النظرية البنائية، وبشكل خاص التوجه الذي يقوده الكسندر فيندت، الى انتقادات كبيرة تتصل اساسا باخفاق البنائيين في بناء نظرية حقيقة حول الهوية في العلاقات الدولية، فرغم اهتمامهم بتبويب فئات الهوية مثل العدو، الخصم، والصديق، عجز البنائيون في تفسير لماذا هذه الهويات، دون غيرها، هي ما يتعين تحقيقه في العلاقات الدولية.[2]

ينصرف وجه الانتقاد الثاني تلقاء ربط فيندت لنظريته البنائية الاجتماعية باكثر اشكال البنية الدولية عمومية ومثالية، وقد كان لهذه التركيبة اثر سيء لان ذلك سمح للواقعيين واللبراليين بالتخلص كليا من مازقهم المتصل بمسائل البناء الاجتماعي، لان الحكم على بعض المسائل كالتهديد او القدرات يكون في الغالب من منظور مادي وليس ثقافي او فكري كما يقول بذلك البنائيون، وقد يكون السبيل لتخطي هذا المازق هو الاقرار بأن البناءات السوسيو -ثقافية هي نفسها المتاصلة في الاحكام التي نصدرها حول التهديد او القدرة، وكما لاحظت **ايليزابيث كيير** Elizabeth Kier، حتى المسائل التي تبدو موضوعية كالكفاءة العسكرية مثلا –وهي قابلة للاختبار في ساحة المعركة- تعتمد في الواقع على التفسير الثقافي.[3]

[1] Maja Zehfuss, **Op, Cit**. p. 22.
[2] Paul A. Kowert, **Op, Cit**. p. 161.
[3] **Ibid,** p. 161.

ادعـاء البنائيـة القائـل بـان "الفوضـى هـي مـا صـنعته الـدول" طالتـه العديـد مـن الانتقـادات ايضـا، وعلـى سـبيل المثـال، اعتمـد الباحـث الامريكـي **جونـاثـان ميرسـر** Jonathan Mercer علـى واحـدة مـن نظريـات علـم الـنفس الاجتمـاعي (نظريـة الهويـة الاجتماعيـة *Social identity theory*) لمهاجمـة هـذا الادعـاء، بالنسـبة لـ**ميرسـر**، حتـى فـي وجـود عـالم متسـامح ماديـا يمكـن فيـه تنـوع البنـاءات الاجتماعيـة بشـكل واسـع، فـإن الميـول النفسـية القويـة لالصـاق الاوصـاف السـلبية بالمجموعـات الخارجيـة غيـر المعروفـة نسـبيا سـوف تـدفع بالنـاس نحـو بنـاء عالم "هوبزي"، وهو ما يتماشى بشكل كبير مع افتراضات الواقعيين حول المأزق الامني.[1]

ومـع ذلـك، يمكـن القـول بـان النظريـة البنائيـة تقـدم مـدخلا مهمـا لفهـم الاحـداث والتفـاعلات الدوليـة فـي فتـرة مـا بعـد نهايـة الحـرب البـاردة، وهـذا بفعـل الـدور المتعـاظم الـذي اصـبحت تؤديـه الهويـات والعوامـل الاجتماعيـة والثقافيـة فـي بنـاء علاقـات التقـارب او التنـافر بـين دول العـالم، حيـث اضـحت هـذه العناصـر غيـر الماديـة مكونـا حاسـما فـي تحديـد ادوات واهـداف السياسـة الخارجيـة للـدول، وفـي تحديـد تصـور الافـراد والمجتمعـات تجـاه المسـائل المحلية والدولية بشكل عام.

خلاصـــة:

لقـد ظلـت الميـزة الرئيسـية للعلاقـات الدوليـة تتمثـل فـي هيمنـة التيـارات الفكريـة ذات الخلفيـة الواقعيـة والليبراليـة علـى معظـم الدراسـات فـي هـذا الحقـل المعرفـي، ومنـذ تسـعينيات القـرن الماضـي، فرضـت البنائيـة نفسـها كثالـث اعمـدة البحـث فـي هـذا الحقـل المعرفـي، وانطلاقـا مـن تبنيهـا لاسـس فكريـة وابسـتمولوجية مغـايرة نسـبيا لتلـك السـائدة، فقـد شـكلت البنائيـة اضـافة هامـة لفهـم العديـد مـن مظـاهر التحـول فـي العلاقـات الدوليـة، ولفـك التعقيـدات التـي اصـبحت تميـز السيااسة الدولية بشككل عام.

وفـي واقـع الامـر، سـعت الواقعيـة والليبراليـة -كنظريتـي حـل المشـكلة *problem-solving theories*- الـى معالجـة احتياجـات الانسـان الماديـة والامنيـة، فـي الوقـت الـذي تسـتهدف فيـه البنائيـة اسـتنادا الـى الهويـة "نظامـا اعلـى"؛ حاجـات الانتمـاء، الحاجـة الـى تحديـد

[1] **Ibid,** pp. 163-164.

الاخرين، والى الاعتراف من قبل الاخرين، ومع ان الحاجيات الاخيرة تبدو اقل اهمية من البقاء، الا ان العديد من المظاهر تكشف عن وجود اسباب كثيرة تحرك السياسة الدولية وليست بالضرورة حاجيات اساسية للانسان.

ويقدم البنائيون جملة من القرائن على أن بناءات "النظام الاعلى" للمعاني السياسية تؤثر هي الاخرى، وهم يؤكدون على محورية الهوية في تحديد خيارات السياسة الخارجية، لان الهوية هي الوسيلة التي يترجم من خلالها القادة الوطنيون والمواطنون العاديون التشابه والاختلاف المدرك (في التهديد، القدرات...) الى مواقف انتولوجية حول العلاقات الدولية، وهي الطريقة التي يتولى من خلالها هؤلاء بناء العالم الذي يأملون في التاثير عليه عبر سياساتهم الخارجية، وفي الحقيقة، يوفر هذا المنطلق موقعا مثاليا للبنائيين لتقديم اسهام مهم في فهم السياسة الخارجية المعاصرة، وتجعلهم بنفس الاهمية التحليلية التي تكتسيها اعمال الواقعيين والليبراليين.

المبحث الثاني: المبادئ الصائغة والناظمة للسلوك الخارجي من منظور المقاربة البنائية:

يحظى نمط التفكير البنائي باهتمام واسع من قبل الباحثين وصناع القرار في السياسة الدولية، ويتم النظر الى البنائية في الغالب من زاوية التصور البديل للمقاربات الواقعية واللبرالية التي هيمنت على حقل العلاقات الدولية خلال فترة الحرب الباردة، خصوصا من خلال حرص البنائيين على انتقاد مظاهر القصور في تفسيرات المقاربات السابقة لمختلف التفاعلات الدولية، وسعيهم لبناء نماذج تحليلية جديدة تأخذ بعين الاعتبار عناصر التحليل التي اهملتها ابحاث الواقعيين واللبراليين.

وكنتيجة للمأزق الذي وقعت فيه المقاربتين الواقعية واللبرالية مع انتهاء الحرب الباردة، صاحب تبلور البنائية كنظرية جديدة الكثير من الاطراء حول قدرتها على تفسيرات تحولات ما بعد نهاية تلك الحرب، وعلى سبيل المثال، اعتقد **دافيد هوغتون** David G. Houghton• بأن الاسس الاكثر منطقية لمقاربة تحليل السياسة الخارجية هو ما توفره "البنائية الاجتماعية" بما تحمله من تأثير هائل على المقترب السيكولوجي الادراكي في تحليل السياسة الخارجية".[1]

تتميز البنائية اساسا بتركيزها في المقام الاول على العناصر غير المادية لتفسير الدوافع والمصالح التي تقف خلف السلوك الخارجي للقوى الكبرى، وهي تختلف في هذا الجانب عن الواقعية واللبرالية التان توليان اهمية خاصة للعناصر وللبيئة المادية، كما تتميز عنهما بطبيعة بنائها الفكري الذي يزاوج بين الابستيمولوجيا الوضعية وما بعد الوضعية،[2] مع ان هذا التشعب انعكس في صورة تباين صريح في منطلقات التفسير لدى مفكري البنائية، الى جانب اختلافهم بشان طبيعة ودوافع السلوك الخارجي في حد ذاته.

بناءا على ذلك، سيكون من المفيد في البداية استعراض التصور البنائي للسياسة الخارجية، وهو ما يعني ضمنيا استحضار الرؤى المتعددة داخل المقترب البنائي،

• استاذ العلوم السياسية بجامعة ميتشيغان الغربية.

[1] Maysam Behravesh, "The Relevance of Constructivism to Foreign Policy Analysis", **e-International Relations**, 2011, p. 01.

[2] **Ibid,** p. 02.

ويستعرض العنصران اللاحقان الدور الذي يؤديه البناء الاجتماعي للهوية والمصالح في تحديد مصالح الدولة ومن ثم صياغة سلوكها الخارجي.

المطلب الأول: خصائص المنظور البنائي للسياسة الخارجية:

في تطلعهم لتفسير السياسة الخارجية، يمكن اعتماد رؤية بديلة لتلك التي تم استعراضها في الفصل السابق من هذه الدراسة عبر تبويب البنائيين في فئتين رئيسيتين؛ تضم الفئة الاولى الباحثين الرافضين لنمط التفكير العلمي، ويشدد هؤلاء على الطبيعة التفسيرية للعلم الاجتماعي، بينما يقبل باحثو الفئة الثانية باستخدام ما يشبه علم الطبيعة والتصورات النظرية الامبريقية لتفسير ديناميكيات العلاقات الدولية، ويطرح باحثو الفئتين تساؤلات مختلفة بشان العلاقات الدولية وصنع السياسة الخارجية، كما انهم يتبنون مناهج مختلفة للإجابة عنها.

تطلق على الفئة الاولى تسميات مختلفة مثل "بنائية الصيغة الامريكية الشمالية" أو البنائية "التقليدية" او البنائية "الوضعية"، وتضم باحثين من امثال **الكسندر فيندت، ايمانويل أدلر، نيكولاس اونوف، جون روغي، بيتر كاتزنستاين** Peter Katzenstein **ومارثا فاينمور** Martha Finnemore، وتركز هذه الصيغة من البنائية على دور "**المعايير الاجتماعية**" *"social norms"* و "**الهويات**" *"identities"* في بناء السياسة الدولية وتحديد محصلات السياسة الخارجية، وهي تندرج ضمن نمط التحليل الوضعي و"تسعى للكشف عن الاليات الاستدلالية من الاعلى الى الاسفل *top-down/deductive mechanisms*، وتفسير العلاقات السببية بين القيم، الفواعل، الهويات والمصالح".[1]

تتمثل الفئة الثانية فيما يمكن تسميته بالصيغة الاوروبية من البنائية او البنائية "التفسيرية أو التأويلية" *"interpretive/interpretative constructivism"*، وتضم باحثين ما بعد وضعيين *post-positivist* امثال **فريدريك كراتوشفيل** و**تيد هوف** Ted Hopf، ومن خلال انتهاج استراتيجية بحثية استقرائية *inductive* (من أسفل الى أعلى)، لا يستهدف

---

[1] **Ibid**, p. 02.

البنائيون ما بعد الوضعيون تفسير اسباب التغير في الهوية والآثار المترتبة عن ذلك كما يفعل البنائيون الوضعيون، بل يسعى هؤلاء في المقام الاول الى استكشاف الشروط الممكنة لمثل هذا التغيير والطرق التي تخلق من خلالها هذه الشروط، ويتجه اهتمامهم الاساسي نحو دراسة دور **"اللغة"** *"language"*، **"البناء اللغوي"** *"linguistic constructions"* و**"الخطابات الاجتماعية"** *"social discourses"* في بناء الواقع الاجتماعي، ورغم هذه الاختلافات، تشترك الصيغتان السابقتان في اعطاء وزن اكبر للمكونات الاجتماعية في تفسيراتهما للسياسة العالمية.[1]

ينظر الباحثون البنائيون الى السياسة الخارجية بصفتها نشاط يقع على مستوى الفاعل، ويتم تنفيذها من قبل فواعل متعددة ضمن البيئتين الداخلية والدولية، كما انها، في نفس الوقت، استجابة للبيئتين معا، ومن هذا المنطلق يقر البنائيون بالتعقيد البالغ الذي يكتنف أي محاولة لتحليل السياسة الخارجية، وهذا نتيجة لخضوع صناع السياسة الخارجية لحزمتين مختلفين من التأثيرات والضغوطات.

ينطلق هؤلاء من تحديد معيارين رئيسيين للتمييز بين اشكال السياسة الخارجية، ويحمل هذا التمييز اهمية تحليلية كبيرة بالنسبة للبنائيين، يتعلق المعيار الاول بطبيعة نشاط السياسة الخارجية، ويميز هؤلاء الباحثين بين السياسة الخارجية كـ**"ممارسة"** *As a practice*، والسياسة الخارجية كـ**"فعل"** *As action* ، ويتوقف فهم التحليل البنائي للسياسة الخارجية على استيعاب هذا التحليل.

ينصرف المفهوم الاول "السياسة الخارجية القائمة على الممارسة" *practice-based foreign policy* للإشارة الى الممارسة "كنشاطات غير واعية او آلية راسخة في الاعمال الروتينية المفروغ منها"،[2] للمساهمة في الاستقرار، بدلا من كونها عاملا مساهما في احداث التغيير، بمعنى ان هذا الشكل من السياسة الخارجية يقترب من تصور الواقعيين لسياسة الوضع الراهن *Status-Quo policy*، ومع ذلك يمكن للتغيير ان يحصل

---

1 **Ibid**, p. 03.

2 Trine Flockhart, "***Constructivism and Foreign Policy".*** In: Steve Smith et al (eds), **Foreign Policy: Theories, Actors, Cases**. (Oxford University Press, Oxford, 2012), p. 89.

سواء كنتيجة للأحداث المدمرة، او يحدث بشكل تدريجي من خلال التغيرات في ممارسات الفاعل او من خلال الحجة والاقناع، يتم تنفيذ هذا الشكل من السياسة الخارجية في الاساس عبر الممارسات التي تشمل العمل الدبلوماسي والاتفاقيات بين الدول.

وفي المقابل، يتضمن مفهوم "السياسة الخارجية المستندة الى الفعل" *Action-based foreign policy* السلوك الذي يكون مقصودا، انعكاسيا، ومتعلقا بهدف معين،[1] يتم تنفيذ هذا الشكل من السياسة الخارجية في الاساس من خلال قرارات السياسة الخارجية الهادفة الى حل مشكلة ما او لإدخال نمط جديد من التفكير، مثل تبني مجلس الامن الدولي لمبدأ "مسؤولية الحماية" كسياسة لتغيير الممارسات المتصلة بعدم التدخل واحترام السيادة، وعلى هذا النحو، ينظر الى السياسة الخارجية المستندة الى الفعل كخطوة اساسية نحو تغيير الممارسة، مع ان كلاهما يمثل مفتاحا لفهم السياسة الخارجية ولا يمكن فصلهما بسهولة.[2]

من الواضح ان السياسة الخارجية تشتمل على ممارسات ذات نوايا مسبقة مبنية على اعمال روتينية اعتيادية، كما انها تشمل ايضا العمل المقصود المبني على صنع قرار واع وأفعال استجابية مصممة لتحقيق اهداف محددة قد تشمل تغيير الوضع القائم، غير ان البنائيين يولون اهمية اكبر للدور الذي تؤديه الممارسات الروتينية للسياسة الخارجية، وتنبع هذه الاهمية من دور الممارسة في اظهار الحقائق الاجتماعية وجعلها حقائق مألوفة، ومن ثم ضمان وجودها (الحقائق الاجتماعية) المستقل عن الفاعلين الذي قاموا في الاول ببناء هذه الحقائق.

تحمل هذه الفكرة بالنسبة للبنائيين اهمية بالغة لفهم السياسة الخارجية والسياسة الدولية بشكل عام، فالممارسة على هذا النحو، هي ما يجعل المؤسسات (التي هي حقائق اجتماعية) حقائق راسخة، وينطبق الامر على مؤسسات المساعدة الذاتية *Self-help* او

[1] **Ibid,** p. 89.
[2] **Ibid,** p. 89.

التعاون او النزاع، فهي في الاصل نتاج إدراكات اجتماعية، وهي نقطة اساسية في الخلاف مع الواقعية والليبرالية اللتان تنظران اليها كردود افعال على طبيعة السياسة الدولية.

المعيار الثاني له صلة بالدوافع والغايات التي تقف خلف المؤسسات السياسية والسلوك الخارجي، يقّمالبنائيون هذه الدوافع الى فئتين رئيسيتين، تشمل الاولى تصورات الواقعيين والليبراليين التي مفادها بأن الفعل يحركه أساسا **"منطق المحصلات"** *"logic of consequences"*، اذ يعتقد انصار هذا التصور بلجوء الفاعلين الى تقدير النتائج المتوقعة لسياقات افعال معينة، ومن ثم البناء على هذه الحسابات في اختيار الفعل الذي يحقق اكبر قدر من النفع، وهذا يعني ان مصدر الفعل في السياسة الخارجية خاضع لاعتبارات عقلانية هادفة الى تعظيم المكاسب وتقليل الخسائر.[1]

يُرجع التصور الثاني الفعل الانساني الى ما يسمى بـ **"منطق الملاءمة"** *"logic of appropriateness"*، وهو عبارة عن منظور يسعى لتفسير السلوك الانساني، ووفق هذا المنظور، يكمن الدافع الاساسي وراء الفعل، بما في ذلك صنع القرار السياسي، في قواعد الملاءمة او السلوك النموذجي الممأسس، وتشمل "ملاءمة القواعد" كل من المكونات الادراكية والمعيارية، ويكمن السبب في اتباع هذه القواعد في نظرة الافراد اليها كمعايير طبيعية، مستقيمة، وشرعية، ففي اي موقف، سيتخذ الافراد الفعل الذي يرونه **ملائما** لهم،[2] وليس من الضروري ان يكون مفيدا.

فمنطق الفعل وفق التصور البنائي الاخير ينبع من الوصفات الذاتية بشأن ما هو مُعرَّف اجتماعيا بأنه شيء عادي، صحيح، او جيد، سواء بغض النظر عن حسابات المحصلات والمنفعة المتوقعة او مع مراعاتها،[3] ووفق هذا الافتراض، يسعى الفاعلون لإتباع القواعد التي تربط هويات معينة بوقائع معينة، ومن ثم لفعل الاشياء الصحيحة بناءا

---

[1] Trine Flockhart, **Op. Cit**, p. 86.

[2] James G. March & Johan P. Olsen, "The logic of appropriateness", **Working Paper** (ARENA WP 04/09), University of Oslo, 2009, p.03.

[3] **Ibid,** p. 03.

علـى مـا يتوافـق مـع هويـاتهم، لان وجـود هويـة خاصـة يعنـي ان الفـاعلين سيتصـرفون وفـق المعايير المرتبطة بهذه الهوية، والتي تجعل انماط سلوكية معينة اكثر ملاءمة من اخرى.[1]

فـي الواقـع، كـلا المنطقـين يقـدمان استبصـارات مهمـة بشـأن التخمينـات التـي تسـبق الفعـل فـي السياسـة الخارجيـة، ينـزع البنـائيون بشـكل اكبـر لتفسـير السـلوك الخـارجي وفـق التصـور الثـاني، اي كتعبيـر عـن الهويـة المتعلقـة بالفـاعلين، لكـنهم يشـيرون ايضـا الـى ان جـزء مـن دوافـع السـلوك يحـدده سـياق الوقـائع، كمـا انهـم يقـرون ايضـا بـأن بعـض السـلوكات الخارجيـة ناتجـة ببسـاطة عـن العـادة، مـع ان النقطـة الرئيسـية بالنسـبة للبنـائيين هـي رفـض التركيز الحصري على "منطق المحصلات" في تفسير دوافع وغايات السلوك الخارجي.

ومـن بـين التشـعبات المتعـددة داخـل المنظـور البنـائي، يعتبـر توجـه **ألكسـندر فينـدت** الاكثـر اهميـة فـي حقـل العلاقـات الدوليـة بـالنظر الـى حجـم النقاشـات التـي اثارتهـا أعمالـه، وفـي سـياق تركيـزه علـى العناصـر غيـر الماديـة، سـعى **فينـدت** الـى تقـديم تفسـير عميـق للطريقـة التـي تتـولى مـن خلالهـا الهويـة تحديـد مصـالح الدولـة ومـن ثـم سـلوكها الخـارجي، وصـاغ معادلته الشهيرة لسلوك الفاعل على النحو التالي:

الرغبة (المصلحة) + المعتقد(الهوية) = الفعل.

desire + belief = action[2]

بالنسـبة لـ**فينـدت**، بـدون وجـود مصـلحة، لـن تكـون للهويـة ايـة قـوة دافعـة، فالهويـات تنتمـي الـى جانـب المعتقـد فـي المعادلـة السـابقة، فـي حـين تنتمـي المصـالح الـى جانـب الرغبـة، وعلـى هـذا الاسـاس يكـون للهويـة دائمـا افتراضـات ضـمنية فـي تفسـير المصـلحة، والعكـس بـالعكس، مـع انـه يـرى ان المصـالح تفتـرض مسـبقا وجـود الهويـات، لان الفاعـل لـيس بمقـدوره

[1] Trine Flockhart, **Op. Cit**, p. 86.

[2] Alexander Wendt, **Social theory of international politics,** Virtual publishing, (Cambridge university press, 2003), p. 231.

تحديد ما يريده حتى يعرف من هو، وتقف هذه الفكرة في تعارض مع افتراضات العقلانية المرتكزة على المصالح.[1]

المطلب الثاني: البناء الهوياتي للسلوك الخارجي:

يعتبر مفهوم الهوية احد اهم المفاهيم المحورية لفهم التفاعلات الدولية المعاصرة، خصوصا في ظل تنامي تأثيرات الابعاد الحضارية والثقافية في العلاقات الدولية، والهوية، في تعريفها البسيط، هي "مجموع السمات المميزة لشعب من الشعوب، متمثلة في اللغة والعادات والتقاليد والثقافة والمواقف المشتركة بصدد القضايا المصيرية"، و تتحدد الهوية بعناصر مختلفة، مثل اللغة والثقافة والدين والوعي الجماعي ومعايير الحياة.[2]

والهوية كما يعرفها الباحث الفرنسي **ألـيكس ميكشـيللي** Alex Mucchielli هي "مركب من العناصر المرجعية المادية والاجتماعية والذاتية المصطفات التي تسمح بتعريف خاص للفاعل الاجتماعي [وتمثل بالنسبة له] مركب من العمليات والطروحات المتكاملة، التي تفسر العالم وتأخذ صيغة تعبيرية خاصة نطلق عليها النواة الهوياتية، وتضرب الهوية الذاتية للفاعل الاجتماعي جذورها في غمار الاحساس بالهوية الذي يمنح الكائن الاجتماعي التماسك والتوجه الدينامي على نحو شمولي".[3]

وتعتبر الهوية مفهوما محوريا لدى الباحثين البنائيين، خصوصا عند **ألكسندر فيندت** الذي قدم منظورا متكاملا حول هذا المفهوم، في الوقت الذي اهتم فيه قطبا النظرية البنائية الآخران **(كراتوشفيل** و**أونوف)** بالقيم والقواعد لفهم السلوك الخارجي للدولة، من خلال الفعل الذي تمليه هذه العناصر على الدول، والمعنى الذي تضفيه على سلوكاتها.[4]

---

[1] **Ibid,** p. 231.

[2] عبد الفتاح القلقيلي و أحمد أبو غوش، "الهوية الوطنية الفلسطينية: خصوصية التشكل والإطار الناظم"، **ورقة عمل**، المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين "بديل "، رقم 2012/13، ص.ص. 17-19.

[3] اليكس ميكشيللي، **الهوية**، (دمشق، دار الوسيم للخدمات الطباعية، 1993)، ص 169.

[4] إيمان رجب، "الهوية المركبة ام المصلحة؟: محددات سلوك الفاعلين العنيفين من غير الدول في الشرق الاوسط"، **كراسات استراتيجية**، العدد 255، المجلد 24 (اوت 2015)، ص. 19.

يستهل فيندت تصوره لدور الهوية المحوري في تحديد مصالح الدولة ومن ثم صياغة سلوكها الخارجي بمناقشة اربعة اشكال من الهويات، ففي عمله المتكامل "نظرية اجتماعية في السياسة الدولية" (1999) ينظر فيندت الى الاشكال التالية كنتاج لتفاعل مختلف البنيات الاجتماعية على المستويين الداخلي والخارجي:

1. **الهوية الشخصية أو المؤسسية** *Personnel/corporate identity*

يشمل هذا النوع من الهوية الشخصية (المؤسسية اذا تعلق الامر بالمنظمات او الدول) السمات المنظمة والمكونة لذاتية الفاعلين وتجعل منهم كيانات متمايزة، ويكون لكل فاعل هوية مميزة واحدة فقط، فله دوما اساس مادي هو الجسم في حالة البشر، وأجسام عديدة و إقليم بالنسبة للدول، غير ان اهم ما يميز الهوية الشخصية او المؤسسية هو ما يتعلق بالوعي والذاكرة الذاتية كموضع منفصل من الفكر والنشاط، وعلى هذا النحو، تفترض الهوية المؤسسية مسبقا افرادا تجمعهم هوية مشتركة، وقد يتضمن التمايز المادي وإقامة حدود بين الذات والأخر والحفاظ عليها، ووفقا لونت يمتلك الفاعل هوية مؤسسية واحدة تنتج عن التفاعلات بين الهياكل الاجتماعية الداخلية، وهي سابقة على وجود الآخر وتعد قاعدة أو منصة ترتكز عليها الهويات الأخرى.[1]

2. **هوية النمط: *Type identity***

يشير هذا الشكل من الهوية الى فئة اجتماعية أو مسمى "يطلق على الاشخاص الذين يشتركون (او يعتقد انهم يشتركون) في بعض الخصائص، في المظهر، الصفات السلوكية، المواقف، القيم، المهارات (كاللغة مثلا)، المعرفة، الرؤى، الخبرة، القواسم التاريخية المشتركة (كمكان او منطقة الميلاد) وهكذا"،[2] ويمكن ان يكون هذا الشكل من الهوية متعدد بالنسبة للفاعل الواحد، فقواعد العضوية في الجماعة هي ما يحدد نمط الهوية ويتولى توجيه سلوك الاخرين تجاهها، هذا الانتظام الذاتي الذي يتشكل من غير وعي

---

[1] Alexander Wendt, **Social theory of international politics,** Op. Cit, p. 224,225.
[2] **Ibid,** p. 225.

يمكن ملاحظته بوضوح في النظم السياسية، اين تنسجم انماط الهويات مع انماط النظم او اشكال الدول.[1]

3. هوية الدور: *Role identity*

لايستند هذا النوع من الهويات على الخصائص الذاتية الاساسية، وانما يتحدد فقط من خلال العلاقة بـ**الآخرين**، فاكتساب هذه الهوية يتم اساسا من خلال شغل موقع ما في بنية اجتماعية وإتباع معايير السلوك تجاه الاخرين الذي يحوزون هويات مضادة،[2] اي انها نتاج للتفاعلات مع الاخر ومرتبطة "بتوقعات الذات والآخر حول سلوك الذات تجاه قضايا معينة، ومثال ذلك الصراع العربي-الإسرائيلي الذي يفرض على الأطراف هويات محددة مرتبطة بدورهم في هذا الصراع، مثل دور المحتل ودور المقاوم ودور حركة التحرر".[3]

4. الهوية الجماعية: *Collective identity*

يستند هذا النوع من الهوية الى العلاقة بين **الذات** و**الآخر**، ويتحدد من خلال عملية ادراكية تلغي التمايز القائم بين الذات والآخر ودمجهما في هوية واحدة، بمعنى ان هذا النوع من الهوية يتحدد، باستعارة تعبير فيندت، عبر عملية "توسيع حدود الذات لتشمل الاخر"،[4] وهي العملية التي يرى انها تمتد الى ما وراء هويتي الدور والنمط وتستند اليهما في ذات الوقت، فهي تبنى على هوية الدور عبر الاعتماد على آلية لدمج الاخر في الذات لتشكيل "أنا" خضع للبناء الاجتماعي، وبينما تتضمن هويات الدور تأدية الذات و الاخر لادوار مختلفة، تتضمن الهوية الجماعية دمجهما في هوية واحدة.

تبنى الهوية الجماعية ايضا على هويات النمط، وذلك لأن الهوية الجماعية تتضمن خصوصيات مشتركة، مع ان فيندت يشدد على ان هويات النوع لا يشكل جميعها هويات جماعية لأنها لا تتضمن بأكملها تحديد الهوية، إذ يمكن ان يكون الشخص ناطقا

---

[1] **Ibid,** p. 226.

[2] **Ibid,** p. 227

[3] إيمان رجب، **مرجع سابق**، ص. 21.

[4] **Ibid,** p. 229.

بالفرنسية دون ان تتحدد هويته مع الفرنسيين، ويعطي فيندت مثالا على اخفاق الجهود الفرنسية في تشكيل هوية جماعية مع الجزائر عبر نشر اللغة والثقافة الفرنسية.[1]

باختصار، الهوية الجماعية هي توليفة متميزة من هويات الدور والنمط مع قوة سببية تصوغ رؤية الفاعلين لرفاهية الاخر كجزء من رفاهية الذات، اي انها تولّد سلوك الايثار بين الذات والآخر، ومثال ذلك الهوية القومية العربية، كما يمكن ان يتم التعبير عن الهوية الجماعية في صورة منظمة اقليمية او دولية، كالجامعة العربية بالنسبة للهوية العربية، او منظمة المؤتمر الاسلامي في حالة الهوية الاسلامية.[2]

ينطلق البنائيون (الإدراكيون منهم بشكل خاص) من مقولة رئيسية مفادها أن سلوك الفاعل الدولي مرتبط بما هو عليه، أي هويته التي تحدد مصالحه التي يسعى لتحقيقها من خلال الدخول في تفاعلات مع الآخرين، وأن فهم ذلك السلوك يتطلب فهم وتحليل تأثير الهوية،[3] وتلخص هذه الفكرة محورية الهوية بالنسبة للمقترب البنائي، لان "ثقافة الفوضى *Culture of anarchy*" (نزاعية، تعاونية، أو تنافسية) تتوقف على الطريقة التي تحددها هوية الدولة.[4]

فالهوية من هذا المنظور تمارس تأثيراً بنائياً *constitutive effect* على الفاعل الدولي، حيث تبني وتشكل مصلحة الفاعل وسلوكه، وعلى هذا النحو، تعد العلاقات الدولية عملية مستمرة تتولى الدولة من خلالها القيام بإدارة علاقاتها مع الفاعلين الآخرين وفقا لهويتها، كما تقوم بتوظيفها في مواجهة هويات الفاعلين الآخرين، والتحكم في نتيجة تلك العلاقة، فمثلا انتشار الفوضى في النظام الدولي هو نتيجة لسياسات الدول المتأثرة بهوياتها، حيث تحدد الهوية طبيعة البيئة الأمنية وخصائص البيئة السائدة في النظام.[5]

---

[1] **Ibid,** p. 229.

[2] إيمان رجب، **مرجع سابق**، ص. 21.

[3] نفسه، ص. 22

[4] Maja Zehfuss, **Op. Cit**, p 41

[5] ايمان رجب، **مرجع سابق**، ص. 23

فـي سـياق دعمهـم لهـذه الحجـة، يشـدد البنـائيون علـى قصـور التحليـل المسـتند الـى العوامـل الماديـة فـي تفسـير السـلوك الخـارجي، وكمثـال علـى ذلـك، يفتـرض التحليـل المـادي القـائم علـى المصـلحة، أن تُظهـر السـويد والـدنمارك نمـاذج سـلوك متشـابهة فـي سياسـتيهما الخـارجيتين بحكـم انهمـا "وحـدتين متشـابهتين" كـدولتين صـغيرتين، غيـر ان الواقـع يكشـف ان الهويـة الذاتيـة للسـويد **كقـوة متوسـطة** *as a middle power* (فـي حـين انهـا دولـة صـغيرة مـن منظـور التحليـل المـادي مثـل الـدنمارك) كانـت لهـا اثـار عميقـة فـي خيـارات السياسـة الخارجيـة للسـويد، مثـل تقاليـد الحيـاد العسـكري، وثقتهـا فـي مكانتهـا المحترمـة مـن قبـل الاخـرين فـي التفـاوض او الوسـاطة، وهـي سياسـة تبـدو انهـا فـي تنـاقض مـع الدولـة الصـغيرة المشـابهة "الـدنمارك"، حيـث تمخـض عـن ادراك هـذه الاخيـرة لـذاتها كدولـة صـغيرة، انتهاجهـا لسياسـة خارجيـة قائمـة علـى التحـالف والتعـاون العسـكري الوثيـق مـع الشـركاء الموثـوقين لحمايـة نفسها.[1]

وفـي سـياق مماثـل، يجـادل **مايكـل هانـت** Michael H. Hunt فـي دراسـته الرائـدة حـول دور الايـدولوجيا فـي السياسـة الخارجيـة الامريكيـة• بحجـم التـأثير الـذي تمارسـه حزمـة مـن الخصـائص الثقافيـة اللصـيقة بـالمجتمع الامريكـي علـى السياسـة الخارجيـة للولايـات المتحـدة؛ فنظـرة الامـريكيين لعظمـة قـوتهم الوطنيـة، ونـزعتهم لرؤيـة العـالم مـن منظـور تراتبـي (هرمـي) للأجنـاس، ومعـاداتهم الشـديدة لكـل مـا هـو ثـوري، هـذه السـمات الـثلاث، حسـب **هانـت**، لهـا جـذور عميقـة فـي المجتمـع الامريكـي تعـود الـى نشـأة الدولـة فـي القـرن الـ18، ويظهر تأثيرها بشكل بارز في السياسة الخارجية الامريكية.[2]

كواحـد مـن الامثلـة العديـدة التـي قـدمها **هانـت**، وعنـدما كانـت الهيمنـة الامريكيـة امـرا غيـر قابـل للنقـاش فـي فتـرات معينـة مـن الحـرب البـاردة، كانـت الثقـة بـالنفس لـدى الامـريكيين فـي اعلـى مسـتوياتها، ابعـد مـن ذلـك، يجـادل **هانـت**، ان سياسـة التنميـة الموجهـة لـدول العـالم

---

[1] Trine Flockhart, **Op. Cit**, pp.85-86

• Michael H. Hunt, *Ideology and U.S. Foreign Policy*, (Yale Univ. Press, 1987).

[2] Frode Liland, “Culture and foreign policy : an introduction to approaches and theory”**,Working paper**, Institutt for Forsvarsstudier, No.1, 1993, p. 11.

الثالث لا يمكن فصلها عن التصور الامريكي بشأن تراتبية الاجناس، وأن احتواء الاتحاد السوفياتي لم يكن في الواقع إلا تعبير عملي عن معارضة الافكار الثورية كثقافة راسخة في المجتمع الامريكي.[1]

في الواقع، هناك امثلة عديدة تدعم حجة **هانت** السابقة، فالعديد من مظاهر السياسة الخارجية للقوتين العظمتين خلال فترة الحرب الباردة لا تنسجم مع تصورات العقلانيين بشأن المصلحة المادية والإغراءات المحركة للفعل، أبعد من ذلك، افرزت بعض المواقف والسلوكيات الخارجية نتائج سلبية بالنسبة للمصالح المادية السوفياتية والامريكية، كما هو الحال بالنسبة لموقف الاتحاد السوفياتي من ازمة كوبا والولايات المتحدة في حالتي حرب الفيتنام و الصراع العربي الاسرائيلي، حيث ظلت العوامل الايديولوجية والثقافية مصدرا رئيسيا لسلوكهما الخارجي، وهي عوامل ذات صلة بالقيم الذاتية اللبرالية والشيوعية للمجتمعين الامريكي والسوفياتي.

تنسجم الامثلة السابقة مع تحليل البنائيين للسياسة الخارجية، وهم يربطون هذه الوقائع بمسألة الهوية، فامتلاك هوية خاصة يتضمن اقدام الفاعلين على تبني المعايير المرتبطة بهذه الهوية، وبما ان المعايير مسؤولة عن تحديد السلوك، فمن الواضح ان اي بنية معيارية سوف تصنف اشكالا معينة من السلوكيات كأفعال ملائمة وأخرى كأفعال غير ملائمة،[2] فإدراك الدولة لهويتها كقوة عظمى وسيادة الشعور بالتفوق لدى مواطنيها يدفعها للتصرف خارجيا على نحو يتوافق مع هذه الهوية، ويتضمن ذلك انتهاج سلوكيات معينة للحفاظ على هيبتها ومقامها الرائد في السياسة الدولية، وهي السلوكيات التي تغيب عن الدول التي تحدد هويتها كقوى متوسطة او صغيرة.

بعبارات وجيزة، تمثل المعايير بالنسبة للفاعل الذي يحمل هوية معينة "**خرائط إدراكية**" *"Cognitive maps"* تسمح للفاعلين بتحديد السلوك الملائم أو غير الملائم، كما

[1] **Ibid,** p. 11.
[2] Trine Flockhart, **Op. Cit**, p. 86.

تـزودهم بنافـذة ادراكيـة لتفسـير الوقـائع الدوليـة وسـلوكيات الآخـرين،[1] وعلـى سـبيل المثـال، رغـم ان بعـض المظـاهر توصـف كـ"حقـائق عميـاء" لا ينـاقش وجودهـا المـادي، مثـل صـخرة **آيـرز** "*Ayer's rock*" فـي اسـتراليا وهـي الاكبـر فـي العـالم، يحـاج البنـائيون مـع ذلـك بـان معانيهـا ودلالاتهـا تتعـدد مـن زاويـة مـا اذا تـم النظـر اليهـا مـن منظـور اوروبـي او مـن منظـور السـكان الأصـليين، وقياسـا علـى هـذا المثـال، تبـدو فـي عـالم اليـوم الـرؤوس النوويـة لـكوريا الشـمالية مشـابهة للـرؤوس النوويـة الفرنسـية، فكلاهمـا لـه نفـس القـوة التدميريـة المحتملـة، لكـن، رغـم هـذه الخصـائص الماديـة المتشـابهة، فـإن الـدول الأخـرى، كالولايـات المتحـدة، تـربط معـاني مختلفـة بكليهمـا، و تطـرح مـن ثـم خيـارات مختلفـة فـي سياسـتها الخارجيـة، وهـذا يعنـي مـن منظـور البنـائيين ان وجـود معـاني مختلفـة تفتـرض ايضـا ممارسـات مختلفـة وخيـارات مختلفـة للسياسـة الخارجيـة، تمامـا مثـل مـا يوضـحه مثـال السياسـة الخارجيـة الامريكيـة تجـاه السلاح النووي لفرنسا وكوريا الشمالية.[2]

مـا تمـت مناقشـته حتـى الان يتصـل اساسـا بـدور الهويـة (بمكوناتهـا الاجتماعيـة والثقافيـة والايديولوجيـة وغيرهـا..) فـي تحديـد السـلوك الخـارجي للفـاعلين الاجتمـاعيين والـدوليين، تتعلـق المسـالة الثانيـة بـدور الهويـة فـي ضـبط السـلوك الخـارجي رغـم صـعوبة الفصـل بـين هـذين الآليتـين، لان القـول بتوافـق السـلوك الخـارجي مـع المعـايير المرتبطـة بهويـة معينـة، يعنـي خضـوع هـذا السـلوك للقيـود التـي يفرضـها منطـق الملاءمـة لمعـايير هـذه الهويـة، حيـث تتـولى هـذه الاخيـرة تضـييق مجـال الخيـارات المتاحـة فـي السياسـة الخارجيـة ليقتصـر فقط على تلك التي يتم تعريفها كأفعال ملائمة دون غيرها.

اضـافة الـى ذلـك، يتضـمن التغييـر البنيـوي النـاجم عـن تغييـر المعـايير المتصـلة بهويـة دولـة مـا مجموعـة مـن الضـوابط والقيـود علـى سـلوكها الخـارجي، فعلـى سـبيل المثـال، لنيـل العضـوية فـي مجموعـة معينـة، كحلـف النـاتو أو الاتحـاد الاوروبـي، يتعـين علـى الـدول الراغبـة فـي الانضـمام اتبـاع معـايير هـذه المجموعـة، وهـذا يعنـي فـي واقـع الامـر تغييـر هوياتهـا

[1] Trine Flockhart, **Op. Cit**, p. 84.
[2] **Ibid**, pp. 81-82.

ومصـــالحها عبـــر التغييـــر التـــدريجي للمعـــايير الاجتماعيـــة، فقـــد صـــاحب تطلـــع دول اوربـــا الوسـطى والشـرقية للانضـمام الـى الاتحـاد الاوروبـي وحلـف النـاتو بعيـد نهايـة الحـرب البـاردة، تبنـي هـذه الـدول للمعـايير الغربيـة المسـتندة الـى الافكـار اللبراليـة والديمقراطيـة، وبـرزت مـن ثـم هويـات جديـدة وعلاقـات اجتماعيـة جديـدة غيـرت مـن ثقافـة الفوضـى التـي كانـت سـائدة فـي اوربـا بـين الشـرق والغـرب مـن حالـة العـداوة والمسـاعدة الذاتيـة الـى اخـرى قائمـة علـى الصـداقة والتعاون.[1]

وعلـى الـرغم مـن الاولويـة التـي يمنحهـا البنـائيون للبنيـة علـى حسـاب الفاعـل، بمعنـى أن منطـق الفعـل لـدى البنـائيين يسـير فـي اتجـاه واحـد – مـن البنيـة الـى الفاعـل- بتعبيـر **شـيكل**، يقـر البنـائيون مـع ذلـك ان البنـاء يتضـمن منطقيـا امكانيـة التغييـر مـن خـلال ممارسـات الفـاعلين، وذلـك عبـر اقـدامهم علـى اعـادة انتـاج قيـودهم الخاصـة مـن خـلال الممارسـات اليوميـة، بمعنـى ان الهويـة يمكـن ان تتغيـر تـدريجيا مـن خـلال سـلوكيات الفـاعلين، وعلـى سـبيل المثـال، يشـير **فوكويامـا** Francis Fukuyama الـى حالـة الانقطـاع التـي شـابت اسـتمرارية الثقافـة الالمانيـة بعـد الحـرب العالميـة الثانيـة- كإحـدى مكونـات الهويـة- كتـب فوكوياما:

"...ان اسـتمرارية الثقافـة الالمانيـة قـد واجهـت انقطاعـا خطيـرا نتيجـة الحكـم الشـيوعي فـي المانيـا الشـرقية، فحتـى الان وبعـد توحيـد البلـدين، يسـتغرب الالمـان فـي شـرق الـبلاد وغربهـا عمـق الهـوة وحـدَّة الخـلاف الـذي يفصـل بيـنهم، رجـال الصـناعة فـي المانيـا الغربيـة مـثلا، يؤكـدون ان عمـالهم الاتـراك يتمتعـون بالخصـال الالمانيـة التقليديـة كالانضـباط وتقـديس العمـل اكثـر ممـا يتمتـع بهـا العمـال الالمـان الـذين نشـؤوا فـي ظـل الحكـم الشـيوعي، مـع انهـم ينتمـون الـى الاصـول العرقيـة نفسـها، ومـن جهـتهم يؤكـد الالمـان الشـرقيون انهـم اقـرب الـى البولنـديين والـروس والبلغـار فـي طموحـاتهم وهمـومهم ومـواقفهم فـي عـالم مـا بعـد الشـيوعية، وهـذا يثبـت ان الثقافـة ليسـت قـوة ازليـة لا تتغيـر ولا

[1] **Ibid**, pp.84-85.

تتبدل، بل كيان حيوي تصوغه وتؤثر فيه مختلف العوامل السياسية ومجمل السيرورة التاريخية".[1]

يوضح التحليل السابق حجم التاثير البنائي المتبادل بين البنية وسلوك الفاعلين، وقد عبر فيندت عن هذه العلاقة بقوله"اذا وجدت الدول نفسها في نسق من المساعدة المتبادل، فهذا لان ممارساتها هي ما صنعته على هذا النحو، تغيير الممارسات سوف يغير المعرفة البين-ذاتية التي تشكل النسق."[2]

المطلب الثالث: الرغبة (المصلحة) كمحرك للسلوك الخارجي:

من حيث المبدأ، اعتبار المصلحة مصدرا وقيدا على السلوك الخارجي للقوى الكبرى يعني مساندة البنائيين لافتراضات الواقعية في هذا المنطلق، وكما تمت مناقشته آنفا، يفترض الواقعيون بتوجهاتهم المختلفة بأن المصلحة الوطنية *national interest* هي المحرك الاساسي الذي يقف وراء جملة الافعال التي تتخذها الدول تجاه محيطها الخارجي، كما يعالج الواقعيون مفهوم المصلحة الوطنية من منظور ذاتي متعلق بالأمن، مع بعض الاختلافات البسيطة المتعلقة بمقدار الامن الذي تريده الدول، هل الامن في حده الادنى (ضمان البقاء) كما يدعي والتز والواقعيون الدفاعيون، ام الامن في حده الاعلى (السعي للهيمنة) كما يجادل ميرشايمر والواقعيون الهجوميون.

بالنسبة للبنائيين، افتراض المصلحة كمحرك للسلوك الخارجي يجب ان لا يعالج بشكل حصري كتصور واقعي، وإلا أُعتبِر كل باحثي العلاقات الدولية واقعيين، طالما انه لا يوجد من بينهم من ينفي دور المصالح المفترضة في تحريك السلوك الخارجي لكل الدول دون استثناء، وحتى ألكسندر فيندت نفسه يعترف بأنه لا يعارض هذه الفكرة

[1] فرانسيس فوكوياما، **الثقة: الفضائل الاجتماعية ودورها في خلق الرخاء الاقتصادي** (الدوحة: منتدى العلاقات العربية والدولية، 2015)، ص.365.

[2] Cynthia Weber, **Op. Cit**, p. 66.

وباستعارة كلماته: "الى هذا الحد أنا واقعي"،[1] غير ان الشيء الاهم بالنسبة له يتعلق بالتفكير في الطريقة التي تتشكل من خلالها المصالح.

في الواقع، تقدم البنائية تفسيرها لدور المصلحة الوطنية في صياغة وتوجيه السلوك الخارجي على نحو يختلف عن التفسير الواقعي، حيث يعارض البنائيون تشبث الواقعيين بالقاعدة المادية للمصالح الوطنية، وإرجاع اصولها الى مزيج من الطبيعة البشرية، الفوضى، والقدرات المادية، ويسعى البنائيون من خلال تحديهم لهذه المضامين الى ابراز دور عوامل اخرى كالأفكار، المعايير، والمؤسسات لتفسير جوانب كثيرة من السلوك الخارجي للقوى الكبرى والفواعل الصغيرة على السواء، دون اقصائهم لدور متغيري القوة او المصلحة في تفسير جوانب مهمة من هذا السلوك، ويظهر تميز التحليل البنائي لاحقا في الامثلة الواردة حول دور المصلحة في صياغة السلوك الخارجي للقوى الكبرى.

باختصار يناقش البنائيون الكيفية التي تتولى من خلالها الافكار صياغة المصلحة الوطنية، مع اقرارهم بان جزء صغير من مكونات هذه المصلحة ذو اصل مادي متعلق في الاساس بالطبيعة البشرية، بينما يأخذ الجزء الاكبر طابعا فكريا اساسه المخططات والتمثلات الهوياتية النابعة من الافكار والثقافة المشتركة،[2] تتولى في نهاية المطاف صياغة وتوجيه السلوك الخارجي للدولة بما يخدم تصوراتها لهذه المصلحة.

1. المصلحة كبناء معرفي:

يتطلع البنائيون في المقام الاول الى دحض الرؤية المادية للمصالح، ومن خلال استنادهم الى الادبيات الانثربولوجية والفلسفية، يعرف هؤلاء المصلحة كبناء معرفي حول الاهداف والوقائع، بمعنى ان مفهوما القوة والمصلحة يتحددان بشكل كبير من خلال الافكار،[3] وتشير المصلحة بمفهومها البسيط، الى ما يريده الفاعلون، ويميز البنائيون بين شكلين من المصالح:

[1] Alexender Wendt, **Op. Cit**, p. 113-114.

[2] **Ibid**, p. 114-115.

[3] **Ibid**, p. 95-96.

أ. مصالح موضوعية: *Objective interests*

وتشير الى الحاجيات او الضروريات الوظيفية التي يتعين تلبيتها حتى يتم اعادة بناء الهوية، وتوصف بالموضوعية لأنها توجد حتى وان كان الفاعل غير واع بها، ويترتب عن عدم تلبيتها اثار سلبية تنعكس على استمرارية هذه الهوية في الحياة، وكما يوضحه مثال فيندت:

> "...لا يمكن ان تكون الولايات المتحدة دولة دون احتكار العنف المنظم ([كشرط لبناء] هوية مؤسسية)، ولا يمكنها ان تكون دولة رأسمالية بدون فرض حقوق الملكية الخاصة ([بناء] هوية النوع)، ولا يمكنها ان تكون دولة مهيمنة بدون وجود دول اخرى (هوية الدور)، كما لا يمكنها ان تكون عضوا في "الغرب" بدون تضامنها مع الدول الغربية الاخرى (هوية جماعية)".[1]

ففي المثال السابق، يتوقف بناء الهويات الاربع التي تمت مناقشتها آنفا على اشباع الحاجات المشار اليها في فقرة فيندت، أي انها مصالح موضوعية ضرورية لتشكيل أو لاستمرار الهويات المذكورة.

ب. مصالح ذاتية: *subjective interests*

يشير هذا المفهوم الى اعتقادات الفاعلين بشأن الطريقة التي تمكنهم من تلبية حاجيات هويتهم، ويمثل هذا النوع من المصالح المحرك المباشر للسلوك، ويعادل ما يسميه العقلانيون بـ"الخيارات" أو "الأذواق" ويطلق عليه فلسفيا تسمية "الرغبة"، والتسمية الاخيرة هي التي يطلقها فيندت على المصلحة الذاتية، في مقابل احتفاظه بمصطلح "المصلحة" للإشارة حصريا الى المصلحة الموضوعية.[2]

ينطلق البنائيون من مفهوم المصالح الموضوعية لبناء تصورهم حول **المصلحة الوطنية** *the national interest* التي يعرفونها في سياق استنساخ متطلبات أو أمن

---

[1] **Ibid,** p. 132.
[2] **Ibid,** p. 132.

علاقات الدولة -المجتمع، وعلى هذا الأساس، لا ينظر فيندت للمصالح الوطنية الموضوعية كمجرد مباديء توجه السلوك الخارجي للدولة، بل كقوى سببية تستميل الدول نحو التصرف بطرق معينة، وهذا يعود جزئيا الى وجود احتياجات امنية معينة للدول (مصالح موضوعية) والتي تحدد مصالحها الذاتية على النحو الذي تفعله.[1]

من هذا المنطلق، لا يعدو السلوك الخارجي للدولة إلا استجابة لحزمة متنوعة من المصالح متجذرة في هوياتها الاربع الانفة الذكر، وبالنظر الى التنوع الثقافي والتاريخي للهويات فليس من السهل تلخيص مضمون مصالح الدولة، وفي نفس الوقت، يقر البنائيون بأن جانبا مهما من مصالح الدولة ليست نتاجا للبناء الاجتماعي ويتعين تعريفها كمصالح تشكلت نتيجة للنسق الدولي رغم تأثرها بهويات الدول.

2. التمثلات الاجتماعية للمصلحة والسلوك الخارجي للقوى الكبرى :

يتبنى البنائيون، تصور الباحث الانثربولوجي روي داندراد للرغبات والمصالح كمخططات او تمثلات ادراكية تشحن طاقة الفعل، والتي في جوهرها حقائق ثقافية وليس مادية، وعلى الرغم من ان الحجة السابقة تتعلق بحالة الافراد، يجادل البنائيون، فيندت بشكل خاص، بصلاحية هذه التصور لحالة المجموعات المختلفة وعلى رأسها الدول.

يولي البنائيون اهمية خاصة للجانب المتعلق بالشعور والمعاني، بل ان تفسيراتهم المهمة بشأن المصادر والقيود الواقعة على السلوك الخارجي تبنى على هذا الجانب، فبالإضافة الى المكونات الثلاث للمصلحة الوطنية التي حددها جورج وكيوهين - ضمان البقاء المادي، الاستقلالية، والرفاه الاقتصادي - يضيف البنائيون بعدا آخر للمصلحة الوطنية له صلة بالحاجة الى الشعور باحترام وتقدير الاخرين لهوية هذه الدولة.

يطلق فيندت على هذا البعد من المصلحة مسمى **التقدير الجماعي للذات** *Collective self-esteem*، ويشير الى حاجة مجموعة ما الى الشعور بالرضى عن مكانتها وسمعتها، ويمكن التعبير عن هذا النوع من المصلحة بطرق متعددة، ويتوقف ذلك على

---

[1] **Ibid,** p. 134

متغير الايجاب او السلب الذي يميز طبيعة الصورة الجماعية للذات والتي تتحد اساسا على ضوء علاقتها بفواعل اخرى مهمة، بمعنى ان الصورة الجماعية عن الذات تبنى على اساس النظر الى الذات من منظور الاخر المهم.

أ. تحدث **الصورة السلبية عن الذات** عند شعور مركب الدولة-المجتمع باستخفاف وإهانة الاخرين لهم، يحدث هذا وفق فيندت بشكل متكرر في البيئة الدولية التي يسودها التنافس الشديد بين وحدات النظام الدولي، وهو يعطي مثالين يتعلق الاول بحالة المانيا بعد الحرب العالمية الاولى، وحالة روسيا بعد انتهاء الحرب الباردة في المثال الثاني، و يشرح ذلك بقوله ان الجماعات لا يمكنها تحمل هذه الصور [من الاستخفاف] طويلا، وستعوض حاجتها لتقدير الذات بفرض هذا الاحترام على الاخرين وانتهاج سياسة عدائية نحوهم.[1]

يعد مثال فيندت حول وضع ألمانيا بعد نهاية الحرب العالمية الاولى مثاليا لإظهار عدم قدرة مركب الدولة-المجتمع على تحمل اذلال الاخرين لفترة طويلة، ومن ثم البناء على هذه الحاجة لانتهاج سلوك خارجي لتصحيح هذا الوضع باستخدام كل الطرق المتاحة، وبالنسبة لألمانيا، كقوة كبرى حينها، تجسد هذا السلوك في شكل عمل عسكري انتقامي واسع، وكما يكرره نقاد معاهدة **فرساي** باستمرار، فقد زرعت هذه المعاهدة بذور الحرب بدلا من بذور السلام، وهذا بفعل الشروط المهينة التي فرضت على المانيا بنية الاذلال، ومن ثم ولدت الرغبة في الانتقام لدى مركب الدولة-المجتمع الالماني، جعلت من مسالة قيام حرب عالمية جديدة امرا لا مفر منه.[2]

فقد خسرت المانيا بموجب هذه المعاهدة نحو 13,05 % من مساحتها الجغرافية،[3] و10 % من حجم ساكنتها، وأرغمت على دفع تعويضات للحلفاء بقيمة 6,6 مليار مارك (نحو 3,3 مليار بالدولار الحالي)،[4] بالإضافة الى شروط قاسية اخرى تتعلق بتحديد عدد

---

[1] **Ibid,** p. 237.

[2] ويليام جي كار، **احجار على رقعة الشطرنج**، (بيروت: دار النفائس، 1973)، ص 173.

[3] Carl T. Schmidt, **German Business Cycles, 1924-1933**, (NBER Publication, 1934), p. 05.

[4] United States Holocaust Memorial Museum, "German Territorial Losses, Treaty of Versailles, 1919", At : <http://www.ushmm.org/outreach/en/media_nm.php?MediaId=1620>

افراد الجيش ونزع السلاح، ووضع بعض اقاليمها تحت الادارة الدولية، وتدمير مصانعها الحربية، ومنعها من انشاء اي قوة جوية، كما منع مفوضيها حتى من الجلوس لتوقيع المعاهدة.

لا شك ان تصور البنائية حول تقدير الذات الجماعية كبعد رابع للمصلحة الوطنية يقدم تفسيرا مهما للشكل الانتقامي الذي اتخذته السياسة الخارجية الالمانية تجاه الدول المعادية، وهو السلوك الذي وجد ما يعززه في اوساط الشعب الالماني، ففي اليوم الذي تمت فيه المصادقة على المعاهدة كتبت صحيفة **دوتش تسايتونغ** *Deutsche Zeitung* الالمانية: "سيتم اليوم التوقيع على المعاهدة المخزية، لا تنسوها، سوف لن نتوقف حتى نستعيد ما فقدناه"،[1] ويفسر هذا الشعور حجم الدعم الذي لقيته النازية من الشعب الالماني المتطلع للانتقام ولإحياء مجد الالمان.

يتشابه التحليل السابق مع حالة روسيا بعد انتهاء الحرب الباردة -مثال فيندت الثاني، فالروس يرون أنفسهم في صورة الوريث الشرعي للاتحاد السوفياتي الذي استمر لعقود في منافسة الولايات المتحدة على قيادة العالم، وكنتيجة للعوامل التي عجلت بانهيار هذه القوة العظمى عام 1991، دخلت روسيا في حالة من الانحطاط في كل المستويات تقريبا، وعلى الرغم من احتفاظها بثاني قوة عسكرية في العالم، إلا ان وزنها السياسي قد تقلص بشكل لم يعد يراعى فيه الموقف الروسي من القضايا الاقليمية تماما، كما هو الحال بالنسبة لقضايا الدرع الصاروخية والتدخل في يوغسلافيا وتوسيع حلف الناتو ليشمل دولا سوفياتية سابقة.

لقد ساهمت مواقف الولايات المتحدة ودول حلف الناتو في اثارة حفيظة الروس في العديد من الملفات الاوروبية المهمة، ووَّلدت هذه المواقف شعور عاما لدى الشعب الروسي بحجم الضرر الذي مس بسمعة ومكانة قوة عظمى سابقة، وعلى هذا الاساس اتسمت السياسة الخارجية الروسية بغياب عنصر الثقة والحذر الشديد في تعاملها مع القوى

[1] BBC News, BBC, “Opinions of Versailles”, At :
<http://www.bbc.co.uk/schools/gcsebitesize/history/mwh/ir1/opinionsrev2.shtml>

الغربية، ومنذ وصول الرئيس فلاديمير بوتين عام 1998، سعت روسيا لانتهاج سياسة خارجية اكثر تصلبا تجاه بعض القضايا المهمة كحال التدخل العسكري المباشر في جورجيا عام 2012، وفي ضم شبه جزيرة القرم عام 2014، وفي تدخلها العسكري في سوريا حاليا، وهي المواقف التي يتم تفسيرها من منظور البنائية في اطار عدم الرضا عن صورة الذات لدى الاخرين، ومن ثم السعي لفرض الاحترام عليهم.

هذا الافتراض يصلح وفق تصور البنائيين لتفسير السلوك الخارجي للقوى الكبرى التصحيحية كما في حالة فرنسا النابوليونية او الامبراطورية الالمانية والاتحاد السوفياتي خلال القرن الـ20، لان القوى التصحيحية بشكل عام لديها الرغبة في غزو الاخرين وتغيير قواعد النظام الدولي القائم، ورغم اهمية الطبيعة البشرية في تشكيل هذه الرغبات، لا يمكن مع ذلك ردها الى الطبيعة البشرية وحدها، وكما كتب فيندت:

> "...قد تساعد الطبيعة البشرية في تشكيل هذه الرغبات ايضا، خصوصا في شكل حاجيات تقدير -الذات، لكن هذا لا يفسر إلا الشيء القليل، ما يهم في الاساس هي المخططات أو التمثلات الذاتية مثل "الضحية" أو " العرق الاسمى" وتصوير الاخرين بـ"غير الاوفياء" أو "امبراطورية الشر" والنسق الدولي بـ"غير الشرعي" أو سبب "التهديد"، والحرب كعمل "مجيد" أو "رجولي" وهكذا، تنتج هذه التمثلات عن الادراكات المتشكلة ثقافيا وليس بيولوجيا، وفي خطاب السياسة الخارجية، عادة ما تؤخذ هذه "التمثلات الأخلاقية" جنبا الى جنب مع "المصالح"".[1]

ويوضح مثال فيندت بشأن الجدال الذي كان دائرا في الولايات المتحدة خلال حرب البوسنة، بقوله ان احدى طرق تفسير خطاب كلينتون الى الشعب الامريكي لتبرير التدخل هو أنه حاول تحديد "مصالح" الولايات المتحدة من خلال عبارات توحي باعتقاده بان الامريكيين هم من فئة الشعوب التي تفعل الاشياء الصحيحة،[2] اي ربط السلوك الخارجي للولايات المتحدة بالتمثلات الاجتماعية الامريكية.

---

[1] **Ibid,** p. 124.
[2] **Ibid,** p. 125.

ب. تكـون **صـور الـذات ايجابيـة** عنـد سـيادة قـيم الاحتـرام المتبـادل والتعـاون بـين الـذات والآخـر، ويـولي البنـائيون فـي هـذا السـياق اهميـة خاصـة لمؤسسـة السـيادة، فـإعتراف الـدول الاخـرى بسيادة دولـة مـا يعنـي علـى الاقل إقرار رسـميا مـن الآخـرين بمكانـة هـذه الدولـة المسـاوية للـدول الاخـرى، ويحمـل هـذا المنطـق دلالات مهمـة تقلـص مـن شـعور الدولـة بالحاجـة الـى تـامين ذاتهـا أو معـاداة الاخـرين، وبعبـارات اخـرى، تسـاعد مؤسسـة السـيادة فـي جعـل الـدول مسـالمة فـي علاقاتهـا مـع الاخـرين، وذلـك مـن خـلال عملهـا كضـمانة فـي وجـه التهديـد المـادي الخارجي (الغزو)، وضد التهديد النفسي الذي يمس مكانة الدولة.[1]

ينسـجم هـذا التصـور فـي حالـة القـوى الكبـرى مـع السـلوك الخـارجي لقـوى الوضـع القـائم *Status-Quo powers*، فهـذه الفئـة مـن القـوى الكبـرى (كحـال فرنسـا وبريطانيـا قبـل الحـرب العالميـة الثانيـة) لـيس لهـا مصـالح فـي غـزو الـدول الاخـرى او تغييـر قواعـد النسـق الـدولي، ورغـم ان احتمـال لجوئهـا الـى اسـتخدام العنـف لـدرء تهديـد مـا يبقـى قائمـا، إلا ان ذلـك لا يعكس وجود رغبة لديها للتعدي على حقوق الدول الاخرى.

كيـف تشـكلت مصـلحتها علـى هـذا النحـو؟، يجيـب فينـدت: يكمـن جـزء مـن الجـواب فـي الحاجيـات الماديـة الاساسـية للإنسـان التـي تخـص الامـن والاسـتقرار، لكـن طالمـا ان جميـع الـدول تخضـع لهـذا المنطـق فمـن المفتـرض ان تتصـرف جميعهـا كقـوى وضـع قـائم، لكـن الواقـع يعكـس خـلاف ذلـك، وعلـى هـذا الاسـاس، يـرى البنـائيون ان النظريـة الادراكيـة للرغبـة او المصـلحة هـي مـا يوجههـا الـى المخططـات والتمـثلات التـي تحـدد مـن خلالهـا دول الوضـع القـائم مصـالحها، وقـد تكـون هـذه التمـثلات انهـا "راضـية" بموقعهـا الـدولي، او "ملتزمـة" بالقـانون، أو "عضـوا فـي مجتمـع دولـي" تـرى بـأن قواعـده شـرعية، ومـن ثـم سـتنتهج سـلوكا خارجيـا مقيـدا بهـذه الادراكـات، كمـا تتـولى فـي نفـس الوقـت هـذه الاخيـرة تشـكيل هويـة معينـة وعلاقتهـا بالعـالم الخـارجي، اي انهـا بإيجـاز، تحـرك الفعـل فـي اتجاهـات معينـة بنـاءا علـى

[1] **Ibid,** p. 125.

طبيعة ادراك القوى الكبرى للنظام الدولي ومكانتها فيه، وليس بسبب الوقائع المادية الصرفة.[1]

استنتاجات المقارنة:

اكتسبت البنائية منذ نهاية الحرب الباردة صفة احد المكونات الرئيسية للبناء النظري في حقل العلاقات الدولية، ومنذ ذلك الوقت اصبح من غير الممكن الاستغناء عن اسهاماتها الفكرية لفهم مختلف الظواهر في السياسة الدولية، خصوصا بفعل نظرتها المستحدثة لطبيعة التفاعلات الدولية وعناصرها من جهة، وعجز المقاربات السائدة على استيعاب التحولات الكثيرة التي مست جوهر الحياة السياسية الدولية عبر ادخال عناصر جديدة في تفسيراتها من جهة ثانية.

تبرز بعض مظاهر تميز التفكير البنائي في عدد من القراءات والتفسيرات التي يقدمها الباحثون البنائيون بشأن العوامل المسؤولة على تحريك السلوك الخارجي وضبطه، وفي مقدمتها تحيز البنائيين الصريح للعوامل غير المادية في بناء تصوراتهم حول هذا الموضوع، وهو ما يضع البنائيين في تعارض حاد مع الواقعيين واللبراليين بشأن طبيعة الدوافع والقيود التي تحدد ما يمكن للدولة ان تفعله عبر سياستها الخارجية، ولهذا السبب تعد البنائية اول من قدم تصورا متكاملا حول دور العوامل غير المادية، كالهوية والبناء الاجتماعي للمصلحة، في توجيه السياسة الخارجية للوحدات الدولية.

يبرز عند تفصيل الفكرة السابقة في التحليل البنائي حجم الاهمية التحليلية الكامنة في البناءات الاجتماعية المختلفة، وبشكل أدق، في اهمية النظر الى السلوكيات والتفاعلات والأحداث الدولية من زاوية اجتماعية، و ينظر البنائيون على هذا الاساس الى السلوك الخارجي للدولة كنوع من التعبير عن تصور المجتمع الداخلي لذاته وللآخرين من جهة، وتعريفه لمصلحته ولأساليب وآليات تحقيقها من جهة ثانية، ولهذا السبب تعد تفسيرات المقترب البنائي تفسيرات عامة تنطبق سواء على واقع القوى الكبرى أو الدول الصغيرة –بخلاف الواقعية- و الدول الديمقراطية وغير الديمقراطية-بخلاف اللبرالية نسبيا.

[1] **Ibid,** p. 125.

فالهوية -على سبيل المثال- بمكوناتها الثقافية والقيمية والأيديولوجية هي ما يشكل رؤية الدولة للآخرين سواء كأعداء او اصدقاء ومنافسين، وبناءا على هذه الرؤية (سواء كانت موضوعية او غير موضوعية) سيتم في نهاية المطاف صياغة السلوك الخارجي لهذه الدولة، ولهذا السبب يشدد البنائيون على ان اي محاولة لفهم السلوك الخارجي لأي دولة يجب ان تأخذ بعين الاعتبار فهم وتحليل الاثر الذي تمارسه هوية هذه الدولة، لان اختيار السلوك الخارجي يتم اساسا بما يتوافق مع المعايير المرتبطة بهذه الهوية، والتي على ضوئها يتم المفاضلة بين السلوكيات الملائمة وغير الملائمة من جهة، وتزود الفاعلين بـ"خرائط ادراكية" يتم على ضوئها تفسير الاحداث الدولية وسلوكيات الاخرين من جهة ثانية.

يظهر اثر الهوية ايضا في صياغة وتوجيه السلوك الخارجي لكن بطريقة غير مباشرة من خلال تحديد مصالح الدولة ورغباتها، ومع ان البنائيين لا يستبعدون بشكل تام اثر العناصر المادية (السعي لتلبية الاحتياجات المادية) في تشكيل المصالح، إلا انهم يولون اهمية قصوى للعناصر غير المادية وعلى رأسها الحاجة الى الاحترام وتقدير المكانة او المقام من قبل الأخر، ففي حالة رضى مركب المجتمع/الدولة عن صورته الذاتية لدى الآخرين، فسوف يتم التعبير عن هذا الشعور في شكل سلوك خارجي هادف الى المحافظة على الوضع القائم واحترام الآخرين، وفي حالة الشعور بالصورة السلبية للذات عند الآخر، فسيتمخض عن شعور الاحتقار هذا سلوكا عدائيا تجاه الآخرين، وتتشكل المصلحة في مراجعة الوضع القائم لفرض احترام الذات على الآخر، فالمصلحة تتشكل اساسا عبر التمثلات الاجتماعية ومن ثم فهي اكثرا ارتباطا بالعناصر غير المادية.

انطلاقا مما سبق، يمكن رصد جوانب عديدة من التمايز لدى مقارنة اسهامات المقاربة البنائية بتلك التي تم استعراضها لدى الواقعيين والليبراليين حول العوامل المتحكمة في السلوك الخارجي للقوى الكبرى، وهو التمايز الذي يعد وضعا طبيعيا بالنظر الى اختلاف المنطلقات الفكرية للمقاربات الثلاث، سيما ما تعلق منها بتوصيف طبيعة الفوضى ودور القوة في العلاقات الدولية.

1. طبيعة الفوضى ومضامينها على السلوك الخارجي:

تقر البنائية بالطبيعة الفوضوية للنظام الدولي، وتتقاسم هذا الافتراض مع الواقعية والليبرالية، لكنها تختلف معهما بشكل جذري حول طبيعتها ومضامينها على السلوك الخارجي للفواعل الدولية بشكل عام، فالواقعيون والليبراليون ينظرون الى حالة الفوضى التي تميز النظام الدولي كـ"معطى مسبق" يحتم على الدول انتهاج الاستراتيجية الملائمة لمعالجة اثاره السلبية، في الوقت الذي لا ينظر البنائيون فيه الى الفوضى كحالة خارجية تحدث بمعزل عن الدول، بل كواقع تم انتاجه من خلال "الهويات والمصالح المتنافسة" التي خلقتها الدول عبر انشطتها اليومية، اي ان الفوضى هي من صنيع الدول وليس مستقلة عن سياساتها وسلوكياتها.

تختلف المقاربات الثلاث ايضا في اجاباتها عن السؤال المتعلق بمضامين الفوضى على السلوك الخارجي للقوى الكبرى، ففي الوقت الذي ترى فيه الواقعية ان غياب سلطة مركزية كفيلة بصيانة امن الدول وبقائها يدفع بالدول الى انتهاج سلوك مضاعفة القوة لتحقيق تلك الغاية، بينما يرى الليبراليون ان تخطي اثار الفوضى امرا ممكنا مع انتشار القيم الديمقراطية ومأسسة الحياة السياسية الدولية بما يعزز فرص التعاون بين الوحدات الدولية، في الوقت الذي يرفض فيه البنائيون الحديث عن مضامين الفوضى على السلوك الخارجي معتبرين هذا الاخير نتاج للتفاعل الاجتماعي بين هذه الوحدات الدولية التي يتم على اساسها تحديد نمط الفوضى.

2. دور القوة في صياغة وتحديد نطاق السلوك الخارجي:

يرفض البنائيون تفسير السلوك الخارجي للقوى الكبرى استنادا الى العوامل المادية، وهم يختلفون مع الواقعيين والليبراليين في هذا الجانب، ما يهم في الاساس بالنسبة للبنائيين هو الدور الذي تؤديه منظومة الافكار والقيم والهويات في تشكيل الخرائط الادراكية التي يتم على ضوئها تفسير الاحداث والوقائع الدولية ومن ثم اختيار السلوك الخارجي، ومع ان التمسك بهذا المنطق التفسيري يتضمن اقرارا بنائيا بدور القوة في

تحريك السلوك الخارجي او تقييده اذا كانت القوة مكونا مهما في الخريطة الادراكية، إلا انهم يعتقدون بأن هذا يرتبط بالمنظومة الفكرية والقيمية التي يبنى على اساسها التصور بشأن مالذي يجب فعله او عدم فعله في السياسة الخارجية.

3. دور الهوية الصائغ والناظم للسلوك الخارجي:

تعد الهوية مرتكزا رئيسيا في التحليل البنائي للسلوك الخارجي، وينفرد البنائيون بتقديم تفسير متكامل حول العملية التي تتولى من خلالها الهوية الجماعية، من خلال تعريفها للذات والآخر، صياغة السلوكيات الخارجية التي تتوافق مع قيم ومعايير هذه الهوية الجماعية، فتشكل هوية معادية للآخر ينعكس في شكل سلوكيات ومواقف خارجية عدائية، وفي حالة تشكل هوية جماعية ودية تجاه الاخر ستعكس السلوكيات الخارجية هذه الهوية، كما ان افعال الاخرين (حتى وان كانت متماثلة) لا تحمل نفس المعنى بالنسبة للذين تم تعريفهم هوياتيا كأعداء والذين تم تعريفهم كأصدقاء.

4. اهمية المصلحة في توجيه السلوك الخارجي:

تتقاسم البنائية مع الواقعية والليبرالية افتراض المصلحة كأساس للسلوك الخارجي، لكن المقاربات الثلاث تقدم تفسيرات متباينة بشأن طبيعة هذه المصلحة، فالواقعيون والليبراليون يعرفونها في نطاق تحقيق مكاسب سياسية و امنية (ضمان البقاء او الهيمنة بالنسبة للواقعيين) أو مكاسب اقتصادية ومادية (الثروة والرفاهية لدى الليبراليين)، بينما يشدد البنائيون على تعريف المصلحة في نطاق الاحتياجات المعنوية للمجتمع في المقام الأول، أي اشباع حاجات المجتمع-الدولة للاحترام والاعتراف بالمكانة من قبل الاخرين

وبناء صورة خارجية ايجابية عن الذات، بالنسبة للبنائيين، هذه النوع من المصلحة هو الذي يمنح الهوية قوتها المحركة للسلوك الخارجي للقوى الكبرى بوجه خاص، ففي حالة الرضى عن صورة الذات لدى الآخر، سيتخذ هذا السلوك طابعا معتدلا تجاه النظام

الدولي القائم وتجاه الآخرين، وفي حالة العكس، ستدفع حالة عدم الرضى بالقوى الكبرى الى انتهاج سلوك خارجي ثوري تجاه النظام الدولي وتجاه مكوناته.

ينبغي الاشارة في الاخير الى أن أي محاولة لتقييم اسهامات المقاربات الثلاث بشأن تفسيرها لمصادر وضوابط السلوك الخارجي للقوى الكبرى يجب ان تأخذ عاملين مهمين بعين الاعتبار؛ أولهما التحولات الكثيرة التي طرأت على مكونات التفاعلات الدولية منذ نشأة النظام الدولي بمفهومه الحديث، وثانيهما حالة التعقيد والتشابك التي تتسم بها جملة العوامل المسؤولة عن دفع وتحديد السلوك الخارجي للقوى الكبرى.

فيما تعلق بالاعتبار الأول، يظهر بشكل واضح افضلية التفسيرات التي قدمتها المقاربة الواقعية حول مصادر وضوابط السلوك الخارجي للقوى الكبرى على طول الفترة التي سبقت الحرب العالمية الثانية على الاقل لسببين رئيسيين؛ الاول له علاقة بحجم الاهتمام الذي يشغله موضوع القوى الكبرى في ادبيات الفكر الواقعي، والثاني له صلة بضعف ادوار عناصر التفسير الاخرى التي تقدمها البنائية والليبرالية -بشكل خاص- في تلك الحقبة التاريخية حيث اتسم النظام الدولي بحالة من الضعف الشديد في البنى المؤسساتية وندرة الممارسات الديمقراطية وضعف روابط الاعتماد المتبادل، وهو الواقع الذي فسح المجال امام دور عوامل القوة والتأثيرات السلبية لحالة الفوضى وهو الواقع الذي عزز قدرة الواقعية على تفسيره مقارنة بالبنائية والليبرالية.

المبحث الثاني ـــــــ

ورغم تمسك الواقعيين بصلاحية تفسيراتهم لعالم ما بعد نهاية الحرب الباردة، إلا ان التحولات العديدة التي مست جوانب مهمة من الحياة الدولية قد ابانت عن حاجة ملحة لعناصر جديدة لتفسير الاشكال والمكونات الحديثة للتفاعلات الدولية، خصوصا في ظل الانتشار الواسع لقيم الديمقراطية واللبرالية وتنامي مستويات الاعتماد المتبادل وادوار التنظيمات غير الحكومية، وهي العناصر التي اضحت مسؤولة عن نماذج عديدة من السلوكيات الخارجية للقوى الكبرى بشكل خاص، وعززت من ثم من القدرات التفسيرات للمقاربات النظرية التي تؤكد على دور العوامل غير المادية، دون ان تلغي القوة التفسيرية للمقاربة الواقعية.

يتعلق الاعتبار الثاني بالحاجة الى تبني منظور مركب لفهم ظاهرة معقدة في مستوى سلوك القوى الكبرى بحزمة العوامل اللصيقة به، وبفعل ضيق زوايا منظوراتها للمسألة، تبقى اسهامات المقاربات الثلاث غير قادرة بشكل منفرد على تقديم تفسير متكامل لجميع انماط السلوك الخارجي للقوى الكبرى، رغم قدرتها احيانا على التفسير السليم لحالات معينة، وتبرز على هذا الاساس اهمية المقاربة الى الموضوع من زوايا متعددة.

جدول رقم 06: مقارنة بين افتراضات المقاربات الواقعية، اللبرالية، والبنائية بشان طبيعة وغايات السلوك الخارجي في ظل حالة الفوضى

	الواقعية	اللبرالية	البنائية
الفواعل	الدول	الدول	الدول
الغايات	البقاء	البقاء	البقاء
سلوك الفواعل في ظل الفوضى	مضاعفة القوة لضمان البقاء	ترقية التعليم الاجتماعي عبر: • المؤسسات (الامم المتحدة مثلا) • الافكار (مثل الديمقراطية والرأسمالية اللبرالية)	غير قابلة للتنبؤ قبل التفاعل الاجتماعي
مالذي يـ ِفلطسلوك الدول ؟	الاعتماد على الذات بسبب: • عدم وجود حكومة عالمية (الفوضى). • لا يمكن الوثوق بالتعاون بين الدول.	المجتمع الدولي	بنية الهويات والمصالح الذاتية المشتركة والمتداخلة: • اذا تشكلت هويات ومصالح الدول على اساس انها متنافسة فستؤدي الى التنافس. • اذا تشكلت هويات ومصالح الدول على انها متعاونة فستقود الى التعاون.
منطق الفوضى	تنازعي	تعاوني	الفوضى هي ما صنعته الدول

المصدر: Cynthia Weber, Op, Cit. p. 67

الخاتمــة

اهتمـت هـذه الدراسـة بإخضـاع سـلوك القـوى الكبـرى للتفسـير والتحليـل مـن خـلال الاستبصـارات التـي توفرهـا المقاربـات الثلاثـة الرئيسـية فـي حقـل العلاقـات الدوليـة، وقـد سـبق ذلـك تهيئـة الارضـية الضـرورية فـي شـكل تحديـد المفـاهيم الرئيسـية للدراسـة، جـرى بعـدها تقـديم اهـم المتغيـرات والعناصـر التـي اسـتندت عليهـا تفسـيرات المقاربـات الواقعيـة واللبراليـة والبنائيـة للعوامل المسؤولة على تحريك وتحديد السلوك الخارجي للقوى الكبرى ومقارنتها.

بـرهن الجـزء الاول مـن هـذه الدراسـة علـى الصـحة النسـبية للافتـراض القائـل بخضـوع مضـامين مفهـوم القـوى الكبـرى للتحـولات التـي مسـت مسـتويات تركيـز القـوة لـدى الفواعـل الدوليـة، فمـن حيـث المبـدأ، ظلـت منزلـة القـوى الكبـرى فـي النظـام الـدولي الحـديث تقـاس وفقـا للقـدرات الماديـة الأساسـية، ممثلـة بشـكل خـاص فـي ضـخامة اعـداد الجـيش والسـاكنة والرقعـة الجغرافيـة والثـروات، ويـتم النظـر فـي نفـس الوقـت الـى الثقـل السياسـي الـدولي كنتيجـة طبيعيـة للمقومـات السـابقة، مـع اسـتثناءات محـدودة تخـص فـي الغالـب حـالتي هولنـدا والسـويد فـي القـرنين الـ17 والـ 18، حيـث التبـاين بـين مقومـات القـوة التـي يحوزانهـا ودورهمـا السياسـي علـى المستوى الدولي.

وكنتيجـة لظهـور مسـتويات غيـر مسـبوقة فـي تركيـز القـوة بعـد نهايـة الحـرب العالميـة الثانيـة، ظهـر مفهـوم القـوى العظمـى لتوصـيف المنزلـة التـي بلغتهـا الولايـات المتحـدة والاتحـاد السـوفياتي حينهـا، والتـي كـان مـن ابـرز سـماتها فـارق القـوة الشاسـع الـذي يفصـلهما عـن القـوى الأخـرى، وأصـبح فـي الفتـرة اللاحقـة امـتلاك السـلاح النـووي متغيـرا مهمـا فـي تحديـد منزلـة القـوى الكبـرى مـن الصـف الاول والثـاني، ومـع تفـرد الولايـات المتحـدة بـامتلاك مقومـات قـوة خارقـة، ظهـر مصـطلح القـوة المفرطـة لتوصـيف هـذه المنزلـة، ومفهومـا القـوى الكبـرى والقـوى الرئيسـية لتوصـيف منزلـة القـوى الاخـرى فـي الصـف الثـاني، والتـي يعـد امـتلاك السـلاح النـووي، فـي المقام الأول، محددا رئيسيا لها.

ومـع ذلـك تشـدد هـذه الدراسـة علـى اهميـة النظـر الـى المسـألة مـن زاويـة ثانيـة، فمفهـوم القـوى الكبـرى، كمفهـوم مـن صـميم الفكـر الـواقعي، يعنـى اساسـا بتوصـيف حالـة التركيـز الشـديد للقـوة -الفعليـة والكامنـة- فـي يـد دول معينـة دون اشـتراط تعادلهـا، مـع مراعـاة طبيعـة التحـولات

التـي تطـرأ علـى محـددات هـذه القـوة، فالتكنولوجيـا النوويـة لـم تكـن قبـل الحـرب العالميـة الثانيـة عـاملا فـي تحديـد هـذه المكانـة، كمـا ان محـددات أخـرى، كـالقوة البحريـة مـثلا، فقـدت جـزءا كبيـرا مـن قيمتهـا بفعـل تطـور التقنيـات الجويـة، كمـا تجـدر الاشـارة الـى اعتبـار القـوى العظمـى او القـوة المفرطـة جـزءا مـن مكونـات منزلـة القـوى الكبـرى، لان مضـامين هـذه الشـكل مـن القـوة لـم يختلـف عمليا عن ما كان عليه حال القوى الكبرى في الماضي.

كمـا تشـدد هـذه الدراسـة فـي المقـام الثـاني علـى حجـم الاهميـة المناطـة بـالقوة فـي مفهومهـا المـادي سـواء كمصـدر للسـلوك الخـارجي للقـوى الكبـرى او فـي رسـم حـدوده، ورغـم تقلـص مسـتوى تأثيرهـا فـي عـالم يعـرف سـيادة التوجـه البراغمـاتي وتنـامي دور الفواعـل الاقتصـادية، إلا انهـا لا تـزال العامـل المحـوري المسـؤول عـن التمـايز القـائم بـين السياسـات الخارجيـة للقـوى الكبـرى والـدول الصـغيرة والمتوسـطة وتبـاين مسـتويات تطلعاتهـا ونطـاق أهـدافها، كمـا ان جانـب مهـم مـن السياسـة الدوليـة فـي العـالم الحـالي لا يمكـن تفسـيره بغـض النظر عن القوة المادية التي تسنده.

مـن هـذا المنطلـق، تؤكـد هـذه الدراسـة علـى ان الجـزء الاكبـر مـن تـاريخ السياسـات الخارجيـة للقـوى الكبـرى يمكـن تفسـيره اسـتنادا الـى متغيـر القـوة الماديـة، سـواء تعلـق الامـر بـدورها فـي تحريـك السـلوك الخـارجي او فـي كبحـه وتقييـده، ويرجـع ذلـك فـي الاسـاس الـى الاعتبـارات المتعلقـة بمحدوديـة تـأثير العوامـل الاخـرى فـي اغلـب مراحـل التـاريخ الحـديث، كـدور القيم الديمقراطية أو المؤسسات او المصلحة المبنية اجتماعيا.

فـي عـالم مـا بعـد نهايـة الحـرب البـاردة، يجـادل الـواقعيين بـأن "لا شـيء تغيـر" بشـأن حالـة الفوضـى أو طبيعـة التفـاعلات الدوليـة بمـا يسـتدعي مراجعـة افتراضـاتهم، ومـع ذلـك يكشـف التحليـل العميـق لهـذه التفـاعلات وجـود حزمـة مـن العوامـل ذات طبيعـة غيـر ماديـة تقـف خلـف السـلوك الخـارجي للقـوى الكبـرى وتـتحكم فيـه، فمـن الصـعب مـثلا القبـول بتفسـير دوافـع سـلوكات الولايـات المتحـدة تجـاه العـالم الاسـلامي مـن خـلال عبـارات المصـلحة او القـوة وإقصـاء دور العوامل الثقافية او الحضارية.

فـي حقيقـة الأمـر، لا يمكـن بنـاء تفسـير سـليم حـول سـلوك القـوى الكبـرى فـي الوقـت الحـالي بـدون إيـلاء الاهميـة للعوامـل غيـر الماديـة كـالقيم الديمقراطيـة والمؤسسـاتية والهوياتيـة والمصـالح المعنويـة، وهـي العوامـل التـي اضـحت تمـارس تـأثيرا متناميـا فـي التفـاعلات الدوليـة منـذ نهايـة الحـرب البـاردة علـى الأقـل، وبشـكل يكـرس تراجعـا فـي قـدرة القـوة علـى تفسـير سـلوك القـوى الكبـرى فـي عـالم اكثـر ديمقراطيـة ومأسسـة تلعـب فيـه الهويـات والمجتمعـات دورا تأثيريـا بـارزا، وتبقـى الحاجـة قائمـة لـدمج هـذه العناصـر ومتغيـر القـوة فـي منظـور مركـب لمعالجـة التعقيدات التي تصادف محاولات تفسير السلوك الخارجي للقوى الكبرى.

تكشـف مقارنـة تفسـيرات المقاربـات الـثلاث لمصـادر وضـوابط السـلوك الخـارجي للقـوى الكبـرى مـا يثبـت صـدقية ثالـث افتراضـات هـذه الدراسـة، حيـث تقـدم المقاربـات الـثلاث اجابـات وتفسـيرات ضـيقة ومتباينـة حـول الاشـكالية المطروحـة، فـي انسـجام تـام مـع منظـور كـل منهـا للعلاقـات الدوليـة بشـكل عـام، فالواقعيـة، بتحيزهـا للقـوة ورؤيتهـا المتشـائمة حـول مضـامين الفوضـى، تشـدد علـى محوريـة دور القـوة فـي الـتحكم فـي السـلوك الخـارجي للقـوى الكبـرى وعلـى مـا تمليـه حالـة الفوضـى علـى صـناع القـرار الخـارجي فيهـا، وفـي الجانـب الآخـر، تشـدد اللبراليـة علـى الادوار التـي تؤديهـا القـيم الديمقرطيـة والمؤسسـاتية والخيـارات الاجتماعيـة، وهـو مـا يتماشـى مـع مـدخلها التعـددي لبنيـة الدولـة ونظرتهـا المتفائلـة بشـأن فوضـوية النظـام الـدولي، بينمـا تشـدد البنائيـة علـى دور الهويـة والمصـلحة المشـكلة اجتماعيـا كجـزء مـن مقاربتهـا الاجتماعية لمختلف البنى والتفاعلات الدولية.

لقـد انعكـس هـذا التبـاين فـي شـكل تفسـيرات ضـيقة وجزئيـة لمسـألة تتسـم بتعـدد ابعادهـا وتشـابكها، فكـل واحـدة مـن المقاربـات المدروسـة تقـدم قيمـة تفسـيرية مهمـة فـي جوانـب محـددة أو لحـالات دون أخـرى، وعلـى سـبيل المثـال، يعـد المنظـور الـواقعي الاقـدر علـى تفسـير السـلوك الخـارجي الـذي انتهجتـه المانيـا قبـل الحـرب العالميـة الثانيـة، وتقـدم اللبراليـة التفسـير الافضـل للتحـالف البريطـاني-الفرنسـي خـلال الحـربين العـالميتين، وتقـدم البنائيـة التفسـير الاهـم بشـأن الخلافـات الصـينية اليابانيـة الحاليـة او حـول اطروحـة "صـراع الحضـارات" التـي تطـرح بقـوة منـذ نهايـة الحـرب البـاردة، وهـذه هـي المشـكلة الرئيسـية التـي يعانيهـا حقـل العلاقـات الدوليـة فـي غياب نظرية عامة تفسر ظواهر هذا الحقل تفسيرا شاملا.

وعلـى ضـوء هـذه الاثباتـات، نخلـص فـي النهايـة الـى تأكيـد القـوة التفسـيرية للمقاربـات الـثلاث بمـا يعكـس مكانتهـا المركزيـة فـي حقـل العلاقـات الدوليـة، وتبقـى مشـكلتها الرئيسـية متعلقـة بضـيق الزوايـا التفسـيرية لكـل منهـا وانغلاقهـا علـى ذاتهـا امـام التفسـيرات الموضـوعية التـي تقـدمها المقاربـات الاخـرى، وهـو مـا يسـتدعي ايـلاء المزيـد مـن الاهتمـام الـى مجمـل الاستبصـارات التـي قـدمتها المقاربـات الـثلاث كخطـوة ضـرورية لتفسـير سـلوك القـوى الكبـرى تفسـيرا شـاملا، وهـي الغايـة التـي تسـتلزم توسـيع مجـال منطلقـات التفكيـر وأدواتـه وأجندتـه لـدى نظريات العلاقات الدولية لبناء مقاربة مركبة بقدرة تفسيرية كبيرة.

أخيـرا، تجـدر الاشـارة الـى الاهميـة الكبيـرة التـي يكتسـيها موضـوع هـذه الدراسـة فـي نظريـات العلاقـات الدوليـة، فأغلـب نظريـات هـذا الحقـل المعرفـي تعـالج مسـألة اسـتخدام او انتقـال القـوة فـي العـالم الـواقعي، وباعتبـار القـوى الكبـرى -دون غيرهـا- المسـؤول الوحيـد عـن مجمـل التحـولات التـي عرفهـا النظـام الـدولي عبـر التـاريخ، فـإن مسـالة فهـم دوافـع سـلوكاتها يعـد امـرا ملحـا للبـاحثين والسياسـيين علـى حـد سـواء، وفـي ذات السـياق، يتعلـق مصـير النظـام الـدولي الحـالي بمـا سـتقرره القـوى الكبـرى الموجـودة فيـه، وتقـدم النظريـات الموجـودة حاليـا- والوقـائع الماضـية أيضـا- استبصـارات مهمـة لفهـم مسـتقبل هـذا النظـام انطلاقـا علـى ضـوء السلوك المتوقع من القوى الكبرى الحالية والمستقبلية.

قائمة المراجع:

I. باللغة العربية:

أ. الكتب:

1. أحمد، محمود حسن، **العلاقات الدولية في دار الإسلام**، دمشق: دار الثقافة العربية، 1986.
2. الياس، جوانيتا و سيتش، بيتر، مترجما، **اساسيات العلاقات الدولية**، دمشق: دار الفرقد للطباعة والنشر والتوزيع، 2016.
3. بوقارة، حسين، **السياسة الخارجية: دراسة في عناصر التشخيص والاتجاهات النظرية للتحليل**، الجزائر، دار هومة، 2012.
4. توفيق، سعد حقي، **مبادئ العلاقات الدولية**، ط.03 ، عمان: دار وائل للنشر، 2012.
5. جيريمي بلاك، مترجما، **تاريخ الدبلوماسية**، هيئة ابو ظبي للثقافة والسياحة، 2013.
6. دورتي، جيمس و روبرت بفالزتغراف، **النظريات المضاربة في العلاقات الدولية**، الكويت: كاظمة للنشر والتوزيع، 1986.
7. ريتشارد ليتل، مترجما، **توازن القوى في العلاقات الدولية: الاستعارات والاساطير والنماذج**، بيروت: دار الكتاب العربي، 2009.
8. رينوفان، بيير و دوروزيل، جان باتيست، **مدخل الى تاريخ العلاقات الدولية**، ط 03، بيروت/ باريس: منشورات عويدات، 1989.
9. زكرياء، جاسم محمد ، **مبدا التوازن في السياسة الدولية، نحو نظام انساني دولي جديد** ، دمشق: منشورات اتحاد الكتاب العرب، 2009.
10. زكريا، فريد، مترجما، **من الثروة الى القوة: الجذور الفريدة لدور امريكا العالمي**، القاهرة: مركز الاهرام للترجمة والنشر، 1999.
11. سليم، السيد، **تحليل السياسة الخارجية**، ط 2، القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، 1998.
12. سيراكوسا، جوزيف إم، مترجما، **الدبلوماسية: مقدمة قصيرةجدٍ ّا**، القاهرة: مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، 2015.
13. غريفيش، مارتن و تيري اوكلاهان ، مترجما، **المفاهيم الاساسية في العلاقات الدولية**، مركز الخليج للابحاث، 2008.
14. غضبان، مبروك، **المدخل للعلاقات الدولية**، باتنة: باتنيت للمعلوماتية والخدمات المكتبية، 2005.
15. فرانكل، جوزيف، مترجما، **العلاقات الدولية**، ط2، جدة: مطبوعات تهامة، 1984.

16. فرج، انور محمد، **النموذج المعرفي الواقعي لدراسة العلاقات الدولية**، عمان: المركز العلمي للدراسات السياسية، 2008.

17. الفطافطة، محمود نعمان ، **السياسة الخارجية الهندية تجاه القضية الفلسطينية (1947 - 2005)**، القدس: دار الجندي للنشر والتوزيع، 2012 .

18. فوكوياما، فرانسيس، مترجما، **الثقة: الفضائل الاجتماعية ودورها في خلق الرخاء الاقتصادي**، الدوحة: منتدى العلاقات العربية والدولية، 2015.

19. كابلان، روبرت د، مترجما، **انتقام الجغرافيا: ما الذي تخبرنا به الخرائط عن الصراعات المقبلة و عن الحرب ضد المصير**، سلسلة عالم المعرفة، العدد 420، جانفي 2015.

20. كار، ويليام جي، مترجما، **احجار على رقعة الشطرنج**، بيروت: دار النفائس، 1973.

21. لوكين، ارتيوم، مترجما، **روسيا وتوازن القوة في منطقة شمال شرق اسيا**، سلسلة دراسات عالمية، العدد 118، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2014.

22. مصباح، زايد عبيد الله، **السياسة الدولية بين النظرية والتطبيق** ، طرابلس: دار الرواد، 2002.

23. مقلد، اسماعيل صبري، **العلاقات السياسية الدولية: دراسة في الاصول والنظريات**، القاهرة: المكتبة الاكاديمية، 1991.

24. ميرل، مارسيل ، مترجما، **السياسة الخارجية**، ، بيروت: جريس برس، د.س.ن.

25. ميكشيللي، اليكس ، مترجما، **الهوية**، دمشق، دار الوسيم للخدمات الطباعية، 1993.

26. النعيمي، احمد نوري، **عملية صنع القرار في السياسة الخارجية: الولايات المتحدة الامريكية انموذجا**، عمان: دار زهران للنشر والتوزيع، 2011.

27. والتز، ن. كينيث، مترجما، **الانسان والدولة والحرب: تحليل نظري**، هيئة ابو ظبي للسياحة والثقافة، 2013.

28. ويلكنسون، بول، مترجما، **العلاقات الدولية: مقدمة قصيرة جدا**، القاهرة: مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، 2013.

ب. المجلات والدوريات المتخصصة:

1. رجب، إيمان، "الهوية المركبة ام المصلحة؟: محددات سلوك الفاعلين العنيفين من غير الدول في الشرق الاوسط"، **كراسات استراتيجية** (مركز الاهرام)، العدد 255، المجلد 24 (اوت 2015).

2. عبد العظيم، احمد فاروق، "سياسات القوة في المشروع الامريكي للنظام العالمي"، **مجلة السياسة الدولية،** العدد: 158، (2004).

3. غيوم، اكزافييه، "العلاقات الدولية"، مجلة **الفكر السياسي** (اتحاد الكتاب العرب)، عدد مشترك 11-12، (2003).

ت. اوراق بحثية:

1. القلقيلي، عبد الفتاح و أبو غوش، أحمد، "الهوية الوطنية الفلسطينية: خصوصية التشكل والإطار الناظم"، **ورقة عمل،** المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين "بديل "، رقم 2012/13.

II. باللغة الاجنبية:

A. *Books*:

1. Baylis, John & Smith, Steve, **The Globalization of World Politics : An introduction to international relation**s, 3rd ed, Oxford University press, 2004.
2. Barnett, Michael and Duvall, Raymond, **Power in Global Governance**, Cambridge University Press, 2005.
3. Barbieri, Katherine, **The liberal illusion : does trade promote peace?**, The University of Michigan Press, 2002
4. Booth, Ken & Smith, Steve (ed), **International Relations Theory Today**, Cambridge, England: Polity Press, 1995.
5. Brown, Chris & Ainley, Kirsten, **Understanding international relations** , 3rd ed, N.Y: PALGRAVE MACMILLAN, 2005
6. Chatterjee, Anneck, **International Relations Today: Concepts and Applications,** Delhi: Dorling Kindersley, 2010.
7. Chua, Amy, **Day of empire: how hyperpowers rise to global dominance and why they fall**, Doubleday Broadway Publishing Group, 2007.
8. Danilovic, Vesna, **When the Stakes Are High: Deterrence and Conflict among Major Powers**, The University of Michigan Press, 2002
9. Donnelly, Jack**, Realism and International Relations**, Cambridge University Press, 2000.

10. Elman, Colin & Elman, Miriam Fendius (ed), **Progress in International Relations Theory: Appraising the Field**, Cambridge : the Belfer Center for Science and International Affairs, 2003.

11. Fox, William T. R, **The Super-Powers: The United States, Britain, And The Soviet Union- Their Responsibility For Peace** (N. Y: Harcourt, Brace And Company, 1944).

12. Gilbert, Alan, **Must global politics constrain democracy? : great-power realism, democratic peace, and democratic internationalism**, Princeton University Press, 1999.

13. Gilpin, Robert, **War and Change in World Politics,** Cambridge University Press 1981.

14. Hunt, Michael H, **Ideology and U.S. Foreign Policy**, Yale Univ. Press, 1987.

15. Jack Snyder, Myths of Empire: Domestic Politics and International Ambition, Ithaca, N.Y: Cornell University Press, 1991.

16. Jackson, Robert & Sørensen, Georg, **Introduction to International Relations: Theories and Approaches**, 5th ed , Oxford University Press, 2013.

17. Keohane, Robert O, **After Hegemony: Cooperation and Discord in the World Political Economy,** Princeton university press, 1984.

18. Levy, Jack, **War and the Modern Great Power System, 1495-1975,** Lexington: University Press of Kentucky, 1983

19. McCormick, James M., **American Foreign Policy and Process**, 5th Edition, Wadsworth, Cengage Learning, 2010.

20. Modelski, George, **A Theory of Foreign Policy**, London : Pall Mall Press, 1962.

21. Organski, F. K , **World Politics**, 2d ed, New York: Alfred A. Knopf. 1968.

22. Pascoe, Bruce , **Convincing Ground: Learning to Fall in Love with Your Country,** Aboriginal Studies Press, 2007.

23. Russett, Bruce M, **Grasping the democratic peace: principles for a post–Cold War world**, Princeton University Press 1993.

24. Schmidt, Carl T, **German Business Cycles, 1924-1933**, NBER Publication, 1934.

25. Smith, Steve and Hadfield, Amelia and Dunne, Tim (eds**), Foreign Policy: Theories, Actors, Cases,** Oxford University Press, Oxford, 2012.

26. Smith, Steve et al (eds), **Foreign Policy: Theories, Actors, Cases**, Oxford University Press, Oxford, 2012.

27. Snyder, Jack L, **Myths of Empire: Domestic Politics and International Ambition**, Cornell University Press, 1993.

28. Varghese, Sri .P .K, **International Politics: Study Material**, University of Calucut press, 2011.

29. Waltz, Kenneth N, **Theory of International Politics**, Reading, Mass: Addison-Wesley, 1979.

30. Weber, Cynthia**, International Relations Theory: A critical introduction**, 2nd Ed, London: Routledge, 2005.

31. Wendt, Alexander, **Social theory of international politics,** Virtual publishing, Cambridge university press, 2003.

32. Wright, Quincy, **The Study of International Relations** , New York: Appleton-Century- Crofts, 1955.

33. Zehfuss, Maja, **Constructivism in International Relations: The politics of reality**, Cambridge University Press, 2004.

B. Journals:

1. Ashley, Richard K. ,“ The Poverty of Neorealism ”,International Organization, Vol 38, No.02 (1984), pp. 225-286

2. Barker, Nancy N, “Napoleon III and The Hohenzollern Candidacy for The Spanish Throne”, **The Historian**, Volume 29, Issue 3 (May 1967), pp.431–450

3. Dickson, Monday, “Citizen Diplomacy in President Umaru Musa Yar'Aduas Nigeria, 2007-2009. An Assessment”, **International Journal of Politics and Good Governance**, Vol. 1, No. 1.3 (Quarter III 2010), pp. 1-13.

4. Fatih, Tayfur M, Main Approaches to the Study of Foreign Policy :A Review, **METU Studies in Development**, Vol.21, No.1 (1994), pp.113-138.

5. Feng, Liu & Ruizhuang, Zhang, “The Typologies of Realism”, **Chinese Journal of International Politics**, Vol. 1 (2006), pp. 109–134.

6. Gaubatz, Kurt Taylor, “Democratic States and Commitment in International Relations”, **Intenational Organization**, Vol.50, No. 01 (winter 1996), pp. 109-139.

7. Hebron, Lui et al, “Testing Dynamic Theories of Conflict: Power Cycles, Power Transitions, Foreign Policy Crises and Militarized Interstate Disputes”, **International Interactions**, vol 33, No 1, (2007).pp. 01-47.

8. Hudson, Valerie M. & Vore, Christopher S., "Foreign Policy Analysis: yesterday, today, tomorrow" **Mershon International Studies Review**, vol. 39, no. 2 (oct. 1995), pp. 209-238.

9. Keohane, Robert O, “International institutions: Can interdependence work?”, **Foreign Policy,** Vol. 110, No. 3 (Spring 1998), pp.

10. Keohane, Robert O et al, “Correspondence, Back to the Future, part 2, International Relations Theory and post-Cold War Europe**”, International Security**, Vol.15, No.2 (fall 1990), pp.

11. Kowert, Paul A, "The Peril and Promise of Constructivist Theory," **Ritsumeikan Kokusai Kenkyu** (Ritsumeikan Journal of International Studies) Vol. 13, No. 3 (March 2001), pp. 157-170.

12. Layne, Christopher, “The Unipolar Illusion: Why New Great Powers Will Rise”, **International Security,** Vol. 17, No. 4 (Spring, 1993), pp. 5-51,

13. Mearsheimer, John J., “The false promise of international institutions”, **International Security**, Vol.19, No. 03 (Winter 1994/1995), pp.

14. Maos, Zeev & Abdolali, Nasrin, “Regime Types and International Conflict, 1816-1976”, **Journal of Conflict Resolution** , Vol. 33, No. 01 (March 1989), pp-03-35.

15. Oneal, John R. et al, “The Liberal Peace: Interdependence, Democracy, and International Conflict, 1950-85”, **Journal of Peace Research**, Vol. 33, No. 1. (Feb. 1996), pp. 11-28

16. Price, Richard , “A Genealogy of the Chemical Weapons Taboo”, **International Organization**, Vol. 49, No. 1. (Winter, 1995), pp. 73-103.

17. Rose, Gedeon, “Neoclassical Realism and Theories of Foreign Policy”, **World Politics**, Vol.51, No.01 (Oct 1998), pp.

18. Sheikh, Ziaul Haque, “Reviewing the Great Power Attributes and the Status of the Ottoman Turkey and the Mughal India as Great Powers”, **European Journal of Economic and Political Studies**, No. 08 (2015), pp. 59-81,

19. Snyder, Glenn H, "Mearsheimer's World- Offensive Realism and the Struggle for Security, A review Essay "**International Security** , Vol.27,No.1 (Summer 2002), pp. 149-173.

20. Taliaferro, Jeffrey W. , “Security Seeking under Anarchy; Defensive Realism Revisited”, **International Security,** Vol. 25, No. 3 (Winter 2000/01),

21. Tessman, Brock, “Critical Periods and Regime Type: Integrating Power Cycle Theory with the Democratic Peace Hypothesis”, **International Interactions**, Vol. 31, No. 03(summer 2005), pp. 226-227.

22. Thies, Cameron G, “Marijke Breuning, Integrating Foreign Policy Analysis and International Relations through Role Theory”, **Foreign Policy Analysis**, No. 8(2012),

23. Walt, Stephen M, "**International Relations: One World, Many Theories”, Foreign Policy**, No. 110 (spring 1998),pp.29-46.

.

24. Waltz, Kenneth N, “International Politics Is Not Foreign Policy**”, Security Studies**, Vol. 6, No.1, (Autumn 1996),pp. 54-57.

25. Waltz, Kenneth N, “Structural realism after the gold war”, **International Security**, Vol. 25, No. 1, (Summer, 2000), pp. 5-41.

26. Wendt, Alexender, “Anarchy is What States Make of it: the Social Construction of power Politics”, **International Organization,** Vol.46, No.02 (Spring 1992), pp.391-425

27. Wendt, Alexander, “Constructing International politics**”, International Security**, Vol. 20, No. 1. (Summer, 1995), pp. 71-81

C. Theses & Dissertations:

1. Huxsoll, David B, “Regimes, Institutions And Foreign Policy Change”, A Dissertation Submitted in partial fulfillment of the requirements for the degree of Doctor of Philosophy Louisiana State University, The Department of Political Science, May 2003.

2. Rynn, Jon, “The Power to Create Wealth: A systems-based theory of the rise and decline of the Great Powers in the 20th century”, **Dissertation for the degree in Political Science**, The City University of New York, 2001.

3. Scheldrup, Macklin, "Lilliputian Choice: Explaining Small State Foreign Policy Variation", **Undergraduate Honors Theses**, University of Colorado-Boulder 2014.

D. Working Papers:

1. (The) Brookings Institution,” Major Problems of United States’ Foreign Policy: 1952-1953**”,** (Washington, D.C.: The Brookings Institution, 1953),

2. Behravesh, Maysam, “The Relevance of Constructivism to Foreign Policy Analysis”, e-International Relations**,** 2011.

3. Corbetta, Renato et al, "So Who Gets into the Club? The Attribution of Major Power Status in International Politics", Paper prepared for the International Political Science Association Conference, Santiago Chile, July 2009.

4. Chris Reus-Smit, "The Constructivist Turn : Critical Theory After the Cold War", Working paper No.1996/4**,** (Canberra, August 1996).

5. Liland, Frode , "Culture and foreign policy : an introduction to approaches and theory",Working paper, Institutt for Forsvarsstudier, No.1, 1993.

6. Moravcsik, Andrew, "Liberalism and international relations theory", Working paper, No 92-6, (Harvard University, Center for International Affairs, 1992.

7. Moravcsik, Andrew, "Liberal Theories of International Relations: A Primer", Working paper, Princeton University, 2010.

8. March, James G. & Olsen, Johan P, "The logic of appropriateness", **Working Paper** (ARENA WP 04/09), University of Oslo, 2009.

9. Nossal, Kim Richard, "Lonely Superpower or Unapologetic Hyperpower? Analyzing American Power in the post–Cold War Era", Biennial meeting, South African Political Studies Association, 29 June-2 July 1999.

10. Richardson, James L., "Critical Liberalism in International Liberalism", Working Paper**,** No 2002/07, Canberra, September 2002

11. Sara Mitchell, "Cooperation in World Politics: The Constraining and Constitutive Effects of International Organizations", Working paper, University of Iowa, Department of Political Science Publications, 1-1-2006

12. Sanford, Jonathan E, International Organizations as an Instrument of Foreign Policy, NATIONAL WAR COLL WASHINGTON DC, Working paper, 1999.

13. Vargas-Alzate, Luis Fernando, "Foreign Policy as a topic inside the Discipline of International Relations: An Epistemological View", Unpublished Working Paper, 2010.

14. Yongnian, Zheng, **"Power to dominate, Not to change: How China's central-local relations constrain its reform"**, EAI Working Paper No. 153, July 2009.

E. E. Sorces:

1. Encyclopedia of the New American Nation, "Decision Making - Decision making and foreign policy analysis", at: http://www.americanforeignrelations.com/A-D/Decision-Making-Decision-making-and-foreign-policy-analysis.html#ixzz491RYtfVX

2. Ensclopedia Britanica, Foreign policy, At : <http://www.britannica.com/topic/foreign-policy>, Visited in 12 Mar 2013.

3. United States Holocaust Memorial Museum, “German Territorial Losses, Treaty of Versailles, 1919”, At : <http://www.ushmm.org/outreach/en/media_nm.php?MediaId=1620>

4. BBC News, BBC, “Opinions of Versailles”, At : <http://www.bbc.co.uk/schools/gcsebitesize/history/mwh/ir1/opinionsrev2.shtml>

فهرس الجداول والأشكال والخرائط:

1. فهرس الجداول:

رقم الجدول	العنوان	رقم الصفحة
01	اصول القوة المادية للقوى الرئيسية في العالم الحالي	62
02	القوى الكبرى الحالية من منظور المعايير المعتمدة من قبل بعض الباحثين	64
03	اصناف الواقعية الحديثة	86
04	عناصر الاتفاق والاختلاف بين المنطلقات الفكرية الواقعية واللبرالية.	125
05	مقارنة بين افتراضات الواقعية واللبرالية بشان مصادر وضوابط السلوك الخارجي للقوى الكبرى	151
06	مقارنة بين افتراضات المقاربات الواقعية، اللبرالية، والبنائية بشان طبيعة وغايات السلوك الخارجي في ظل حالة الفوضى	202

2. فهرس الاشكال:

رقم الشكل	عنوانه	رقم الصفحة
01	مضامين الفوضى بالنسبة للمقاربات الواقعية،اللبرالية، والبنائية في العلاقات الدولية.	159

3. فهرس الخرائط:

رقم الخريطة	عنوانها	رقم الصفحة
01	القوى العظمى الثلاث عام 1945 حسب وليام فوكس	48

فهرس المحتويات:

المحتوى **الصفحة**

شكر وعرفان.....ص، أ

اهداء.....ص، ب

خطة الدراسة .....ص، ث

ملخص باللغة العربية .....ص، ح

ملخص باللغة الانجليزية..... ص، ر

مقدمة .....ص، 01-10

الفصل الأول: السلوك الخارجي للقوى الكبرى: تأصيل مفاهيم الدراسة .....ص، 11-67

المبحث الأول: تحديد مفهوم السياسة الخارجية : .....**ص، 14**

المطلب الأول: التوجهات الرئيسية في تعريف السياسة الخارجية: .....**ص، 14**

1. تعريف السياسة الخارجية انطلاقا من الاهداف الخارجية للدولة : ..... **ص، 14**

2. السياسة الخارجية كنسق من المدخلات والمخرجات : .....**ص، 16**

3. عملية صناعة القرار كمنطلق لتعريف السياسة الخارجية : .....**ص، 17**

المطلب الثاني: تمييز مفهوم السياسة الخارجية عن المفاهيم ذات الصلة: .....**ص، 20**

1. السياسة الدولية .....**ص، 21**

2. العلاقات الدولية: .....**ص، 24**

3. الدبلوماسية.....**ص، 32**

المبحث الثاني: مفهوم القوى الكبرى: التأصيل النظري وعناصر التشخيص: .....**ص، 37**

المطلب الأول: تحديد مفهوم القوى الكبرى والمفاهيم ذات الصلة: .....**ص، 38**

1. تحديد مفهوم القوة في العلاقات الدولية: .....**ص، 38**

2. تأصيل مفهوم القوى الكبرى: .....**ص، 40**

3. تمييز مفهوم القوى الكبرى عن المفاهيم ذات الصلة: .....**ص، 45**

1.3. القوى العظمى: .....**ص، 45**

2.3. . القوى الرئيسية.....**ص، 48**

3.3. القوة المفرطة.....**ص، 50**

المطلب الثاني: القوى الكبرى في القرن الـ21: الاصول المحددة واشكاليات التشخيص: .....**ص، 53**

1. الاصول المادية وغير المادية لمنزلة القوة الكبرى: .....**ص، 54**

2. تحديد القوى الكبرى في القرن الـ21: اشكالية معايير التصنيف.....**ص، 61**

الفصل الثاني: مصادر وضوابط السلوك الخارجي للقوى الكبرى من منظور المقاربة الواقعية.....ص، 68-109

المبحث الاول: اسس ومنطلقات المقاربة الواقعية لدراسة السياسة الخارجية:.....**ص، 70**

المطلب الاول: التعريف بالمقترب الواقعي لدراسة العلاقات الدولية: .....**ص، 71**

المطلب الثاني: تيبولوجيا المقاربة الواقعية المعاصرة: .....**ص، 73**

1. الواقعية الكلاسيكية.....**ص، 74**

2. الواقعية الجديدة وتوجهاتها الرئيسية.....**ص، 77**

المبحث الثاني: الدوافع و الاليات الناظمة للسلوك الخارجي للقوى الكبرى من منظور الواقعية. .....**ص، 88**

المطلب الاول: اولوية المقاربة الداخلية للسلوك الخارجي, ...ص.89
المطلب الثاني:محورية القوة في صياغة السلوك الخارجي للقوى الكبرى: ص.92
المطلب الثالث: أثر فوضى النظام الدولي على السلوك الخارجي: ص.102

الفصل الثالث: مصادر وضوابط السلوك الخارجي للقوى الكبرى من منظور الفكر اللبرالي.....ص.110-153
المبحث الاول: المقاربة اللبرالية لدراسة العلاقات الدولية: الاسس والتوجهات.....ص.112
المطلب الاول: التعريف بالمقترب اللبرالي لدراسة العلاقات الدولية: ص.112
الافتراضات الاساسية للمقاربة اللبرالية لدراسة العلاقات الدولية: ص.113
المطلب الثاني: التوجهات الرئيسية للمقاربة اللبرالية في العلاقات الدولية: ص.115
المثالية اللبرالية.....ص.115
اللبرالية التجارية: ص.118
اللبرالية الجمهورية.....ص.120
اللبرالية المؤسساتية: ص.124
المبحث الثاني: الدوافع للسلوك الخارجي للقوى الكبرى وقيوده القيمية والمؤسساتية : ص.129
المطلب الاول: نمط النظام السياسي وطبيعة السلوك الخارجي.....ص.130
المطلب الثاني: تبعية السلوك الخارجي للتفضيلات الاجتماعية ص.137
المطلب الثالث: البنى المؤسساتية الدولية وحدود السلوك الخارجي: ص.142

الفصل الرابع: مصادروضوابط السلوك الخارجي للقوى الكبرى من المنظور البنائي.....ص.154-200
المبحث الاول: المقاربة البنائية لدراسة العلاقات الدولية: ص.157
المطلب الاول: التعريف بالمقاربة البنائية في العلاقات الدولية: ص.157
1. نشاة المقترب البنائي.....ص.159
2. المنطلقات الفكرية للمقاربة البنائية.....ص.163
المطلب الثاني: صور المقاربة البنائية في العلاقات الدولية: .....ص. 166
1. الاتجاه الحداثي ص.166
2. اتجاه ما بعد الحداثي.....ص.169
المبحث الثاني المباديء الصائغة والناظمة للسلوك الخارجي للقوى الكبرى من منظور المقاربة بنائية: ص.175
المطلب الأول: خصائص المنظور البنائي للسياسة الخارجية: ص.176
المطلب الثاني: البناء الهوياتي للسلوك الخارجي: ص.181
المطلب الثالث: الرغبة (المصلحة) كمحرك للسلوك الخارجي: ص.189
استنتاجات المقارنة.....ص.197
الخاتمة.....ص.204
قائمة المراجع.....ص.209
فهرس الجداول والأشكال.....ص.219
الفهرس.....ص.221